مختصر لأهم معايير المحاسبة المصرية

المعايير (١-٢-٤-٥-٧-١٠-١١)

تجميع وترتيب المحاسب القانوني

محمود عيد محمد على

برعاية موقع المحاسب دوت كوم

WWW.ALMO7ASEB.COM

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

زملائي وزميلاتي الأعزاء يقول الله في كتابه الكريم (اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذي خلَق * خلَقَ الإنسانَ من علَق* اقرأ وربُّكَ الأكرم * الَّذي علَّمَ بالقلَم * علَّم الإنسانَ ما لم يعلم) وقال أيضا (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) وقال أيضا (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) صدق الله العظيم.

ويقول نَبِيْنَا مُحَمد ﷺ (خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ العلم وَعَلَّمَهُ).

فالتعاون على البر والتقوى ومساعدة الاخرين له فضل كبير وثواب عظيم والانسان الذى يؤتى العلم ويعلمه هو من أفضل الناس فكن دائما عونا للأخرين ولا تجعل العلم يقف عندك فان تعلمت شيئا فحاول أن تعلم غيرك وتفيده .
أقول هذا الكلام لأن فيه بعض الاشخاص بيكون عندهم معلومات ومواد تعليمية ممكن تفيد ناس كثيرة وبيبخلوا بيها بدعوى انهم تعبوا حتى يحصلوا عليها أحب أن أقول لهم أنك بتعليمك لأشخاص أخرين فأنت تزيد من علمك ولا ينقص منه شيئا وقد تكتشف معلومات لم تكن تنتبه اليها الا من خلال تقديم علمك للأخرين .
فكن دائما عونا للأخرين فالدنيا فانية لا يبقى منها الا العمل الصالح.

في هذا الشرح ركزنا فقط على المعايير أرقام (١-٢-٤-٥-٧-١٠-١١) ذلك لأن هذه المعايير هى الأهم والتى غالبا ما يتم السؤال فيها في امتحانات سجل المحاسبين والمراجعين .
للأمانه العلمية : أحب أن أنوه الا أن كثير من هذه المادة العلمية ليست من تلخيصى وانما جمعتها من مصادر مختلفة على شبكة الانترنت ومن بعض الكتب .

- **انشاء الله سوف أقوم بعمل ملخص أيضا لمعايير المراجعة المصرية الهامة خلال الايام القليلة المقبلة .**
  وحتى يتم ذلك أحب أن أذكر لكم أهم المعايير التى يجب عليك مذاكرتها جيدا وهى :
- **معايير المراجعة المصرية أرقام (701-700-560-501-500-330-300-230-220-210)**

فى النهاية أتمنى أن لا تنسونى من صالح دعائكم

كما أرجو منكم الدعاء لأبى وأمى بالشفاء

أخوكم المحاسب القانونى
محمود عيد محمد على
٠١١٢٥٦٩٩١٧١

القاهرة فى ١٨ اغسطس ٢٠١٧

إطار إعداد القوائم المالية

* تمهيد
* الغرض من الإطار
* نطاق الإطار
* الجزء الأول: الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة
* الجزء الثاني: المنشآت المصدرة للقوائم المالية
* الجزء الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية
* الجزء الرابع: الإفتراضات، القياس والإعتراف لعناصر القوائم المالية، مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه

تمهيد

تعد القوائم المالية عادة وفقاً لنموذج محاسبي يقوم على أساس التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد ومفهوم المحافظة على رأس المال.

الغرض من الإطار

* مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية جديدة أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة .
* مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية وإجراءات عرض القوائم المالية، ووضع أساس لتقليل المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية.
* مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية.
* مساعدة مراجعى الحسابات فى إبداء الرأى حول مدى الالتزام فى إعداد القوائم المالية بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية.

هذا ولا يعد هذا الإطار بمثابة معيار محاسبي مصرى وفي حالة حدوث تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي مصرى فإن متطلبات المعيار المحاسبي هى التى ستطبق.

نطاق هذا الإطار

يشتمل هذا الإطار على ما يلى:

* أهداف القوائم المالية.
* الخصائص النوعية التى تحدد مدى فائدة المعلومات المالية.
* التعريف والإعتراف ووالقياس والعرض والإفصاح لعناصر القوائم المالية.
* مفاهيم رأس المال وكيفية المحافظة عليه.

الجزء الأول: الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة

أهداف القوائم المالية

* توفر معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بحيث تكون مفيدة فى مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية.
* إظهار نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى تم إيداعها لديها .
* تحقيق الإحتياجات العامة لمستخدمي القوائم المالية.

القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية عادة على :

* قائمة المركز المالي (الميزانية).
* قائمة الدخل.
* قائمة الدخل الشامل
* قائمة التدفقات النقدية.
* قائمة التغيرات في حقوق الملكية
* الإيضاحات المتممة والتي تتضمن ملخص لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية والمواد التفسيرية التى تمثل جزءاً مكملاً للقوائم المالية (لا تشتمل على تقارير المديرين أو أية أمور أخرى يشتمل عليها التقرير المالى أو السنوى للإدارة) .

وتقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية على مجلس إدارة المنشأة و/أو الجهاز الإداري المفوض للمنشأة.

مستخدمو القوائم المالية

* ***المستثمرون (الحاليون والمحتملون):*** والذين يحتاجون إلى البيانات المالية التي تساعدهم في إتخاذ قرار الإستثمار في المنشأة أو بيع ما لديهم من إستثمارات.
* ***المقرضون والجهات المتعاملة مع المنشأة مثل الموردين والعملاء والمنافسين:*** والذين يهتمون بمعرفة الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على تسديد إلتزماتها قصيرة وطويلة الأجل وقدرتها على الإستمرار في النشاط.
* ***المحللون الماليون والإستشاريونوسماسرة الأوراق المالية ومؤسسات تحديد الجدارة الإئتمانية والإقتصادين والإتحادات العمالية:*** والذين يقومون بتقديم الإستشارات المالية للمستثمرين والأطراف الأخرى حول ربحية المنشأة ومركزها المالي.
* ***الهيئات الحكومية والجهات الرقابية:*** وذلك إحتساب الضرائب المستحقة على الشركة وتحصيلها ومدى إلتزام الشركة بالقرارات الرقابية.
* ***الموظفون:*** لمعرفة مدى ربحية المنشأة ونجاحها وإستمراريتها لإتخاذ قرار البقاء في المنشأة أو البحث عن عمل آخر في منشأة أخرى.

* ***الإدارة:*** وذلك لمساعدتها على إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التشغيلية والإستثمارية وتقييم الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف للإستفادة منها لإتخاذ قرارات التخطيط المالي والمتابعة

* ***الجمهور.***

الجزء الثاني: المنشآت المصدرة للقوائم المالية

المنشآت المصدرة للقوائم المالية

الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم بيانات مالية عن المنشأة المصدرة لها وتكون هذه البيانات مفيدة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير موارد للمنشأة وكذلك تقييم ما إذا كانت الإدارة والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة قد إستخدموا هذه الموارد بكفاءة وفاعلية، ويسعى مفهوم المنشأة المصدرة للقوائم المالية إلى تأكيد هذا الهدف.

يهتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الاستخدام العام بما فى ذلك القوائم المالية المجمعة والتى تعد على الأقل بصورة سنوية، ولا تقع التقارير المالية المعدة للأغراض الخاصة كنشرات الاكتتاب والبيانات المعدة للأغراض الضريبية فى نطاق اهتمام هذا الإطار .

وتلتزم بهذه المعايير المنشآت التجارية والصناعية وأي منشآت أخرى لها كيان قانوني مستقل طبقاً لمتطلبات القانون رقم١٥٩ لسنة ١٩٨١والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وكذلك شركات القطاع العام، وبالنسبة للشركات التي تسيطر على / أو تتحكم في شركات أخرى تقوم بإعداد قوائم مالية مستقلة ومجمعة (الشركة الأم – المجموعة).

خصائص المنشأة المصدرة للقوائم المالية

* أنشطة المنشأة الإقتصادية قد تم تنفيذهاأو جاري تنفيذها أو سيتم تنفيذها.
* هذه الأنشطة الإقتصادية يمكن تمييزها بموضوعية عن أنشطة المنشآت الأخرى وكذلك عن البيئة الإقتصادية التي توجد بها هذه المنشأة
* المعلومات المالية الخاصة بالأنشطة الإقتصادية لهذه المنشأة قد تكون مفيدة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة وفي تقييم ما إذا كانت الإدارة والمسئوليين عن الحوكمة لهذه المنشأة قد إستخدموا هذه الموارد إستخدام فعال وكفء.

الجزء الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية القوائم المالية فى الصفات التى تجعل المعلومات الواردة فى القوائم المالية مفيدة لمستخدميها، وتتمثل هذه الخصائص في القابلية للفهم و الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة.

* ***القابلية للفهم:*** يجب أن تتصف المعلومات الواردة بالقوائم المالية بالقابلية للفهم المباشر من قبل المستخدمين، حيث من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة فى دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومع هذا، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التى يجب إدخالها فى القوائم المالية إذا كانت ملائمة لحاجات صانعى القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .

* ***الملاءمة:*** لكى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما يمكنها أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

* ***الأهمية النسبية:*** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية – ومن ثم ملائمة – إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر فى ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف. ومع ذلك فيجب ألا يعد ذلك مبرراً للخروج عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية بشكل غير مؤثر أو تركها دون تصحيح بهدف التوصل إلى عرض معين للمركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة.

* ***التوقيت المناسب:*** *لكى تكون المعلومات المالية ملائمة يجب أن يكون لها تأثير فى صنع القرارات الاقتصادية للمستخدمين. والتوقيت المناسب يعنى تقديم المعلومات فى الإطار الزمنى لاتخاذ القرار، فإذا كان هناك تأخير غير مبرر فى نشر المعلومات فقد يؤدى ذلك إلى فقد هذه المعلومات لملاءمتها. والإدارة فى حاجة إلى عمل توازن بين مزايا تقديم بيانات موثوق فيها والحاجة إلى تقديمها فى وقت مناسب. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة والمصداقية، يجب أن يكون الاعتبار المسيطر هو خدمة حاجات صانعى القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.*

* ***الموازنة بين التكلفة والمنفعة***: يجب أن تفوق المنافع المأخوذة من المعلومات التكاليف المتكبدة فى الحصول على هذه المعلومات. ولكن تقييم المنافع والتكاليف تعتبر عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسى على التقدير. وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات. وتساعد القوائم المالية مقدمى رأس المال فى صنع قرارات أفضل تؤدى إلى أسواق مالية تعمل بكفاءة أعلى وتخفض من تكلفة رأس المال للاقتصاد ككل.

* ***المصداقية:*** يجب أن تكون المعلومات المدرجة بالقوائم المالية موثوق فيها ويعتمد عليها. وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو ما هو متوقع أن تعبر عنه. و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار المعلومات فيها أو عرضها يتم بطريقة تؤثر على صنع القرار بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

الجوهر قبل الشكل: يجب أن تتم المحاسبة عن وعرض العمليات المالية والأحداث الأخرى طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانونى حتى تعبر تعبيراً صادقاً.

الحيطة والحذر: يعترف بحالات عدم التأكد المحيطة بالأحداث والظروف من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحيطة والحذر تبنى درجة من الحذر فى وضع التقديرات المطلوبة فى ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. ومع ذلك فإن ممارسة الحيطة والحذر لا تسمح بالتخفيض المتعمد فى قيم الأصول والدخل أو المبالغة المتعمدة فى قيم الالتزامات والمصروفات. وباختصار فإن التحوط لا يسمح بالتحيز.

الاكتمال: من أجل أن تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تكون كاملة فى القوائم المالية ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، علماً بأن أى حذف فى المعلومات يمكن أن يجعلها محرفة أو مضللة وبذلك تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

* ***القابلية للمقارنة:*** يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات فى المركز المالى والأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية، وعليه يجب قياس وعرض الأثر المالى للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى على أساس ثابت فى المنشأة من فترة لأخرى لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك فيجب إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، وأى تغييرات فى هذه السياسات وآثار هذه التغييرات.

هذا وتوصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة عند تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة .

الجزء الرابع: الإفتراضات، القياس والإعتراف لعناصر القوائم المالية، مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه

الافتراضات الاساسية التى يقوم عليها إعداد القوائم المالية

أساس الاستحقاق: بمعنى إثبات العمليات الحالية والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس وفقاً لتاريخ قبض أو دفع النقدية وما فى حكمها.

الاستمرارية: بمعنى أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة فى المستقبل المنظور، ولا تتجه النية إلى التصفية أو تقليص كبير فى حجم العمليات.

عناصر القوائم المالية

تتمثل عناصر القوائم المالية فى تصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث المالية تبعاً لخصائصها الاقتصادية، وبصفة عامة فهى تتمثل في عناصر تتعلق مباشرة بقياس المركز المالى (الاصول والالتزامات وحقوق الملكية)، وعناصر تتعلق مباشرة بقياس الأداء فى قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات).

فيما يلي تعريفات لعناصر القوائم المالية هذا ولا تمثل هذه التعريفات معايير للاعتراف بهذه البنود، ولكنها مجرد صفات أساسية لهذه البنود

الأصل: هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية منه للمنشأة .

الالتزام: هو تعهد حالى على المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن يتطلب سداد تدفقات خارجية للموارد التى تملكها المنشأة والتى تنطوى على منافع اقتصادية.

حق الملكية: هو حق أصحاب المنشأة المتبقى فى الأصول بعد طرح كافة الالتزامات .

الدخل: هو الزيادة فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة فى الأصول أو النقص فى الالتزامات مما ينشأ عنه زيادة فى حقوق الملكية بخلاف مساهمات أصحاب المنشأة.

ويتمثل الدخل فى كل من الإيرادات والمكاسب؛ وفيما يتعلق بالإيرادات فإنها تتحقق فى سياق النشاط العادى للمنشأة وتشتمل عادة على المبيعات، الأتعاب، الفائدة، أرباح الأسهم، الإتاوات، الإيجارات .... أما المكاسب فهى زيادة فى المنافع الاقتصادية ولكنها قد تنشأة أو لا تنشأ فى سياق النشاط العادى للمنشأة؛ وتشتمل المكاسب على سبيل المثال على مكاسب التخلص من الأصول غير المتداولة والمكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأوراق المالية بغرض المتاجرة وغالباً ما يتم التقرير عن

المكاسب بقيمتها الصافية بعد خصم المصاريف المتعلقة بها؛ هذا ولا يترتب بالضرورة على الدخل استلام المنشأة لأصول أو تحسينها فقد ينشأ الدخل عن سداد التزامات .

المصروفات: هى النقصان فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية أو نقص فى الأصول أو زيادة فى الالتزامات مما ينشأ عنها نقص فى حق الملكية بخلاف التوزيعات على أصحاب المنشأة .
تشتمل المصروفات على المصروفات التى تنشأ فى سياق الأنشطة العادية للمنشأة (تكلفة المبيعات والأجور والإهلاك ....) والخسائر (قد لا تنشأ فى سياق الأنشطة العادية للمنشأة) وتشتمل الخسائر – على سبيل المثال – على خسائر ناجمة عن كوارث حريق أو فيضانات، خسائر ناجمة من التخلص من الأصول غير المتداولة، خسائر غير محققة (خسائر إعادة تقييم التزامات بعملة أجنبية) وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بقيمتها الصافية بعد استبعاد الدخل المتعلق بها .
لا يتم إدراج الدخل أو المصروفات الناجمة عن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والإلتزامات فى قائمة الدخل ولكنها تدرج ضمن حقوق الملكية كتعديلات للمحافظة على رأس المال أو احتياطى إعادة تقييم .

الاعتراف بعناصر القوائم المالية

هو إدراج البند فى الميزانية أو قائمة الدخل إذا ما حقق تعريف العنصر واستوفى معايير الاعتراف بالبند، ويجب أن يعترف بالبند إذا كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به للمنشأة أو وجود تكلفة أو قيمة للعنصر قابلة للقياس بدرجة عالية من الثقة .
إذا حاز العنصر الخصائص الأساسية له إلا أنه فشل فى تحقيق معايير الاعتراف به لا يتم الاعتراف بالعنصر في صلب القوائم المالية، ولكن يتم الإفصاح عنه فى الإيضاحات المتممة إذا كان ذو أهمية نسبية.

قياس عناصر القوائم المالية

هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التى سيتم الاعتراف بها فى القوائم المالية وتظهر بها فى الميزانية وقائمة الدخل، بما فى ذلك اختيار أساس محدد للقياس. وتتمثل أسس القياس لعناصر القوائم المالية فيما يلى :

* ***التكلفة التاريخية :*** ويعنى تسجيل الأصول بالمبلغ النقدى أو ما فى حكمه الذى دفع أو القيمة العادلة لما أعطى بالمقابل فى تاريخ الحصول عليها كما يعنى تسجيل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المتوقع دفعه لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة .

* ***التكلفة الجارية :*** ويعنى تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أوما فى حكمها والذى يجب دفعه للحصول على نفس الأصول أو ما يماثله فى الوقت الحاضر، وتسجيل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما فى حكمها المطلوب لسداد التعهد فى الوقت الحاضر .

* ***القيمة الاستردادية :*** ويعنى تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أوما فى حكمها والذى يمكن الحصول عليه فى الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بالطريقة العادية، وتسجيل الالتزامات بقيم السداد غير المخصومة للنقدية أو ما فى حكمها المتوقع دفعها سداداً للالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة .

* ***القيمة الحالية :*** ويعنى تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة، وتسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المتوقع طلبها لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة .

هذا وتعد التكاليف التاريخية أكثر الأسس شيوعاً، وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى (مثال ذلك تقييم المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما أقل)

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال الذى تطبقه المنشأة عند إعداد القوائم المالية

تطبق معظم المنشآت المفهوم المالى لرأس المال .

المفهوم المالى لرأس المال: فى ظل هذا المفهوم فإن رأس المال يعد مرادفاً لصافى الأصول وحقوق الملكية فى المنشأة، ويكتسب الربح إذا كان المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة يتجاوز المبلغ الصافي لصافي الأصول في بداية الفترة.

المفهوم المادى لرأس المال: وفقاً لهذا المفهوم فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الانتاجية للمنشأة متمثلة على سبيل المثال فى وحدات الإنتاج اليومية، ويكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية للمنشأة في نهاية الفترة تتجاوز الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة، ولا يتطلب استخدام هذا المفهوم تبنى أساس معين للقياس.

أساس اختيار رأس المال المطبق: يتم اختيار مفهوم رأس المال فى ضوء احتياجات مستخدمى القوائم المالية، فإذا كان اهتمام مستخدمى القوائم المالية هو الحفاظ على رأس المال الاسمى المستثمر أو القوة الشرائية لرأس المال المستثمر فإنه يتم استخدام المفهوم المالى لرأس المال.

أما إذا كان اهتمام مستخدمى القوائم المالية هو القدرة الانتاجية للمنشأة فإنه يتم استخدام المفهوم المادى لرأس المال، ويتطلب استخدام هذا المفهوم تبنى التكلفة الجارية كأساس معين للقياس.

هذا ويعتبر الإختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ على رأس المال هو معالجة آثار التغيرات في أسعار أصول وإلتزامات المنشأة، وبالتالي كلما إنخفض معدل التضخم وعدم حدوث أحداث غير طبيعية كلما قل الفارق بين رأس المال المالي ورأس المال المادي.

المعيـار المحاسبي المصري رقم (١)
عرض القوائم المالية

الهدف من هذا المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام .

نطاق تطبيق هذا المعيار :

يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة والمعروضة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية .

ولا يسري هذا المعيار على المراكز المالية الدورية المختصرة – والمعدة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠)– وبالنسبة للمنشآت التي ليس لها حقوق ملكية مثل صناديق الإستثمار يطبق عليها متطلبات العرض الخاصة بالمعيار رقم ٢٥ الأدوات المالية – العرض.

المبادئ العامة ذات العلاقة بعرض القوائم المالية

* العرض والإفصاح العادل والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية
* الاستمرارية
* أساس الاستحقاق
* الأهمية النسبية
* المقاصة بين مفردات القوائم المالية
* فترة القوائم المالية
* الثبات في العرض
* المعلومات المقارنة

مكونات القوائم المالية:

الغرض من إعداد القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد في إظهار نتائج استغلال الإدارة للموارد المتاحة لها، وتشتمل القوائم المالية عادة على:

* قائمة المركز المالي (الميزانية)
* قائمة الدخل
* قائمة الدخل الشامل
* قائمة التدفقات النقدية
* قائمة التغيرات في حقوق الملكية
* الإيضاحات المتممة

وتقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية على مجلس إدارة المنشأة و/أو الجهاز الإداري المفوض للمنشأة.

التقارير الإضافية التي تقوم الإدارة بإعدادها – بخلاف القوائم المالية:

تقرير منفصل عن القوائم المالية يشتمل على استعراض للصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمنشأة وظروف حالات عدم التأكد، ويجب أن يشتمل على الحد الأدنى المنصوص في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لهذه الأمور .

المعلومات التي الواجب عرضها بصورة بارزة ومكررة في القوائم المالية والإيضاحات المتممة:

* اسم المنشأة أو أي وسيلة أخرى للتعريف بها
* تحديد ما إذا كانت القوائم تخص منشأة بمفردها أو مجموعة من المنشآت
* تحديد تاريخ المركز المالي والفترة التي تغطيها القوائم المالية
* عملة العرض
* مستوى التقريب أو الدقة المستخدمة في العرض (بالجنيه، بالألف جنيه، بالمليون)

ويتم الوفاء بذلك من خلال عرض عناوين الصفحات ورؤوس الأعمدة فى كل صفحة من صفحات القوائم المالية.

هذا ويجب إصدار القوائم المالية مرة على الأقل في السنة، أو في الظروف الدورية المحددة طبقا للقانون أو طبقا لما يصدر من قرارات من الجهة الإدارية المختصة.

وإذا اضطرت المنشأة إلى إصدار قوائم مالية عن فترة أطول أو أقل من السنة فيجب عليها – فضلا عن الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية – الإفصاح عن سبب إصدار القوائم المالية عن فترة أقل أو أطول من السنة المالية، و التأكيد على عدم قابلية مقارنة المبالغ المقارنة المدرجة في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها؛ على سبيل المثال تعديل بداية السنة المالية ونهايتها كما حدث في المنشآت الرياضية إعتباراً من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بتعديل تاريخ إصدار القوائم المالية من ٣٠ يونيو إلى ٣١ ديسمبر يجب على المنشأة إصدار قوائم مالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل.

كذلك يجوز إطالة السنة المالية الأولى للشركة بشرط ألا تجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التى تم فيها التأسيس.

التعاريف الهامة التى يشتمل عليها المعيار

القوائم المالية ذات الأغراض العامة: هي القوائم المعدة لاستيفاء احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلبات خاصة. وتشتمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة على التقارير ذات صفة العموم كالتقارير السنوية ونشرات الاكتتاب؛ هذا ويمكن لمنشآت قطاع الأعمال العام للمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح تطبيق متطلبات هذا المعيار على أن تقوم بشرح بنود القوائم المالية أو القوائم المالية ذاتها مع إمكانية إضافة مكونات أخرى لها.

التطبيق غير العملي: يعدتطبيق أحد المعايير غير عملي عندما تعجز المنشأة عن تطبيقه بعد بذل المجهودات المعقولة لتطبيقة.

معايير المحاسبة المصرية: هي تلك المعايير والتفسيرات التي تستخدم في إعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وفي المعالجات المحاسبية لبنود القوائم المالية.

التحريف أو الحذف الهام نسبياً: يعد التحريف أو الحذف ببنود القوائم المالية ذو أهمية نسبية إذا ما كان يؤثر بصورة منفردة أو مجتمعة على القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، ويعتمد تحديد الأهميه النسبية على الحكم الشخصي لمتخذي القرار على طبيعة وحجم التحريف أو الحذف في ضوء الظروف المحيطة، ومن الممكن أن يكون طبيعة أو حجم البند أو كلاهما هو العامل المحدد لتلك الأهمية النسبية.

الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل): هو إجمالي الدخل مصروحاً منه المصروفات ولا تدخل فيه بنود الدخل الشامل.

تسويات إعادة التبويب: هي المالبالغ التي يعاد تبويبها إلى أرباح أو خسائر في الفترة الحالية والتي سبق الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية أو الفترات السابقة.

الدخل الشامل الآخر: يشتمل على بنود الدخل والمصروفات بما في ذلك تسويات إعادة التبويب والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر طبقاً لما تطلبة أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى، وتتضمن بنود الدخل الشامل الآخر ما يلي:

المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية معيار ١٣ أثر التغيرات في أسعار الصرف

المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع معيار ٢٦ الأدوات المالية – الإعتراف والقياس

الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر لأدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي معيار ٢٦ الأدوات المالية

إجمالي الدخل الشامل: هو التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم.

الملاك: هم أصحاب الأدوات المالية المبوبة كحقوق ملكية

الإيضاحات: تتمثل الإيضاحات فى ملخص لأهم السياسات المحاسبية وشرحاً وصفياً أو رقمياً للبنود المعروضة فى القوائم المالية وكذلك معلومات عن البنود الغير مؤهلة للإعتراف بها تلك القوائم.

القوائم المالية:

المبادئ العامة ذات العلاقة بعرض القوائم المالية

أ. الاعتبارات العامة التي تحكم ملاءمة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية:

* يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتحقق العرض السليم للقوائم المالية من خلال التطبيق السليم لمعايير المحاسبة المصرية مع الإفصاح الإضافي عندما يكون ضروريا .
* يجب على المنشأة التى تعد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في إعداد القوائم المالية ويعني الالتزام ضرورة الوفاء بالمتطلبات الواردة فى كل معايير المحاسبة المصرية
* لا يعد الإفصاح تصحيحا لمعالجة محاسبية خاطئة أو غير ملائمة في القوائم المالية .

ويتحقق العرض السليم عند الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية محل التطبيق ، كما يتطلب العرض السليم أن تقوم المنشأة بما يلى :

* اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٥ (يتضمن هذا المعيار الهيكل الذى تسترشد به الإدارة فى حالة غياب معيار أو تفسير ينطبق على بند معين).
* عرض المعلومات (بما فى ذلك السياسات المحاسبية) بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم بحيث يمكن استخدامها لأغراض المقارنات.
* عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة على المركز المالى للمنشأة وأدائها المالى .

* عند حدوث تعارض عرض أي بند من بنود القوائم المالية مع أهداف القوائم المالية يجب على الإدارة دراسة أسباب عدم تحقيق أهداف القوائم المالية فى هذه الظروف ومدى اختلاف ظروف المنشأة عن ظروف المنشآت الأخرى التى تلتزم بهذا المطلب، ويجب على إدارة المنشأة فى حالة رؤيتها أن الالتزام بمطلب وارد فى معيار من معايير المحاسبة المصرية قد يؤدى إلى عرض مضلل، وأن عدم الالتزام أمر ضرورى لتحقيق العرض السليم بينما يمنع الإطار المنظم الخروج عن هذا الطلب يجب الإفصاح عما يلى :

– اسم المعيار أو التفسير الذى تم الخروج عنه وكذلك طبيعة المتطلبات والسبب الذى من أجله توصلت الإدارة إلى أن تطبيق هذه المتطلبات يعتبر مضللاً فى مثل هذه الظروف بما يتعارض مع الهدف من القوائم المالية .

– تسوية كل بند من البنود القوائم المالية – لكل فترة من الفترات المعروضة – والتى توصلت الإدارة إلى ضرورة تعديله لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية .

– أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة .

ب– واجبات الإدارة بالنسبة لفرض استمرارية المنشأة:

* يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار .
* يجب إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرارية المنشأة ما لم يتوفر لدى الإدارة نية نحو تصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل أو أنها في ظروف لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك .
* إذا كان لدى الإدارة – عند تقيمها لقدرة المنشأة على الاستمرار – علم بوجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث والظروف التي تخلق شكاً حول قدرة المنشأة على الاستمرار ، فيجب عليها الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد .
* يجب على الإدارة عند عدم إعداد القوائم المالية طبقا لفرض الاستمرارية الإفصاح عن ذلك فضلا عن الإفصاح عن الأساس المطبق في إعداد القوائم المالية وسبب اعتبار المنشأة غير مستمرة .

وتتمثل المعلومات المتاحة في المستقبل المنظور (تغطي فترة لا تقل عن اثنى عشر شهرا من تاريخ نهاية الفترة المالية) التي تأخذها الإدارة في الحسبان عند تقييم مدى ملاءمة فرض استمرار المنشأة في الربحية الحالية والمتوقعة، جداول خدمة القروض، مصادر التمويل المرتقبة .

جـ- أساس الاستحقاق المحاسبي

يجب إعداد كافة القوائم المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبى بمعنى إثبات العمليات الحالية والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس وفقاً لتاريخ قبض أو دفع النقدية وما فى حكمها فيما عدا قائمة التدفق النقدي والتي تعد وفقا للأساس النقدي .

د– متطلبات تطبيق الأهمية النسبية بالنسبة لإعداد و عرض القوائم المالية:

* يتم عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية .
* يتم دمج إجمال البند الذي ليس له أهمية نسبية مع البنود الأخرى التى لها طبيعة وأهمية مماثلة.
* قد تكون هناك بنود ليس لها أهمية نسبية مبررة لعرضها بصورة مستقلة في صلب القوائم المالية، إلا أنه قد يكون لها أهمية تبرر عرضها بشكل مستقل في الإيضاحات.
* يمكن تجميع الأصول ذات الطبيعة والوظيفة المتماثلة حتى ولو كانت قيمة كل مفردة فيها كبيرة .
* ليس مطلوبا الافصاحات – الواردة في معايير المحاسبة المصرية – إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية .

هـ. المقاصة بين مفردات القوائم المالية

لا يجوز إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات إلا إذا تطلب ذلك معيار محاسبي مصري آخر أو سمح بذلك، أو إذا كانت المقاصة تمثل إنعكاسا لجوهر المعاملات والأحداث؛ ولا يعد عرض الأصول بقيمتها الصافية من قبيل المقاصة كما في حالة خصم مجمع الإهلاك والإضمحلال من تكلفة الأصول الثابتة أو خصم مخصص الديون المشكوك فيها من رصيد العملاء.

ويجوز إجراء المقاصة بخصم القيمة الدفترية للأصل ومصروفات البيع المتعلقة به من حصيلة البيع حالة التصرف فى أصول غير متداولة.

كما يمكن إجراء المقاصة عند عرض الأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة وذلك فى حالة أرباح وخسائر العملة وأرباح وخسائر الأدوات المالية بغرض المتاجرة، إلا إنه يجب عرض الأرباح والخسائر بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية .

و. فترة القوائم المالية

على المنشأة أن تصدر قوائمها المالية الكاملة مرة على الأقل كل سنة ويجب على المنشأة عند إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب في إستخدام فترة أطول أو أقل من سنة وحقيقة أن أرقام المقارنة في هذه القوائم المالية غير قابلة االمقارنة على وجه الإطلاق.

ز. متطلبات الثبات في العرض

يجب تطبيق افتراض الثبات في عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التى تليها، إلا عند حدوث تغير ملموس في طبيعة عملية المنشأة يبرر تغيير أسلوب العرض أو التبويب، أو أن يتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض أو التبويب سوف يترتب عليه عرض أكثر ملاءمة للأحداث والمعاملات، أو إذا تطلب معيار محاسبي مصري إجراء تغيير في العرض .

وعند قيام المنشأة بإجراء تغيير فى العرض فيجب عليها إعادة تبويب بيانات المقارنة.

ح. متطلبات الإفصاح عن المعلومات المقارنة وفقا لهذا المعيار:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات – التي في شكل أرقام – في القوائم المالية، وإذا تطلب فهم القوائم المالية للفترة الحالية ضرورة إدراج معلومات المقارنة سردا أو وصفا فيجب إجراء ذلك (كما في حالة وجود نزاع قانوني ليست له نتيجة مؤكدة في تاريخ الميزانية السابقة ولم يتم البت فيه حتى تاريخ الميزانية الحالية).

الأثر المترتب على إعادة تعديل عرض أو تبويب بنود القوائم المالية على مبالغ المقارنة

* يجب إعادة تبويب مبالغ المقارنة (وفقا لما طرأ من تعديل) تحقيقا لإمكانية المقارنة، وذلك ما لم يتعذر ذلك .
* يجب الإفصاح عن طبيعة البنود المعاد تبويبها وقيمة كل بند أو مجموعة معاد تبويبها وأسباب إعادة التبويب .
* عند تعذر إعادة تبويب مبالغ المقارنة يجب الإفصاح عن سبب عدم إعادة التبويب وطبيعة التسويات التي كان من الواجب اجراؤها إذا تم إعادة التبويب .
* يجب مراعاة التعديلات الواجب إجراؤها على المعلومات المقارنة عند تغيير السياسة المحاسبية أو تصحيح الخطأ (في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٥).

هيكل ومحتوى القوائم المالية

قائمة المركز المالي (الميزانية)

هناك إلزام عام بضرورة الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة بصلب الميزانية على ألا تقوم الشركة بتبويب الأصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة كأصول أو إلتزامات متداولة؛ إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة يعطى معلومات أكثر ملائمة ويعتمد عليها كما في المؤسسات المالية هنا يتم ترتيب بنود القوائم المالية حسبدرجة سيولتها.

متطلبات المعايير المحاسبية المصرية بالنسبة للأصول والالتزامات المالية :

يجب الإفصاح عن تواريخ استحقاق كل بند من بنود الأصول والالتزامات المالية باعتبار أن ذلك يمثل أهمية في مجال تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على سداد الالتزامات وتمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية. وتشمل الأصول المالية على العملاء وأوراق القبض والمدينون الآخرون؛ بينما تشمل الالتزامات المالية على الموردون وأوراق الدفع والدائنون الآخرون

بالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية كالمخزون والمخصصات يتطلب المعيار الإفصاح عن التاريخ المتوقع لتحقق الاصول وسداد الالتزامات بغض النظر عن تبويبها إلى متداولة أو غير متداولة أو عدم التبويب، وذلك باعتبارأن هذه المعلومات ذات فائدة لمستخدمى القوائم المالية .

الأصول المتداولة

تبوب المنشأة الأصل على أنه أصل متداول إذا توافر فيه أي من الشروط التالية:

* أن يكون من المتوقع تحقق قيمته أو الاحتفاظ به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة بالمنشأة، ويقصد بدورة التشغيل هي الفترة بين اقتناء المواد التي دخلت حيز التشغيل وبين تحققها نقدا أو في شكل أداة يمكن تحويلها إلى نقدية، وعند عدم وضوح دورة التشغيل المعتادة للمنشأة يفترض أن مدتها ١٢ شهراً
* أن يتم الاحتفاظ به أساسا لغرض الاتجار
* من المتوقع أن تسترد قيمته خلال ١٢ شهرا من تاريخ المركز المالي
* أن يكون الأصل ممثلاً فى نقدية أو ما فى حكمها مع عدم وجود قيود على استخدامه فى سداد التزام لمدة إثنى عشر شهراً على الأقل من تاريخ الميزانية

العناصر التي تشملها الأصول المتداولة:

* المخزون المعد للبيع أو الاستخدام (ويتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل العادية)
* العملاء (حتى ولو لم يتوقع تحصيل أرصدتها خلال ١٢ شهرا)
* الأوراق المالية القابلة للتداول (عند توقع التصرف فيها خلال ١٢ شهرا من تاريخ الميزانية)

وعلى المنشأة أن تبوب الأصول الأخرى بخلاف ما تقدم كأصول غير متداولة

الإلتزامات المتداولة

يبوب المنشأة الالتزام على أنه التزام متداول إذا توافر فيه أي من الشروط التالية:

* الالتزامات التى تمثل جزءا من رأس المال العامل حتى ولو كانت مستحقة السداد أو التسوية بعد ١٢ شهرا من تاريخ الميزانية (مثال ذلك الدائنون ومستحقات العاملين وتكاليف التشغيل المستحقة).
* من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية
* عند استحقاق تسويته خلال ١٢ شهرا من تاريخ المركز المالي

* أن يكون بغرض المتاجرة.
* عدم توفر حق غير مشروط للمنشأة فى تأجيل سداد الالتزام لمدة ١٢ شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

وعلى المنشأة أن تبوب الإلتزامات الأخرى بخلاف ما تقدم كإلتزامات غير متداولة

المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي

تتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

* الأصول طويلة الأجل
* الاستثمارات العقارية
* الأصول غير الملموسة
* الأصول المالية طويلة الأجل
* الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية
* الأصول البيولوجيه
* المخزون
* العملاء والمدينون الآخرون
* النقدية وما في حكمها
* الموردون والدائنون المتنوعون
* الأصول والالتزامات الضريبية
* المخصصات
* الالتزامات المالية طويلة الأجل
* الضرائب المؤجلة
* حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية
* رأس المال المصدر والاحتياطيات المتعلقة بمساهمى الشركة الام

هذا ولا يجوز تبويب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ضمن الأصول المتداولة أو الالتزامات المتداولة فى حالة إجراء الفصل بين المتداول وغير المتداول فى صلب المركز المالي

يجوز يجوز إدراج بنود إضافية فى صلب قائمة المركز المالي أو تعديل البيانات وترتيب البنود عما جاء بالمعيار والملاحق المرفقة به إذا ما تطلب ذلك العرض السليم والفهم الكامل للمركز المالي للمنشأة

العوامل التي تؤثر في ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل في قائمة المركز المالي:

* طبيعة وسيولة الأصول وأهميتها النسبية
* وظيفة الأصل داخل المنشأة
* مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات

المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب المركز المالي أو في الإيضاحات

يجب عرض التبويبات الفرعية اما فى صلب المركز المالي أو فى الايضاحات المتممة على شكل يتلاءم مع طبيعة عمليات المنشأة، وطبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية، وحجم وطبيعة ووظيفة البند؛ ويراعى في أسس التبويب الفرعي العوامل التي سبق سردها بالنسبة لعرض البنود الإضافية للأصول (طبيعة وسيولة الأصول، طبيعة كل أصل، مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات).

أمثلة للبنود التي يتم تبويبها فرعيا إما في صلب المركز المالي أو في الإيضاحات المتممة:

الأصول الثابتة: ويتم تبويبها حسب فرعياتها على النحو المفصل في المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠

المدينون: وتبوب فرعيا إلى (مبالغ مستحقة على العملاء، مبالغ مستحقة على أطراف أخرى داخل المجموعة، المبالغ المدفوعة مقدما، المبالغ المدينة الأخرى)

المخزون: ويبوب فرعيا إلى (بضائع وخامات ومستلزمات، إنتاج تحت التشغيل، إنتاج تام)

المخصصات: وتبوب فرعيا إلى (مخصصات خاصة بتكاليف مزايا العاملين، المخصصات الأخرى مبوبة على نحو يلائم عمليات المنشأة)

حقوق الملكية

أولا : فيما يتعلق بكل فئة من فئات أسهم رأس المال :

- عدد الأسهم المرخص بها
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة غير المدفوعة بالكامل
- القيمة الاسمية للسهم
- تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة
- بيان الحقوق والامتيازات و القيود الخاصة بكل فئة من فئات الأسهم
- القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم ورؤوس المال
- بيان أسهم الخزينة (الأسهم التي تمتلكها المنشأة في أسهم رأسمالها)
- بيان الأسهم التي تحتفظ بها الشركات الشقيقة والتابعة
- الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيار وعقود البيع وشروط إصدارها وقيمتها
- الأسهم الممتازة وطبيعتها

ثانيا: بيان طبيعة وغرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية .

المعلومات التى يجب أن تفصح عنها المنشأة التى ليس لها رأس مال أسهم (كشركات الأشخاص) يجب أن تفصح عن معلومات تعادل المعلومات التى تم سردها ، مع بيان التغيرات فى كل فئة من فئات حصص الملكية فى كل فترة والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل فئة من فئات حصص الملكية .

البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

* الإيرادات
* تكلفة التمويل
* نصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية
* ضرائب الدخل
* مبلغ واحد يمثل الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن العمليات غير المستمرة؛ أو الربح أو الخسارة بعد الضرائب المعترف به عن القياس بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع لأصل أو مجموعة أصول تمثل عمليات غير مستمرة
* الربح أو الخسارة
* نصيب الأقلية / الحقوق غير المسيطرة
* نصيب ملاك الشركة الأم

البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل الشامل

* الربح أو الخسارة
* كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر مبوباً حسب طبيعته
* نصيب المنشأة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية
* إجمالي الدخل الشامل
* نصيب الأقلية / الحقوق غير المسيطرة
* نصيب ملاك الشركة الأم

لا تقوم المنشأة بعرض بنود الدخل أو المصروفات كبنود غير عادية سواء في قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل أو ضمن الإيضاحات المتممة

المعلومات التي قد يتم عرضها في صلب قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات

يجب الإفصاح عن تحليل بنود الايرادات والمصروفات ذات الأهمية النسبية كل على حده حسب طبيعة وقيمة البند .

الحالات التى تستوجب عرض بنود الإيرادات والمصروفات بصفة مستقلة:

* تخفيض المخزون إلى صافى القيمة البيعية أو تخفيض الأصول الثابتة إلى قيمتها القابلة للاسترداد وكذلك فى حالة رد ذلك التخفيض
* إعادة هيكلة أنشطة المنشأة أو رد أى من المخصصات المكونة لتكاليف إعادة الهيكلة
* استبعاد أصول ثابتة
* استبعاد استثمار
* العمليات غير المتمرة
* تسوية النزاعات والدعاوى القضائية
* رد مخصصات
* تحليل بنود المصاريف

يتم تبويب المصروفات طبقاً لهذا المعيار إما على أساس طبيعة المصروفات أو على أساس وظيفتها داخل المنشأة بالطريقة التى توفر معلومات موثوق بها أو أكثر ملاءمة.

يجب الإفصاح عن طبيعة المصروفات بما فى ذلك مصروف الإهلاك والاستهلاك ومصروفات العاملين، بحيث يتم توفير معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

المعلومات التي قد يتم عرضها في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية

المعلومات التى يجب تضمينها فى قائمة التغير فى حقوق الملكية

* إجمالي الدخل الشامل للفترة، بحيث يظهر بصورة منفصلة حقوق ملاك الشركة الأم ونصيب الأقلية / الحقوق غير المسيطرة
* بالنسبة لكل بند من بنود حقوق الملكية الأثار المعترف بها نتيجة التطبيق بأثر رجعى طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٥
* بالنسبة لكل بند من بنود حقوق الملكية تسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة على أن تتضمن تلك التسوية الإفصاح بصورة منفصلة عن التغيرات الناتجة عن الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الأخر، المعاملات مع الملاك بصفتهم

المعلومات التي قد يتم عرضها في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة

* تحليل لبنود الدخل الشامل الآخر
* أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها.

قائمة التدفقات النقدية

يجب أن يتم عرض القائمة المذكورة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) .

البيانات التي يجب أن تشملها الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

* الإشارة إلى التوافق مع معايير المحاسبة المصرية .
* أسس إعداد القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة .
* المعلومات المؤيدة لبنود القوائم المالية حسب ترتيبها في القوائم المالية وبترتيب عرض هذه القوائم .
* البيانات الواجب الإفصاح عنها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية واللازمة لتفهم أى من هذه القوائم وعلى الأخص ما يتعلق بالالتزامات المحتملة والارتباطات النقدية والإيضاحات غير المالية وسياسات المنشأة فى إدارة المخاطر المالية

ويجب عرض الإيضاحات على نحو منتظم ومرتب وبصورة مسلسلة، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود القوائم المالية إلى الفقرة الخاصة به في الإيضاحات.

عرض السياسات المحاسبية المطبقة

يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة بحيث يوضح ما يلى :

* أساس أو أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة الاستردادية، القيمة العادلة أوالقيمة الحالية) وفى حالة استخدام أكثر من أساس فى القوائم المالية يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى نوع الأصل أو الالتزام الذى طبق عليه أساس التقييم
* السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة واللازمة لفهم القوائم المالية

وتعد أى سياسة محاسبية هامة حتى إذا كانت المبالغ المرتبط بها فى الفترة الحالية أو السابقة غير مؤثرة، وفى كل الأحوال يجب الإفصاح عن أى سياسة محاسبية غير مرتبطة بالمعايير المحاسبة المصرية ولكنها مطبقة .

يوجب المعيار ضرورة قيام المنشأة بالإفصاح فى ملخص أهم السياسات المحاسبية عن الحكم الشخصى والتقديرات التى مارستها الإدارة فى تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتى لها تأثير كبير فى المبالغ التى تم الاعتراف بها فى القوائم المالية .

ومن أمثلة الأحكام الشخصية المستخدمة:

* تحديد مدى اعتبار الأصول المالية استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
* تحديد توقيت تحويل جميع المخاطر والمكاسب الأساسية لملكية الأصول المالية إلى منشآت أخرى
* تحديد مدى اعتبار عملية مبيعات معينة فى جوهرها ترتيبات تمويلية لا تنتج إيرادات
* تحديد مدى إشارة جوهر العلاقة فيما بين المنشأة ومنشأة أخرى لأغراض خاصة إلى علاقة تبعية المنشأة أوسيطرة المنشأة الأخرى

الافتراضات الأساسية المستقبلية وأسس التقديرات غير المؤكدة:

ويجب على المنشأة الإفصاح فى الإيضاحات عن المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية وأسس التقديرات غير المؤكدة فى تاريخ المركز المالي والتى لها مخاطر هامة ربما تسبب تسويات هامة لقيمة الأصول والألتزامات خلال العام المالى التالى، على أن تشمل الايضاحات فيما يتعلق بتلك الأصول والالتزامات على طبيعتها والقيمة المرحلة فى تاريخ القوائم المالية. إلا أن المعيار لا يتطلب هذه الإفصاحات بالنسبة للأصول والالتزامات ذات الخطر الجوهرى والتى تتغير قيمتها بصورة جوهرية خلال العام التالى.

وبصورة عامة فإن الإفصاحات المتعلقة بالافتراضات الاساسية المستقبلية تتطلبها معايير محاسبية معينة على سبيل المثال:

* الافتراضات المتعلقة بالأحداث المستقبلية والتى تؤثر على نوعية المخصص (وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨)
* الافتراضات المتعلقة بتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التى يتم إثباتها بالقيمة العادلة(وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٥)
* الافتراضات المتعلقة بتقييم القيمة العادلة للأصول الثابتة المعاد تقييمها (وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٠)

إفصاحات أخرى

* مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان مكتبها المسجل (المقر الرئيسي للنشاط والفروع)
* وصف لطبيعة عمل المنشأة وأنشطتها الرئيسية
* إسم الشركة الأم النهائية للمجموعة
* مدة أجل المنشأة إذا كان لها أجل محدد

س.ص.ع. (ش.م.م.)

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٤ **جنية مصري**	٢٠١٣ جنية مصري
الأصول			
ممتلكات وآلات ومعدات	*٩*	١ ٥٤٨ ٨٢٤	١ ٥٧٧ ٢٧٩
مجموع الأصول غير المتداولة			
المخزون وأصول بيولوجية	*١٠*	٢٩٤ ٩٣١	٣٢٠ ٢٦٨
ذمم تجارية مدينة ومدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى	*١١*	٨٦٠ ٨٥٣	٧٩٣ ٥٨٥
نقد وما في حكم النقد	*١٢*	٢٥ ٤٠٩	٥٠ ٩٢٥
مجموع الأصول المتداولة		١ ١٨١ ١٩٣	١ ١٦٤ ٧٧٨
مجموع الأصول		٢ ٧٣٠ ٠١٧	٢ ٧٤٢ ٠٥٧
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	*١٣ أ*	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
احتياطي قانوني	*١٣ ب*	٧٤ ٠٤١	٤١ ٣٤٨
احتياطي عام	*١٣ ج*	٨٣ ٥٩٧	٥٠ ٩٠٤
خسائر مرحلة		(١ ١١٠ ٧٥٠)	(١ ٣٧٢ ٢٩٥)
مجموع حقوق الملكية		٢ ٠٤٦ ٨٨٨	١ ٧١٩ ٩٥٧
التزام ضريبة مؤجلة	*٢٢*	٢٦ ٥٩٢	٣٥ ٠٠٠
التزامات إيجار تمويلي	*١٤*	-	٨ ٧٥٠
منافع نهاية الخدمة للموظفين		٣٤ ٩٠٥	٣٣ ٩١٧
مجموع الالتزامات غير المتداولة		٦١ ٤٩٧	٧٧ ٦٦٧
سحب على المكشوف من البنوك	*١٥*	-	٢٢٠ ٤٤٤
ذمم تجارية دائنة ومستحقات	*١٦*	٦١٢ ٨٨٢	٧٠٨ ٩٨٩
التزامات إيجار تمويلي	*١٤*	٨ ٧٥٠	١٥ ٠٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة		٦٢١ ٦٣٢	٩٤٤ ٤٣٣
مجموع الالتزامات		٦٨٣ ١٢٩	١ ٠٢٢ ١٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٢ ٧٣٠ ٠١٧	٢ ٧٤٢ ٠٥٧
صافي الأصول للسهم الواحد	*١٩*	٠.٦٨٢	٠.٥٧٣

تشكل الإيضاحات على الصفحات من ٦ إلى ١٩ جزءاً من هذه القوائم المالية.

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة وصرح بإصدارها بتاريخ ..... ٢٠١٥ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

.....	.....
رئيس مجلس الإدارة	المدير التنفيذي

تقرير مراجعي الحسابات وارد على الصفحات ١ و١ (أ).

س.ص.ع. (ش.م.م.)
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٤ **جنية مصري**	٢٠١٣ جنية مصري
الإيرادات	*١٧*	**٣ ٢٧٣ ٤٦٤**	٢ ٩٧١ ٩٢١
تكلفة المبيعات	*٤*	**(٢ ٤٦٦ ٦٤١)**	(٢ ١٧٣ ٠٢٠)
إجمالي الربح		**٨٠٦ ٨٢٣**	٧٩٨ ٩٠١
ايرادات أخرى	*٧*	**٢٠ ٢٨٠**	١٤ ٢٦٦
مصروفات إدارية وعمومية	*٥*	**(١٦٨ ٧١٦)**	(١٧٧ ٨٠٢)
مصروفات بيع وتوزيع	*٦*	**(٣١٣ ٧٦٠)**	(٢٨٩ ٣٤٩)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	*١٨*	**(١٧ ٥٠٠)**	(٢٠ ٩٥٠)
خسارة الانخفاض فى قيمة الآلات والماكينات		**-**	(٤٤ ٨٢٧)
نتائج من أنشطة التشغيل		**٣٢٧ ١٢٧**	٢٨٠ ٢٣٩
تكاليف تمويل	*٨*	**(٨ ٦٠٤)**	(١٦ ٩٧٩)
صافي الربح قبل الضريبة		**٣١٨ ٥٢٣**	٢٦٣ ٢٦٠
الضريبة	٢٢	**٨ ٤٠٨**	(٣٥ ٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
الربح للسهم الواحد			
الأساسي والربح المنخفض لكل سهم	٢٠	**٠.١٠٩**	٠.٠٧٦

قائمة الدخل الشامل

صافي الربح بعد الضريبة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية		**-**	-
الاستثما ا رت المالية المتاحة للبيع		**-**	-
تغطية التدفق النقدى		**-**	-
الأرباح(الخسائر)الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات		**-**	-
نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر فى الشركات الشقيقة		**-**	-
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى		**-**	-
مجموع الدخل الشامل الآخر عن السنة بعد خصم الضريبة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
الربح للسهم الواحد			
الأساسي والربح المنخفض لكل سهم	٢٠	**٠.١٠٩**	٠.٠٧٦

تشكل الإيضاحات على الصفحات من ٦ إلى ١٩ جزءاً من هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على الصفحات ١ و١ (أ).

قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل كما سمح بها المعيار الدولي IAS1

س.ص.ع. (ش.م.م.)

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	ايضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
		جنية مصري	جنية مصري
الإيرادات	*١٧*	**٣ ٢٧٣ ٤٦٤**	٢ ٩٧١ ٩٢١
تكلفة المبيعات	*٤*	**(٢ ٤٦٦ ٦٤١)**	(٢ ١٧٣ ٠٢٠)
إجمالي الربح		**٨٠٦ ٨٢٣**	٧٩٨ ٩٠١
ايرادات أخرى	*٧*	**٢٠ ٢٨٠**	١٤ ٢٦٦
مصروفات إدارية وعمومية	*٥*	**(١٦٨ ٧١٦)**	(١٧٧ ٨٠٢)
مصروفات بيع وتوزيع	*٦*	**(٣١٣ ٧٦٠)**	(٢٨٩ ٣٤٩)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	*١٨*	**(١٧ ٥٠٠)**	(٢٠ ٩٥٠)
خسارة الانخفاض فى قيمة الآلات والماكينات		**-**	(٤٤ ٨٢٧)
نتائج من أنشطة التشغيل		**٣٢٧ ١٢٧**	٢٨٠ ٢٣٩
تكاليف تمويل	*٨*	**(٨ ٦٠٤)**	(١٦ ٩٧٩)
صافي الربح قبل الضريبة		**٣١٨ ٥٢٣**	٢٦٣ ٢٦٠
الضريبة	٢٢	**٨ ٤٠٨**	(٣٥ ٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
الدخل الشامل الأخر		**-**	-
صافي الربح ومجموع الدخل الشامل للسنة		**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
الربح للسهم الواحد			
الأساسي والربح المنخفض لكل سهم	٢٠	**٠.١٠٩**	٠.٠٧٦

تشكل الإيضاحات على الصفحات من ٦ إلى ٢٢ جزءاً من هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على الصفحات ١ و١ (أ).

س.ص.ع. (ش.م.م.)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال جنية مصري	احتياطي قانوني جنية مصري	إحتياطي عام جنية مصري	خسائر مرحلة جنية مصري	المجموع جنية مصري
في ١ يناير ٢٠١٣	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ٥٢٢	٩ ٨١٧	(١ ٥٣٦ ٦٤٢)	١ ٤٩١ ٦٩٧
صافي الربح ومجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٢٢٨ ٢٦٠	٢٢٨ ٢٦٠
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	٢٢ ٨٢٦	-	(٢٢ ٨٢٦)	-
محول إلى الإحتياطي العام	-	-	٤١ ٠٨٧	(٤١ ٠٨٧)	-
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٣٤٨	٥٠ ٩٠٤	(١ ٣٧٢ ٢٩٥)	١ ٧١٩ ٩٥٧
صافي الربح ومجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٢٦ ٩٣١	٣٢٦ ٩٣١
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	٣٢ ٦٩٣	-	(٣٢ ٦٩٣)	-
محول إلى الإحتياطي العام	-	-	٣٢ ٦٩٣	(٣٢ ٦٩٣)	-
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٤ ٠٤١	٨٣ ٥٩٧	(١ ١١٠ ٧٥٠)	٢ ٠٤٦ ٨٨٨

تشكل الإيضاحات على الصفحات من ٦ إلى ١٩ جزءاً من هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على الصفحات ١ و١ (أ).

س.ص.ع. (ش.م.م.)

قائمة التدفق النقدي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
أنشطة التشغيل		
الإيرادات من العملاء	**٣ ٢٣٩ ٣٧٣**	٢ ٧٥١ ٠٣٥
مدفوعات للموردين والموظفين	**(٢ ٨٥٠ ٥٥٤)**	(٢ ٨٥٦ ٧٧٣)
التدفق النقدي من انشطة التشغيل	**٣٨٨ ٨١٩**	(١٠٥ ٧٣٨)
تكلفة التمويل	**(٨ ٦٠٤)**	(١٦ ٩٧٩)
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	**(١٧ ٥٠٠)**	(٢٠ ٩٥٠)
صافي النقد الناتج من /(المستخدم في)أنشطة التشغيل	**٣٦٢ ٧١٥**	(١٤٣ ٦٦٧)
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	**(١٥٢ ٧٨٧)**	(١٤٠ ٩٣٦)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	**(١٥٢ ٧٨٧)**	(١٤٠ ٩٣٦)
أنشطة التمويل		
صافي حركة القروض	**(٢٢٠ ٤٤٤)**	١٥٣ ٥٠٠
سداد التزامات الإيجار التمويلي	**(١٥ ٠٠٠)**	(٥٠ ٠٠٠)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التمويل	**(٢٣٥ ٤٤٤)**	١٠٣ ٥٠٠
صافي التغير في النقد وما في حكم النقد	**(٢٥ ٥١٦)**	(١٨١ ١٠٣)
النقد وما في حكم النقد في ١ يناير	**٥٠ ٩٢٥**	٢٣٢ ٠٢٨
النقد وما في حكم النقد في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٢)	**٢٥ ٤٠٩**	٥٠ ٩٢٥

تشكل الإيضاحات على الصفحات من ٦ إلى ٢٢ جزءاً من هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على الصفحات ١ و١ (أ).

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١ الوضع القانوني والنشاط الأساسي

س.ص.ع. ش.م.م. ("الشركة") هي شركة مساهمة مصرية عامة مسجلة في ٢٨ مارس ١٩٩٦ بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المصري. تقوم الشركة بتشغيل مصنع أعلاف متكامل وعمليات تشغيلية متعلقة بالدواجن ويشتمل ذلك على التربية والحضانة والرعاية ومعالجة لحوم الدواجن التي تباع مباشرة في سوق التجزئة. يقع مصنع الأعلاف وبيوت تربية الدواجن في اسكندرية. الشركة هي شركة تابعة لشركة أعلاف الاسكندرية ويشار إليها "بالمجموعة".

٢ أساس الإعداد

(أ) فقرة الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبة المصرية وكذا مع متطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢وتعديلاتهما.

(ب) أساس القياس

تم أعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الدواجن المغلفة والتي تثبت بقيمها السوقية العادلة.

(ج) عملة التشغيل

تم عرض هذه القوائم المالية بالجنية المصري والذي يمثل عملة التشغيل للشركة.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المقررة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير وفي أي فترة لاحقة تتأثر بهذا التعديل.

(هـ) افتراض مبدأ الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كان لدى الشركة خسائر مرحلة بمبلغ ٧٥٠ ١١٠ ١ جنية مصري. غير ان إدارة الشركة واثقة بأن علامتها التجاريّة "اسكندرية" ستستمر في اكتساب حصة سوقية في كل من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك فإن كبار مساهمي الشركة الممثلين في مجلس الإدارة قد ابدوا تأكيدهم علي الاستعداد لتقديم أي دعم مالي وتشغيلي للشركة قد يكون ضروري لتمكينها من مواصلة العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية التالية بانتظام من جانب الشركة وهي تتسم بالثبات مع تلك المستخدمة في السنة الماضية.

(أ) الأدوات المالية

١ الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة علي الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى ، المبالغ المستحقة على الأطراف ذات العلاقة ، النقد وما في حكم النقد، القروض المبالغ المستحقة لأطراف ذات العلاقة والذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى .وتتكون النقد وما في حكم النقد من الأرصدة النقدية ، الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل ذات الاستحقاق الأصلي الذي لا يزيد على ثلاثة أشهر .والسحب على المكشوف القابل للسداد عند الطلب وتمثل جزءا لا يتجزأ من إدارة نقد الشركة التي يتم إدراجها كمكونات للنقد وما في حكم النقد لأغراض قائمة التدفقات النقدية.

يتم إدراج الأدوات المالية غير المشتقة مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة الى، وذلك بالنسبة للأدوات بغير القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وتتعلق مباشرة بتكاليف المعاملة.

لاحقا علي الإدراج المبدئي، يتم قياس الأدوات المالية غير المشتقة باستثناء النقد وما يعادل النقد بالتكلفة المطفأة التي تستخدم بطريقة معدل الفائدة الساري المفعول بعد خصم أي خسائر انخفاض في القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢ *رأس المال*

يتم تصنيف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

(ب) المعاملات بعملات أجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى عملة التشغيل للشركة بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى عملة التشغيل بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. الربح أو الخسارة عن البنود المالية هو الفرق بين التكلفة المطفأة في عملة التشغيل في بداية الفترة معدلا بسعر الفائدة الحقيقي والمدفوعات خلال الفترة والتكلفة المطفأة بالعملات الأجنبية محولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. يتم إدراج فروق العملات الأجنبية الناشئة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل.

(ج) الممتلكات والآلات والمعدات

الإدراج والقياس

تقاس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الانخفاض في القيمة.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل. تتضمن تكلفة الاصول المنشأة ذاتيا أية تكاليف أخرى منسوبة بصفة مباشرة إلى وضع الأصل في حالة عمل لغرض الاستخدام المطلوب وتكاليف فك وإزالة وصيانة الموقع الذي توضع به الأصول.

عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات أعماراً إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (مكونات أساسية) من بنود الممتلكات والآلات والمعدات.

تمثل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ الهياكل والمرافق تحت الإنشاء ويتم إثباتها بالتكلفة. يتضمن ذلك تكلفة الإنشاء والمعدات والتكاليف المباشرة الأخرى. لا تستهلك الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ إلى أن يحين الوقت لاكتمال الأصول ذات الصلة ووضعها في حالة تشغيلية.

أرباح وخسائر بيع بند من بنود الممتلكات الآلات والمعدات يتم تحديدها بمقارنة المبالغ المتحصل عليها من بيع بالقيمة الدفترية للممتلكات ،الآلات والمعدات ويتم إثباتها ضمن الإيرادات الأخرى بقائمة الدخل.

التكاليف اللاحقة

تُدرج التكاليف الخاصة باستبدال أحد مكونات بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل أن تحتوي تلك المكونات على منافع اقتصادية مستقبلية مدموجة ضمن الجزء ستتدفق إلى الشركة ومن الممكن قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إدراج تكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

الاستهلاك

يتم إدراج الاستهلاك في قائمة الدخل الشامل بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بنود الممتلكات والآلات والمعدات طالما ان ذلك يعكس بقدر كبير نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة بالاصل على النحو التالي:

	السنوات
المباني والطريق والسور	٣-٤٠
أثاث وتركيبات	٤
آلات وماكينات	٢-٢٠
سيارات	٤

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية في كل تاريخ تقرير.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(د) انخفاض القيمة

[١] الأصول المالية

تعتبر قيمة الأصل المالي منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي أن حدثا أو أكثر كان له أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلية المقدرة لذلك الأصل.

تحتسب خسارة الانخفاض في القيمة بالنسبة للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدّل الفائدة الحقيقي الأصلي.

يتم اختبار الأصول المالية الهامة بذاتها للوقوف على انخفاض قيمتها على نحو فردي. يتم تقييم الأصول المالية الباقية بصورة جماعية في مجموعات تتشارك في خصائص مخاطر ائتمان متماثلة.

يتم إدراج جميع خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل.

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة إذا كان من الممكن أن ينسب الرد بصورة موضوعية إلى حدث وقع بعد إدراج خسارة الانخفاض في القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة يتم إدراج الرد في قائمة الدخل.

[٢] الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة يتم تقدير مبلغ القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته المقدّرة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو لوحدته المنتجة للنقد هو قيمته في الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصا تكاليف بيعه، أيهما أكبر. عند تقدير القيمة في الاستخدام يتم خصم التدفق النقدي المستقبلية المتوقعة باستخدام معدلات خصم ما قبل الضريبة التي تعكس التقييمات الحالية بالسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل.

تقيم خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة في فترات سابقة في تاريخ كل تقرير للوقوف على أية مؤشرات تدل على أن انخفاض القيمة قد قلّ أو انتهى. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حالة وجود تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفتريّة للأصل التي كان من الممكن تحديدها –بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء- لو لم يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة.

(هـ) منافع نهاية خدمة الموظفين

يتم إدراج المساهمات في خطة مساهمات التقاعد المحددة للموظفين المصريين وفقا لبرنامج التأمينات الاجتماعية بمصر كمصروف في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

التزام الشركة فيما يتعلق بمنافع نهاية خدمة الموظفين غير المصريين، وهي خطة منافع تقاعد محددة غير ممولة، هو مبلغ المنفعة المستقبلية التي اكتسبها أولئك الموظفين مقابل خدماتهم في الفترة الحالية والفترات السابقة. يتم احتساب المخصص باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة ويخصم إلى قيمته الحالية.

(و) المخصصات

يتم إدراج المخصص في قائمة المركز المالي عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو استدلالي يمكن قياسه بصفة موثوقة ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم مراجعة المخصصات وتعديلها بتاريخ كل تقرير.

(ز) الإيرادات

يشتمل الإيراد على القيمة العادلة للمقابل المقبوض مقابل بيع البضائع والخدمات في إطار النشاط التجاري الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيراد بالصافي من الخصومات والبضائع المرجعة. من إيراد مبيعات منتجات الدواجن يتم إدراجها في قائمة الدخل الشامل في التاريخ الذي تم فيه تسليم البضائع وعند تحويل مخاطر وعوائد الملكية الهامة إلى المشتري.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ح) الإيجارات

يتم إدراج المدفوعات بموجب التأجير التشغيلي في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. يتم إثبات حوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف التأجير على مدى فترة التأجير.

يتم تصنيف الإيجارات التي تتحمل الشركة بموجبها جميع مخاطر وعوائد الملكية على أنها إيجارات تمويلية. السيارات وماكينات المصنع التي يتم اقتناؤها بموجب تأجير تشغيلي يتم إدراجها بمبلغ يعادل قيمتها العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات التأجير التشغيلي في تاريخ إنفاذ العقد ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة أيّهما أقل. يتم خصم الاستهلاك وفقا لسياسة الاستهلاك المذكورة أعلاه. يتم تخفيض التزامات الإيجار بإعادة سداد المبلغ الأصلي بينما يتم إدراج مكون مصروف التمويل الخاص بمدفوعات الإيجار مباشرة في قائمة الدخل.

(ط) ضريبة الدخل

تشتمل ضريبة الدخل على الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة. يتم إثبات ضريبة الدخل في قائمة الدخل الشامل فيما عدا الحالات التي تتعلق فيها الضريبة ببنود يتم إثباتها بشكل مباشر في حقوق الملكية عندها يتم إدراج الضريبة في حقوق الملكية او بقائمة الدخل الشامل الآخر. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة السداد محسوبة على أساس الإيراد الضريبي للسنة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وأية تعديلات على الضريبة المستحقة عن سنوات سابقة.

يتم تكوين مخصص للضريبة المؤجلة بالكامل لجميع الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المثبتة لأغراض التقارير المالية وبين قيمتها الدفترية المستخدمة لأغراض ضريبية. تقاس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند ردها، استنادا إلى القوانين المطبقة أو التي يتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط بالقدر الذي من المحتمل أن تتوافر معه أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استغلال الفروق المؤقتة في مقابلها ويتم مراجعة الأصول الضّريبية في كلّ تاريخ تقرير. يتم تخفيض أصول الضريبة المؤجلة بالقدر الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(ي) المخزون

يتم إدراج مواد المخزون المكونة من مواد خام ومواد تغليف ومواد قابلة للاستهلاك ومخزون أعلاف بالتكلفة أوصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل عندما تكون صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر ناقصا أية تكاليف مقدرة لإكمال العمل والمصروفات المقدرة للبيع. يتم تحديد تكلفة المواد الخام والأعلاف ومواد التغليف والمواد الأخرى باستخدام طريقة المتوسط المرجح وهو يشتمل على التكلفة المباشرة للمواد والمصروفات غير المباشرة ذات العلاقة. يتم تكوين مخصص عندما يكون ذلك ضروريا للمواد القديمة وبطيئة الحركة والتالفة.

تقاس البضائع التامة (الدجاج المعالج) بقيمتها العادلة ناقصاً التكاليف حتى نقطة البيع في وقت النضج. تستند القيمة العادلة للدجاج المعالج على السعر السائد بالسوق بالنسبة للدجاج المعالج في السوق في وقت النضج.

(ك) الأصول البيولوجية

تتضمن الأصول البيولوجية للشركة دواجن في بيوت الفراريج (دواجن صغيرة).

يتم عرض أصول الدجاج في القيمة العادلة ناقصا التكلفة المقدرة للبيع مع أي ربح أو خسارة المدرجة في الدخل الشامل. يشتمل تكلفة البيع جميع التكاليف اللازمة لبيع الأصول، وإستبعاد التكاليف اللازمة لنقل الأصول الى السوق.

يتم إثبات البيض المشترى والمستخدم للحضانة بالتكلفة التي تتكون من سعر الشراء والمصروفات المتكبدة في سبيل جلب البيض إلى المزرعة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ل) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

(م) التقارير القطاعية

القطاع هو مكون مميز بالشركة و تعمل بصفة رئيسية في قطاعات النشاط وقد تتحقق عنها ايرادات وتتكبد مصروفات ، متضمنة إيرادات ومصروفات تتعلق بالمعاملات مع أي من مكونات الشركة الأخرى، التي يقوم مجلس إدارة الشركة بمراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام (حيث أنه متخذ قرارات التشغيل الرئيسي) لاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه، وتتاح له المعلومات المالية المستقلة.

(ن) التوزيعات

يتم إدراج توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة كإلتزام في القوائم المالية للشركة فقطفي الفترة التي تم الموافقة عليها من قبل مساهمي الشركة.

٤ تكلفة المبيعات

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
مواد اولية مستهلكة	**١ ٧٤٤ ٥٤٦**	١ ٥٨١ ٨٤٤
المواد الإستهلاكية وأخرى	**٢٥٦ ١٨٦**	٢١٦ ٥٢٧
التكاليف المتعلقة بالموظفين	**٢٢٥ ٧١٧**	٢٠٩ ٩٥٤
الوقود والكهرباء	**٧٣ ١٩٥**	٦٦ ٧٩٢
إستهلاك	**١٤٠ ٤٢٩**	١٤٤ ٤١٩
مخصص المخزون بطئ الحركة	**٤ ٦٨٦**	٣ ٣٣٨
صافي التغير في الأصول البيولوجية	**٢١ ٩٧٢**	(٤٩ ٨٥٤)
	٢ ٤٦٦ ٦٤١	٢ ١٧٣ ٠٢٠

٥ مصروفات عمومية وإدارية

تكاليف متعلقة بالموظفين	**٩٢ ٣٥٤**	٩٠ ٨٣٥
إستهلاك	**٨ ٨٠٢**	٢٠ ٩٣٦
رسوم عمل وقانونية	**١١ ٥٨٠**	٢٤ ٣٩٩
التأمين	**٨ ٩٠٨**	٧ ٨٨٢
الطباعة والقرطاسية	**١ ٧٣٤**	٢ ٤٦٥
مخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها	**١٢ ٤٤٠**	٣٠٣
تأجير أرض للإيجار (الايضاح رقم ١٨)	**٢ ٤٧٠**	٨٠٠
مصروفات أخرى	**٣٠ ٤٢٨**	٣٠ ١٨٢
	١٦٨ ٧١٦	١٧٧ ٨٠٢

٦ مصروفات البيع والتوزيع

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
رسوم النقل	**١١٥ ١٩٨**	٩٦ ٩١٥
إستهلاك	**٣٢ ٠١١**	٢٩ ٤٦٣
تكاليف متعلقة بالموظفين	**٨٦ ٦٦٣**	٩٣ ٠٧٠
مصروفات ترويج المبيعات	**٢٩ ٨٢٦**	٣١ ٩٧٩
مصروفات فرعي اسكندرية ومسقط	**٨ ٣٢٠**	٧ ٨٢٦
مصروفات أخرى	**٤١ ٧٤٢**	٣٠ ٠٩٦
	٣١٣ ٧٦٠	٢٨٩ ٣٤٩

مجموع المصروفات المتعلقة بالموظفين ذات العلاقة بالإيضاحات ٤، ٥ و ٦

الأجور والرواتب	**٢٩٨ ٨٠٨**	٢٧٩ ٥٦٠
منافع أخرى	**٩٧ ٧٢٥**	١٠١ ١٣٨
المساهمات بخطة مساهمات التقاعد المحددة	**٢ ٤٥٤**	١ ٧٦٨
زيادة الإلتزام بلخطة منافع التقاعد غير الممولة	**٥ ٧٤٧**	١١ ٣٩٣
	٤٠٤ ٧٣٤	٣٩٣ ٨٥٩

٧ إيرادات أخرى

رد مخصص الديون الرديئة	**٢ ١٠٣**	٧ ٢٥١
إيرادات متنوعة	**١٨ ١٧٧**	٧ ٠١٥
	٢٠ ٢٨٠	١٤ ٢٦٦

٨ تكلفة التمويل (صافي)

مصروفات الفائدة	**٤ ٩٩٢**	١٣ ٠٠٠
مصروفات الفائدة وأخرى	**٣ ٦١٢**	٣ ٩٧٩
صافي تكلفة التمويل	**٨ ٦٠٤**	١٦ ٩٧٩

٩ ممتلكات وآلات ومعدات

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
تكلفة المبيعات	**١٤٠ ٤٢٩**	١٤٤ ٤١٩
تكاليف البيع والتوزيع	**٣٢ ٠١١**	٢٩ ٤٦٣
المصروفات العمومية والإدارية	**٨ ٨٠٢**	٢٠ ٩٣٣
	١٨١ ٢٤٢	١٩٤ ٨١٥

١٠ المخزون والأصول البيولوجية

مواد أولية	**٣٧ ٢١٥**	٢٨ ٥٣٦
قطع غيار و مواد استهلاكية بالمخازن	**١٥٨ ٣١٢**	١٤٥ ٩٦٧
البضاعة التامة الصنع	**٢٣ ٦٢٨**	٧٢ ٣٣١
أصول بيولوجية	**١١٦ ٧٣٠**	١٠٩ ٧٠٢
ناقصا: مخصص المخزون بطئ الحركة	**(٤٠ ٩٥٤)**	(٣٦ ٢٦٨)
	٢٩٤ ٩٣١	٣٢٠ ٢٦٨

١١ ذمم تجارية مدينة، مدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى

ذمم تجارية مدينة	**٨٣٩ ٢٣١**	٧٧٢ ١٣٥
مستحقات من أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٨)	**٧ ١٣٦**	٧ ٩١٢
	٨٤٦ ٣٦٧	٧٨٠ ٠٤٧
ناقصا: مخصص خسائر إنخفاض القيمة	**(١٥ ٦٤٥)**	(٦ ٢٣٠)
	٨٣٠ ٧٢٢	٧٧٣ ٨١٧
سلف وذمم مدينة أخرى	**١٥ ٩٤١**	١١ ٧٧٠
مدفوعات مقدما وإيرادات مستحقة	**١٤ ١٩٠**	٧ ٩٩٨
	٨٦٠ ٨٥٣	٧٩٣ ٥٨٥

الحركة في مخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها كالتالي:

١ يناير	**٦ ٢٣٠**	٤١ ٦٩٠
مكون خلال السنة	**١٢ ٤٤٠**	٣٠٣
عكس خلال السنة	**(٩٢٢)**	(٢٨ ٥١٢)
المستخدم خلال السنة	**(٢ ١٠٣)**	(٧ ٢٥١)
٣١ ديسمبر	**١٥ ٦٤٥**	٦ ٢٣٠

يستخدم حساب المخصص فيما يتعلق بالذمم التجارية لتسجيل خسائر إنخفاض القيمة إلا إذا اقتنعت الشركة بعدم إمكانية استرداد المبلغ المستحق، عندئذ يشطب المبلغ بحساب المخصص.

١١ ذمم تجارية مدينة، مدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى

كما في ٣١ ديسمبر،كانت أعمار الذمم التجارية المدينة للشركة وتشمل على مستحقات لأطراف ذات علاقة كالتالي:

	المجموع	غير متأخرة او منخفضة القيمة	٣٠	٣١ – ٦٠	٦١ – ٩٠	٩١-١٢٠	١٢١
			يوم	يوم	يوم	يوم	يوم
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
٢٠١٤	٨٤٦ ٣٦٧	–	٢٧١ ٧٣٧	٢٧٥ ٦٠٤	٢٦٣ ١٠٨	١٩ ٦٣٩	١٦ ٢٧٩
٢٠١٣	٧٨٠ ٠٤٧	–	٢٧٢ ٨٩٧	٢٤٧ ٥٣٨	٢٥٣ ٣٨٢	–	٦ ٢٣٠

١٢ النقد وما في حكم النقد

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
النقد في الصندوق	**٢ ٣١٠**	٣ ٤٧٨
أرصدة لدى البنك	**٢٣ ٠٩٩**	٤٧ ٤٤٧
	٢٥ ٤٠٩	٥٠ ٩٢٥

١٣ رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال

رأس المال المرخص له (١.٠٠٠ سهم لكل واحد)	**٥ ٠٠٠ ٠٠٠**	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الصادر ورأس المال المدفوع بالكامل	**٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	٣ ٠٠٠ ٠٠٠

تفاصيل المساهمين في الشركة كالتالي:

	٢٠١٤		٢٠١٣	
	جنية مصري		جنية مصري	
	العدد	%	العدد	%
اسكندرية لأعلاف المواشي	**٢ ٥٦١ ٨٨٤**	**٨٥.٤**	٢ ٥٦١ ٨٨٤	٨٥.٤
أخرى	**٤٣٨ ١١٦**	**١٤.٦**	٤٣٨ ١١٦	١٤.٦
	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	**١٠٠.٠**	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠.٠

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً لاحكام المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، تجنب الشركة سنوياً مالا يقل عن خمسة بالمائة من أرباح العام لحساب هذا الاحتياطي حتى يبلغ رصيده المتراكم ما يوازي نصف رأس مال الشركة المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

(ج) الاحتياطي العام

وفقاً لاحكام المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطات اخرى وبناء على ذلك يتم تجنب الشركة سنويا طبقا لقرار مجلس الإدارة مبلغ لا يتجاوز ٢٠% من ربح السنة بعد خصم الضرائب والإحتياطي القانوني المقدمة ويجب ألا يتجاوز الإحتياطي نصف رأسمال الشركة.

١٤ إلتزام التأجير التمويلي

حصلت الشركة على بعض السيارات و المعدات والأجهزة طبقا لعقود التأجير التمويلي. ويتم إحتساب الفائدة بنسبة ٦% سنويا في ٢٠١٤. الإيجارات التمويلية مضمونة برهن على الأصول المعنية. الحد الأدنى للدفعات المستقبلية التي ارتبطت بها الشركة بموجب اتفاقيات التأجير كانت كما يلي:

	٢٠١٤			٢٠١٣
	القيمة الحالية	**رسوم التمويل الموزعة على الفترات المستقبلية**	**الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية**	القيمة الحالية
	جنية مصري	**جنية مصري**	**جنية مصري**	جنية مصري
بما لا يزيد عن سنة	٨ ٧٥٠	٢ ١٠٧	١٠ ٨٥٧	١٥ ٠٠٠
بما يزيد عن سنة ولا يزيد عن خمس سنوات	–	–	–	٨ ٧٥٠
	٨ ٧٥٠	٢ ١٠٧	١٠ ٨٥٧	٢٣ ٧٥٠

١٥ السحب على المكشوف لدى البنك

حصلت الشركة على تسهيلات قصيرة الأجل من أحد البنوك المحلية والتي تمارس أنشطتها التشغيلية في مصر. ويبلغ الحد الأعلى ٣٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري. ويتم الحصول على التسهيلات قصيرة الأجل بصفة اساسية في البداية كجزء من الإدارة النقدية للشركة لتمويل الإحتياجات اليومية لرأس المال العامل. بحيث تحتسب الفائدة على المبالغ الفعلية المسحوبة على المكشوف بنسبة ٧.٥ % سنويا. كلما تجاوزت هذه التسهيلات قصيرة الأجل في أي وقت الحد الأعلى للإئتمان المعتمد المشار إليه أعلاه، قد يحتسب البنك الفوائد بمعدلات الحد الأعلى المقررة بواسطة البنك من حين لآخر على الائتمان غير المصرح له.

يتم ضمان التسهيلات بواسطة ضمان الشركة غير القابل للنقض من الشركة الأم، وهو تعهد من الشركة الأم للوفاء بجميع مدفوعات وإلتزامات الشركة، يتضمن ذلك تمويل أقساط القرض والرهن بمبلغ ٥٠٠ ٩٤٣ ١ سهماً لشركة اسكندرية للتأمين ش م ع ع المحتفظ بها بواسطة الشركة الأم.

١٦ ذمم دائنة ومستحقات

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
ذمم تجارية دائنة	١١٤ ٥٠٧	٦٧ ٦٣٠
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	١٢٥ ٢٥٨	١١٨ ٥٧٠
مبالغ مستحقة إلى الأطراف ذات العلاقة (إيضاح ١٨)	٣٧٣ ١١٧	٥٢٢ ٧٨٩
	٦١٢ ٨٨٢	٧٠٨ ٩٨٩

١٧ القطاعات التشغيلية

تعمل الشركة في قطاع تشغيل واحد، وهو تربية وبيع الدواجن. تم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة بهذا القطاع الأولي في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل والإيضاحات على القوائم المالية.

القطاع الجغرافي

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
الإيرادات		
مصر	١ ٢٣٨ ١٨٨	١ ٢١١ ٤٩٧
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢ ٠١٦ ٠٨٦	١ ٧٦٠ ٤٢٤
دولة قطر	١٩ ١٩٠	-
	٣ ٢٧٣ ٤٦٤	٢ ٩٧١ ٩٢١
ذمم تجارية مدينة ومبالغ مستحقة من الأطراف ذات علاقة		
مصر	٢٦٩ ٤٣٩	٢٧١ ٠١٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	٥٧٦ ٩٢٨	٥٠٩ ٠٣٧
	٨٤٦ ٣٦٧	٧٨٠ ٠٤٧

١٨ معاملات الأطراف ذات العلاقة

دخلت الشركة في معاملات مع كيانات يملك أعضاء مجلس إدارة الشركة مصالح فيها. وفي سياق العمل الإعتيادي كانت الشركة تبيع السلع إلى الأطراف ذات العلاقة، وتتلقى خدمات، شراء السلع وتحتل مباني الأطراف ذات العلاقة. يتم القيام بهذه المعاملات وفقا لبنود وشروط ، يعتقد الأعضاء بإمكانية الحصول عليها بسهولة من أطراف ثالثة مستقلة. بينما أسعار البيع قابلة للمقارنة لأطراف ثالثة، وفترات تمديد الإئتمان تهدف الأطراف ذات علاقة. وخلال السنة، كانت معاملات الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
مبيعات	٥٧ ٤٠٧	٦٠ ٠١٦
بيع سلع وخدمات	١ ٢٨٠ ٤٧٠	١ ١٩٣ ٣٧٨
رواتب علاوت مدفوعة إلى:		
مجلس الإدارة مقابل حضور جلسات	**١٧ 500**	٢٠ ٩٥٠
كبار الموظفين:		
- منافع قصيرة الأجل	٦١ ٣٥٦	٥٣ ٦٥٦
مبالغ مستحقة من/ إلى الأطراف ذات علاقة للسنة المنتهية كالتالي:		
ذمم تجارية مدينة	٧ ١٣٦	٧ ٩١٢
مستحقات إلى الأعضاء وأطراف ذات علاقة	٣٧٣ ١١٧	٥٢٢ ٧٨٩

١٩ صافي الأصول للسهم الواحد

يحتسب صافي الأصول للسهم الواحد بقسمة صافي الأصول في نهاية السنة على عدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
صافي الأصول	**٢ ٠٤٦ ٨٨٨**	١ ٧١٩ ٩٥٧
عدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر	**٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
صافي الأصول للسهم الواحد	**٠.٥٨٢**	٠.٥٧٣

٢٠ الأرباح للسهم الواحد

يحتسب ربح السهم الواحد بقسمة ربح السنة المنسوبة للمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي.

	٢٠١٤	٢٠١٣
ربح السنة (جنية مصري)	**٣٢٦ ٩٣١**	٢٢٨ ٢٦٠
عدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر	**٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الأرباح الأساسية والمخففة للسهم الواحد (جنية مصري)	**٠.١٠٩**	٠.٠٧٦

٢١ ارتباطات

التأجير التشغيلي

تقع الشركة على الأرض المستأجرة من الحكومة. سينتهي عقد الإيجار في ٢٤ ابريل ٢٠١٦ و سبتمبر ٢٠١٦ وهي قابلة للتجديد ويبلغ الإيجار ٨٠٠ جنية مصري للسنة. الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء على النحو التالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
أقل عن سنة	**٨٠٠**	٨٠٠
ما بين سنة وثمان سنوات	**٣ ٠٧٦**	٣ ٨٨٠
	٣ ٨٧٦	٤ ٦٨٠

٢٢ الضريبة

تخضع الشركة لضريبة الدخل بمعدل ٢٥% من الدخل الخاضع للضريبة. ولم يتم إنشاء أي مخصصات فيما يتعلق بضريبة الدخل للسنة الحالية على ضوء الخسائر المرحلة.

تكبدت الشركة خسارة ضريبية بمبلغ ٣٢٧ ٢١٣ جنية مصري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ المتوفرة لترحيلها الى السنوات الضريبية اللاحقة. وهذه على أساس التعديلات التي تم إدراجها بالربوط الضريبة التى تم استكمالها للسنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

الضريبة المؤجلة

تم إدراج الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بجميع الفروق المؤقتة طبقا لطريقة الإلتزام بإستخدام معدل ضريبة الدخل الحالي ٢٥%. وفي ضوء الخسائر المنقولة وعدم التأكد من توفر الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل، فإن صفات إلتزام الضريبة المؤجلة إلى الممتلكات، المعدات، والآلات والمخصصات يتم إدراجها بالتقريب كالتالي:

٢٢ **الضريبة *(تابع)***

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
في ١ يناير	**٣٥ ٠٠٠**	-
حركة (المعلاة دائنا)/ المخصومة بقائمة المركز السنة المالي خلال	**(٨ ٤٠٨)**	٣٥ ٠٠٠
	٢٦ ٥٩٢	٣٥ ٠٠٠

وضع التقييم الضريبي
لم يتم الموافقة على تقييمات ضريبة الدخل للشركة للسنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ من قبل الأمين العام لشؤون الضريبية بوزارة المالية. ويعتبر مجلس الإدارة بأن إلتزام الضريبة الإضافي، إن وجد، فيما يتعلق بهذه السنوات لن يكون له تأثير هام على قائمة المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٣ **الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية**
تشتمل الأدوات المالية التي أدرجت بقائمة المركز المالي على الذمم التجارية المدينة و ذمم مدينة أخرى و مستحقات من الأطراف ذات العلاقة و النقد وما في حكم النقد، مستحقات إلى الأطراف ذات علاقة، التزامات التأجير التمويلي والذمم الدائنة الأخرى.

تتعرض الشركة للمخاطر التالية من خلال استخدامها للادوات المالية

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
-

مخاطر الائتمان
تقتصر مخاطر الإئتمان على الذمم المدينة على قيمها الدفترية كما في العادة تقوم الإدارة بمراجعة هذه الأرصدة لتقييم إسترداد ووضع مخصصات للأرصدة المشكوك فيها و قابليتها للاسترداد. تحليل الذمم التجارية المدينة وفقا للأعمار وخسارة الانخفاض في القيمة ذات الصلة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ و٢٠١٣ تم عرضها في إيضاح ١١.
تتعلق مخاطر الائتمان باحتمال عدم وفاء المدين بالتزاماته التعاقدية وبالتالي قد يسبب خسائر مالية للشركة. تحتفظ الشركة بسياسة الائتمان التي تبين ان التعامل ينبغي ان يقتصر على الأطراف ذوي الجدارة الائتمانية والحصول على ضمانات كافية إذا كان ضروريا كأداة لتخفيف من مخاطر الخسارة المالية مع هؤلاء المدينين خلال السنة.كما يتم إجراء تقييم للائتمان بصورة مستمرة على الوضع المالي للمدينين، وحجم المعاملات مع هؤلاء المدينين خلال السنة. ويتم ايضا إجراء تقييم ائتماني للموقف المالي للمدين بصفة مستمرة . تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية المسجلة في القوائم المالية أقصى تعرض لمخاطر الائتمان دون أخذ أي ضمانات تم الحصول عليها في الاعتبار.
تعود مخاطر الإئتمان بالشركة الى الحسابات الجارية لدى البنك والذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

مخاطر سعر الفائدة
يتعلق التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة بصفة أساسية بالتزامات دين الشركة طويل الأجل. سياسة الشركة هي أن تقوم بإدارة تكاليف الفائدة باستخدام مزيج من الديون ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. على مدى الفترة الطويلة فإنه سيكون للتغيرات الثابتة في أسعار الفائدة أثر على إيرادات الشركة.

٢٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية *(تابع)*

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من احتمال أن تواجه الشركة صعوبات في الحصول على التمويل لمقابلة ارتباطاتها من الأدوات المالية.

تهدف الشركة إلي إدارة ملمح السيولة لديها من خلال :

(أ) أن تتأكد من توفر تمويل كافي في جميع الأوقات

(ب) الوفاء بارتباطاتها عند نشوئها بدون تكبد تكاليف غير ضرورية

(ج) أن تتمكن من الوصول إلى التمويل عندما تحتاج إليه بأقل تكلفة ممكنة.

تتوقع الإدارة الحصول على تدفق نقدي داخل ثابت من مبيعات منتجاتها. إضافة إلى ذلك لدى الشركة تسهيلات مصرفية ائتمانيّة كافية كما أن كبار مساهميها ملتزمون بتقديم الدعم المالي متى كان ذلك ضروريا.

تقوم الإدارة برصد التوقعات المتكررة الخاصة باحتياطي السيولة لدى الشركة (الذي يشتمل على تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة) وتدفقاتها النقدية على أساس مقبوضاتها ومصروفاتها المتوقعة.

كان ملمح الاستحقاق التعاقدي والالتزامات المالية للشركة بدون مدفوعات الفوائد على النحو التالي:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	القيمة الدفترية جنية مصري	التدفق النقدي التعاقدي جنية مصري	اقل من ٣ شهور جنية مصري	من ٣ إلى ١٢ شهرا جنية مصري	من سنة إلى خمس سنوات جنية مصري	أكثر من خمس سنوات جنية مصري
التزامات تأجير تمويلي	٨ ٧٥٠	(٨ ٧٥٠)	(٣ ٧٥٠)	(٥ ٠٠٠)	-	-
ذمم تجارية دائنة و ذمم دائنة أخرى	٦١٢ ٨٨٢	(٦١٢ ٨٨٢)	(٦١٢ ٨٨٢)	-	-	-

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣						
السحب على المكشوف						
في البنك	٢٢٠ ٤٤٤	(٢٢٠ ٤٤٤)	(٢٢٠ ٤٤٤)	-	-	-
التزامات تأجير تمويلي	٢٣ ٧٥٠	(٢٣ ٧٥٠)	(٣ ٧٥٠)	(١١ ٢٥٠)	(٨ ٧٥٠)	-
ذمم تجارية دائنة و ذمم دائنة أخرى	٧٠٨ ٩٨٩	(٧٠٨ ٩٨٩)	(٧٠٨ ٩٨٩)	-	-	-

مخاطر العملة الأجنبية

تتعامل مبيعات الشركة مع العملاء والموردين الأجانب في العملات الأجنبية مثال على ذلك: الدولار الأمريكي، والدرهم الإماراتي. ولكن هنالك مخاطر العملات الأجنبية لا تذكر منذ ان تم ربط الجنية المصري، العملة التشغيلية للشركة، وإلى الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي.

إدارة رأس المال

إن الهدف من إدارة رأسمال الشركة هو ضمان احتفاظها بتصنيف ائتماني قوي ومعدلات رأسمالية سليمة بغرض دعم نشاطها التجاري ومضاعفة قيمة المساهمين.

تدير الشركة هيكل رأسمالها وتقوم بإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال قد تقوم الشركة بسداد ديون قائمة أو زيادة رأس المال.

لا تخضع الشركة لأية اشتراطات رأسمالية مفروضة من الخارج.

القيمة العادلة

القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية لا تختلف عن قيمها العادلة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التي ستؤثر في النمو المحتمل في مجال أعمال الشركة. فهي لها علاقة بتأثير البيئة الخارجية على عمليات الشركة. ويتم إدارتها بالمراجعة المستمرة والخطة المستقبلية للأعمال.

٢٤ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب معلومات المقارنة لتتفق مع العرض المتبع للسنة الحالية.

س.ص.ع. (ش.م.م.)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٩ ممتلكات وآلات ومعدات

	الطرق والحواجز	مباني	آلات ومعدات	سيارات	أثاث وتركيبات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
التكلفة							
في ١ يناير ٢٠١٤	١٥٦ ٨٤٢	٧٩١ ٩٨٧	١ ٦٧٦ ٣٩٢	٢٨٧ ٧٨٢	١٧ ١٢٦	-	٢ ٩٣٠ ١٢٩
إضافات	-	١ ٥٥٦	٣٤ ٩٥٢	٤٧ ٨٠٥	٦٠٠	٦٧ ٨٧٤	١٥٢ ٧٨٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٥٦ ٨٤٢**	**٧٩٣ ٥٤٣**	**١ ٧١١ ٣٤٤**	**٣٣٥ ٥٨٧**	**١٧ ٧٢٦**	**٦٧ ٨٧٤**	**٣ ٠٨٢ ٩١٦**
إستهلاك							
في ١ يناير ٢٠١٤	١٥٦ ٨٠٠	١٧٧ ٤٧٨	٨١٣ ٧٤٧	١٨٩ ٣٠٤	١٥ ٥٢١	-	١ ٣٥٢ ٨٥٠
استهلاك السنة	٤٢	١٩ ٨٣٩	١١٦ ٣٦٦	٤٤ ٠٥٠	٩٤٥	-	١٨١ ٢٤٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٥٦ ٨٤٢**	**١٩٧ ٣١٧**	**٩٣٠ ١١٣**	**٢٣٣ ٣٥٤**	**١٦ ٤٦٦**	**-**	**١ ٥٣٤ ٠٩٢**
صافي القيمة الدفترية							
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**-**	**٥٩٦ ٢٢٦**	**٧٨١ ٢٣١**	**١٠٢ ٢٣٣**	**١ ٢٦٠**	**٦٧ ٨٧٤**	**١ ٥٤٨ ٨٢٤**
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٤٢	٦١٤ ٥٠٩	٨٦٢ ٦٤٥	٩٨ ٤٧٨	١ ٦٠٥	-	١ ٥٧٧ ٢٧٩

المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢)

المخـزون

المحتويات:

الهدف من المعيار
نطاق المعيار
تعريفات
قياس المخزون
الإعتراف بالمصروف
الإفصاح

الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للمخزون، ويقدم هذا المعيار إرشادا عملياً لتحديد التكلفة وما سيتتبع ذلك من الاعتراف بها كمصروفات بما فى ذلك أى تخفيض فى القيمة للوصول إلى صافى القيمة البيعية كما أنه يوفر إرشادات عن طرق حساب التكلفة التى تستخدم لتحميل التكاليف على المخزون.

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزون فيما عدا ما يلي:

* الأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاء بما في ذلك عقود الخدمات المباشرة المتعلقة بها. معيار المحاسبة المصري رقم ٨
* الأدوات المالية معايير المحاسبة المصرية أرقام٢٥، ٢٦، ٤٠
* الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد معيار المحاسبة المصري رقم ٣٥

لا تنطبق أسس القياس الواردة بهذا المعيار على المخزون الذى يحتفظ به منتجي المحاصيل الزراعية ولا على منتجات الغابات والحاصلات الزراعية بعد حصادها والمعادن ومنتجاتها حيث أن هذه المنتجات يتم قياسها على أساس صافي القيمة الإستردادية وفيها يتم الإعتراف بالتغير في قيمة المخزون في قائمة الدخل في الفترة التي حدث فيها ذلك التغير. أما بالنسبة للسماسرة المتاجرون في السلع الأولية يتم قياس المخزون بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع ويتم الإعتراف بالتغير في قيمة المخزون في قائمة الدخل في الفترة التي حدث فيها ذلك التغير.

تعريفات

المخزون: هو أصل يتم الاحتفاظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة أو في مرحلة الانتاج ليصبح قابلاً للبيع أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم فى مراحل الإنتاج أو فى تقديم الخدمات.

صافي القيمة البيعية: هو السعر التقديري للبيع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

القيمة العادلة: هي السعر الذى يتم إستلامة من بيع أصل أو دفعة لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس؛ بما يعني القيمة التي يمكن تبادل نفس المخزون بها بين بائع ومشتري ذوي رغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق بالسوق.

صافي القيمة الإستردادية: هو صافي القيمة الذى من المتوقع أن تحققه المنشأة من بيع المخزون في إطار نشاطها المعتاد

قياس المخزون

يجب قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل .

والمقصود بالتكلفة كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة .

تكاليف الشراء

تتمثل تكلفة الشراء في العناصر والمفردات التالية :

* ثمن الشراء .
* الجمارك على المستورد .
* الضرائب والرسوم الأخرى (فيما عدا ما يتم استرداده فيما بعد من الجهة الإدارية) .
* تكاليف النقل والمناولة.
* التكاليف الأخرى المتعلقة باقتناء مفردات من المخزون.

ويراعى استبعاد الخصم التجارى والتخفيضات المشابهة عند تحديد تكلفة الشراء .

تكاليف التشكيل

هي التكاليف المرتبطة بصورة مباشرة بالوحدات المنتجة والمتمثلة فيما يلي :

* العمالة المباشرة.
* الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التى تتحملها المنشأة فى سبيل تشكيل المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة.

ونظراً لعدم إمكانية تحديد تكاليف التشكيل لكل منتج على حده فإنه يتم توزيعها بين المنتجات باستخدام أساس منطقى يتصف بالثبات. وبصفة عامة فإنه يمكن فى هذه الحالة إجراء ما يلى :

* يتم التوزيع على أساس القيمة النسبية للمبيعات لكل منتج إما فى مرحلة الإنتاج التى يمكن عندها فصل كل منتج على حده أو عند تمام الإنتاج .
* يتم تحديد قيمة المنتجات التابعة على أساس صافى قيمتها البيعية ، ونظراً لتدنى هذه القيمة فإنها تخفض من تكلفة المنتج الرئيسى.

تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة: هى التكاليف التى تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل الإهلاك وصيانة المبانى ومعدات المصنع وكذلك تكاليف إدارة المصنع؛ هذا ويتم تحميل التكاليف غير المباشرة الثابتة للإنتاج على تكاليف التشكيل بناء على الطاقة العادية للإنتاج .

الطاقة العادية للإنتاج : هى الإنتاج المتوقع تحقيقه فى المتوسط على مدار فترات أو مواسم عديدة فى ظل الظروف العادية مع الأخذ فى الاعتبار مقدار الطاقة المفقودة الناتجة عن الصيانة المخطط لها. ولا يؤثر انخفاض مستوى الإنتاج بسبب وجود طاقة عاطلة على تحميل التكاليف غير المباشرة الثابتة على تكاليف التشكيل ، ومن ثم فإنه لا يتم زيادة التكاليف المحملة بهذا الأثر، بينما ارتفاع مستوى الإنتاج بصورة غير طبيعية على تحميل التكاليف غير المباشرة الثابتة يؤدي إلى تخفض التكاليف المحملة على كل وحدة منتج حتى لا يتم تقييم المخزون بقيمة تزيد عن تكلفته. هذا ويتم معالجة التكاليف غير المباشرة وغير المحملة على الإنتاج كمصروفات للفترة .

تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة: هى التكاليف التى تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشر مع حجم الإنتاج (مثال ذلك : المواد والعمالة غير المباشرة). ويتم تحميل التكاليف غير المباشرة المتغيرة على كل وحدة منتج على أساس الإنتاج الفعلى للطاقة الإنتاجية.

التكاليف الأخرى الداخلة في قياس قيمة المخزون:

يتم إدراج تكاليف أخرى ضمن تكلفة المخزون فقط إذا ما تكبدتها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقوعه وحالته الراهنة على سبيل المثال تكاليف تصميم منتج معين لعميل معين .

التكاليف التي ينبغي عدم تحميلها على تكلفة المخزون ويتم الإعتراف بها كمصروفات تخص الفترة

* الفاقد غير الطبيعي فى المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى.
* تكلفة التخزين بشرط ألا تكون ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاجية أخرى.
* المصاريف الإدارية التى لا تسهم فى الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.
* تكاليف البيع.
* تكاليف التمويل.

ويحدد معيار المحاسبة المصري رقم ١٤ حالات محدودة يجوز فيها تحميل تكاليف الإقتراض على المخزون.

تحديد تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية

في الحالات التي ينشأ فيها مخزون لدي المنشآت الخدمية مثل الفنادق والمنتجعات يتم قياسه بتكلفة إنتاجه، وتتكون تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية بصفة أساسية من تكاليف الأجور والمرتبات والمزايا العينية واشتراكات التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالعاملين القائمين بأداء الخدمة بما فى ذلك المشرفين والمصاريف غير المباشرة المتعلقة بتلك الخدمة؛ ولا يدخل ضمن تكلفة المخزون التكاليف الإدارية والتكاليف البيعية حيث يتم اعتبارهما مصروفات تحمل على الفترة.

تحديد تكلفة المنتجات الزراعية المحصوده من الأصول البيولوجية

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٥ يتم القياس الأولى لمخزون من الحاصلات الناتجة من أصل بيولوجى يتم الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بعد خصم التكلفة التقديرية للبيع فى وقت الحصاد، وبعد نقطة الحصاد يخضع ذلك المخزون لمتطلبات القياس الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون ومن ثم يعتبر القياس الأولي هو تكلفة المخزون فى تاريخ تطبيق معيار المخزون

الأساليب المستخدمة في قياس تكلفة المخزون

هناك أسلوبان بالإمكان استخدامهما في قياس تكلفة المخزون وهما:

أسلوب التكلفة المعيارية: وتحتسب على أساس المستوى العادي لإستخدام المواد والمهمات العمالةومستوى الكفاءة والطاقة المستغلة، ويتم مراجعة هذه المستويات بصورة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر في ضوء الظروف الحالية.

أسلوب سعر التجزئة: في حالة تعدد مفردات المخزون وسرعة تغيره وتماثل هامش ربحه وحيث يتعذر من الناحية العملية إستخدام طرق أخرى لقياس التكلفة؛ وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة ويتم في الغالب إستخدام متوسط هامش ربح لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

وفي جميع الأحوال فإن هذين الأسلوبين لابد أن يسفرا عن نتائج تقترب من التكلفة الفعلية.

طرق حساب تكلفة المخزون وفقاً لهذا المعيار

طريقة التميز المحدد للتكلفة

بالنسبة لبنود المخزون المحددة بذاتها والخدمات التى يمكن فصلها وربطها بمشروعات معينة سواء كانت مشتراه أو منتجة، فإنه يتم تحميلها بعناصر التكاليف الخاصة بكل منها على حده؛ وهذه الطريقة غير ملائمة فى حالة ضخامة بنود المخزون وإمكانية حلول بعضها محل الآخر ولإمكانية التأثير المسبق لقيم المخزون على صافى ربح أو خسارة الفترة.

طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط

بالنسبة لباقى بنود المخزون – بخلاف الوحدات الممكن تميزها و بنود المخزون المحددة بذاتها – فإنه يتم استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح عند تحديد تكلفة المخزون، مع مراعاة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة بالنسبة لكل أنواع المخزون التى لها نفس الطبيعة أو نفس الاستخدامات، ولا يتم استخدام طريقة مختلفة إلا إذا كان هناك اختلاف فى طبيعة بنود المخزون واستخداماتها.

طريقة الوارد أولا يصرف أولاً: تفترض هذه الطريقة أن البنود التى يتم شراؤها أولا يتم بيعها أولا وبالتالى فإن البنود التى يتضمنها المخزون تمثل البنود المشتراه أو المنتجة حديثاً.

طريقة المتوسط المرجح: تقوم هذه الطريقة على احتساب تكلفة كل بند على أساس المتوسط المرجح لتكلفة البند فى بداية الفترة وتكلفة الوحدات المشتراه أو المنتجة من نفس البند خلال الفترة، مع احتساب المتوسط إما على أساس دورى أو عقب استلام كل شحنة إضافية أو حسب ظروف المنشأة.

صافي القيمة البيعية

إن تخفيض قيمة المخزون لإلى أقل من تكلفته لتصل إلى صافي القيمة البيعية يتماشى مع وجهة النظر القائلة بأنه يجب ألا تظهر الأصول بقيمة تزيد عن القيمة المتوقع تحقيقها من بيعها أو إستخدامها؛ وفي العادة يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافي قيمته البيعية على أساس كل بند على حده، إلا أنه من المناسب بالنسبة لبعض بنود المخزون المتجانسة من حيث خط الإنتاج أو الغرض أو الاستخدام النهائي أو على المستوى الجغرافي للتسويق فمن الملائم تجميع بنود المخزون المتماثلة والمترابطة على مستوى مجموعات، مع مراعاة ألا يتم تخفيض قيمة بنود المخزون بشكل إجمالي على أساس التبويب المستخدم للمخزون كالبضاعة التامة مثلا.

يتم إعداد تقدير صافي القيمة البيعية في كل فترة مالية، وفي حالة تغير الظروف التي اقتضت تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي القيمة البيعية يتم رد مبلغ التخفيض إلى المخزون.

تحديد صافي القيمة البيعية

يتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس تقديري وبناء على أفضل أدلة متاحة يمكن الاعتداد بها عند إعداد التقدير مع مراعاة أن تأخذ التقديرات في حسبانها تذبذب الأسعار أو التكاليف المتعلقة بأحداث لاحقة تؤكد ظروفاً قائمة في نهاية الفترة .

ويراعى في عملية تقدير صافي القيمة البيعية الغرض من الاحتفاظ بالمخزون، على سبيل المثال المخزون المعد للوفاء بموجب عقد ملزم فإن صافي قيمته البيعية تحسب على أساس سعر البيع وفقا لهذا العقد. هذا وقد تكون هناك حالة لإنشاء مخصصات عند زيادة

الكميات المطلوبة بناء على العقد الملزم عن كميات المخزون المحتفظ بها وتعالج هذه المخصصات طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

ولا تسري تسري قاعدة تخفيض قيمة المخزون إلى صافي قيمته البيعية على المواد والمهمات المحتفظ بها بغرض الاستخدام في عملية الإنتاج إذا كان من المتوقع بيع المنتجات التامة التي تدخل فيها هذه المواد والمهمات بسعر لا يقل عن تكلفتها .

الإعتراف بالمصروف

أسس إجراء المقابلة بين التكاليف والإيرادات المتعلقة بالمخزون

* يتم الإعتراف بالقيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في نفس الفترة التي يعترف فيها بتحقق الإيراد الناتج عن البيع.
* يتم الإعتراف بأي تخفيض في قيمة المخزون الناتج عن إنخفاض صافي القيمة البيعية عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر الأخرى للمخزون كمصروفات في الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسارة.
* يعالج أي رد لتخفيض سبق إجراؤه على القيمة الدفترية للمخزون نتيجة الزيادة في صافي القيمة البيعية للمخزون كتخفيض في تكلفة المخزون المباع خلال الفترة التي تم فيها الرد.
* يتم تحميل تكاليف بنود المخزون المستخدمة في إنشاء أصول ثابتة على حسابات هذه الأصول.

الإفصاح

على المنشأة أن تفصح في القوائم المالية لها عما يلي:

* السياسات المحاسبية المتبعة في قياس قيمة المخزون وكذلك الطريقة المستخدمة لحساب تكلفة المخزون.
* إجمالي القيمة الدفترية للمخزون والقيمة الدفترية لكل مجموعة من بنود المخزون مع تبويبها تبويباً يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة.
* في حالة إدراج المخزون بقيمته العادلة مخصوما منها المصروفات البيعية لابد من ذكر القيمة الدفترية له.
* قيمة المخزون المحملة كمصروف خلال الفترة.
* قيمة أى تخفيض تم على المخزون وتم إدراجه كمصروفات .
* قيمة رد التخفيض في قيمة المخزون نتيجة زيادة صافي القيمة البيعية مع بيان الظروف والأحداث التي أدت إلى هذا الرد.
* قيمة المخزون المرهون والمقدم كضمان لقروض والتزامات .

أمثلة تطبيقية

مثال رقم (١) : طريقة الوارد أولاً صادر أولاً FIFO :

بافتراض المعلومات التالية المتعلقة ببند المخزون:

	الوحدات المتاحة	الوحدات المباعة	التكلفة الفعلية للوحدة	إجمالي التكلفة الفعلية	الرصيد
			جنيه	جنيه	
رصيد المخزون أول المدة	١٠٠	–	٢.١٠	٢١٠.٠٠	١٠٠
المبيعات ٢٠١٤/٢/١	–	٧٥	–	–	٢٥
المشتريات ٢٠١٤/٣/١	١٥٠	–	٢.٨٠	٤٢٠.٠٠	١٧٥
المبيعات ٢٠١٤/٤/١	–	١٠٠	–	–	٧٥
المشتريات ٢٠١٤/٥/١	٥٠	–	٣.٠	١٥٠.٠٠	١٢٥
الإجمالي	٣٠٠	١٧٥		٧٨٠٠.٠٠	

والمطلوب:

أولاً: تحديد تكلفة المبيعات.

ثانياً: تحديد قيمة المخزون في نهاية الفترة المالية. وذلك بافتراض تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

الحــل

أولاً: تحديد تكلفة المبيعات:

	الوحدات المباعة	تكلفة الوحدة جنيه	إجمالي التكلفة جنيه
مخزون أول المدة	١٠٠	٢.١٠	٢١٠
المشتريات ٢٠١٤/٣/١	٧٥	٢.٨٠	٢١٠
الإجمالي	١٧٥		٤٢٠

ثانياً: تقييم المخزون في نهاية الفترة

	وحدات المخزون	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
المشتريات ٢٠١٤/٥/١	٥٠	٣.٠٠	١٥٠
المشتريات ٢٠١٤/٣/١	٧٥	٢.٨	٢١٠
الإجمالي	١٢٥		٣٦٠

ملاحظات علي الحل:- من أهم خصائص طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أنها تمدنا بنفس النتائج سواء تم تطبيق نظام الجرد الدوري أو الجرد المستمر للمخزون.

المثال رقم (٢) : طريقة المتوسط المرجح :

بافتراض نفس المعلومات الواردة في المثال رقم (١).

المطلوب:

أولاً: تحديد المتوسط المرجح لتكلفة المخزون.

ثانياً: تحديد تكلفة المبيعات.

ثالثاً: تحديد قيمة المخزون في نهاية الفترة.

بافتراض استخدام طريقة المتوسط المرجح.

الحـل

أولاً: تحديد المتوسط المرجح لتكلفة المخزون

	الوحدات المتاحة	قيمة المشتريات	قيمة المبيعات	إجمالي التكلفة جنيه	تكلفة الوحدة جنيه
المخزون أول المدة	١٠٠	–		٢١٠	٢.١٠
المبيعات ٢٠١٤/٢/١ (٧٥×٢.١٠)	٢٥		١٥٧.٥	٥٢.٥٠	٢.١٠
المشتريات ٢٠١٤/٣/١ (١٥٠ قيمتها ٤٢٠)	١٧٥	٤٢٠	–	٤٧٢.٥٠	٢.٧
المبيعات ٢٠١٤/٤/١ (١٠٠ × ٢.٧)	٧٥		٢٧٠.٠٠	٢٠٥.٥٠	٢.٧
المشتريات ٢٠١٤/٥/١ (٥٠ قيمتها ١٥٠)	١٢٥	١٥٠	–	٣٥٢.٥٠	٢.٨٢

ثانياً: تحديد تكلفة المبيعات

			جنيـه
٧٥ وحدة	بسعر ٢.١٠	=	١٥٧.٥٠
١٠٠ وحدة	بسعر ٢.٧٠	=	٢٧٠.٠٠
			٤٢٧.٥٠

ملحوظة: في حالة تطبيق طريقة المتوسط المرجح للتكلفة في ظل نظام الجرد المستمر فإن متوسط التكلفة يتم احتسابه عقب كل عملية شراء، ويطلق علي **المتوسط في هذه الحالة المتوسط المتحرك** مع ملاحظة أنه يتم احتساب تكلفة المبيعات وفقاً لأحدث متوسط.

المثال رقم (٣) : تحديد صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ومقارنتها بالتكلفة :

بافتراض أن الشركة المصرية للتجارة تتعامل في خمس منتجات هي (أ ، ب ، جـ).

وقد قدمت لك البيانات التالية عند تقييم المخزون من المنتجات المذكورة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤.

المنتج	تكلفة الوحدة	التكلفة الاستبدالية للوحدة جنيه	السعر المقدر للبيع جنيه	التكلفة المقدرة لإتمام البيع جنيه
أ	٢	١.٨	٢.٥	٠.٥
ب	٤	١.٦	٤	٠.٨
جـ	٦	٦	١٠	١
د	٥	٤.٧٥	٦	٢
هـ	١	١.٠٥	١.٢	٠.٢٥

والمطلوب:

تحديد صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق بالنسبة لكل منتج وما ينبغي إجراؤه من تعديل علي تكلفة هذه المنتجات لأغراض تقييم المخزون وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢).

الحـــل

المنتج	(١) سعر البيع المقدر	(٢) تكلفة الإتمام	(١) – (٢) صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق	التعديل المطلوب
أ	٢.٥	٥	٢	لا حاجة إلي أي تعديل نظراً لتساوي صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق مع التكلفة.
ب	٤	٠.٢	٣.٨	يجب تخفيض المخزون نظراً لانخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق عن التكلفة وتبلغ ٤ جنيه.
جـ	١٠	١	٩	لا حاجة إلي تعديل التكلفة نظراً لانخفاض التكلفة (٦) عن صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق.
د	٦	٢	٤	يجب تخفيض المخزون نظراً لانخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق عن التكلفة والتي تبلغ ٥ جنيه.
هـ	١.٢	٠.٢٥	٠.٩٥	يجب تخفيض المخزون نظراً لانخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق عن التكلفة والتي تبلغ ١ جنيه.

المثال رقم (٤) : تطبيق قاعدة التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحققها أيهما أقل :

أعطيت لك البيانات التالية فيما يتعلق بالمخزون لدي الشركة المصرية التجارية في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٣:

يبلغ رصيد المخزون بالتكلفة ٣٠٠٠٠ جنيهاً وبصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها ٣٢٠٠٠ جنيهاً موزعاً علي المجموعتين رقمي (١) ، (٢) ، وعلي البنود أ ، ب ، جـ ، س ، ص ، ع ، وعلي النحو التفصيلي التالي:

	قيمة المخزون علي أساس التكلفة	قيمة المخزون علي أساس صافي القيمة البيعية الممكن تحققها
مجموعة رقم (١)		
بند أ	٢٠٠٠	٣٠٠٠
بند ب	٤٠٠٠	٢٥٠٠
بند جـ	٥٠٠٠	٣٠٠٠
الإجمالى	١١٠٠٠	٨٥٠٠
مجموعة رقم (٢)		
بند (س)	١٠٠٠	١٥٠٠
بند (ص)	٨٠٠٠	١٦٠٠٠
بند (ع)	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
الإجمالى	١٩٠٠٠	٢٣٥٠٠
إجمالي المخزون	٣٠٠٠٠	٣٢٠٠٠

والمطلوب: تحديد قيمة المخزون لدي الشركة المصرية التجارية في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٣ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢).

الحــل

طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) فإنه يجري العمل عادة علي تخفيض قيمة المخزون السلعي إلي صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق، إلا أنه من الممكن أيضاً وفقاً للمعيار، أن يتم تجميع البنود في مجموعات متشابهة أو ذات علاقة (كأن ترتبط البنود بنمط إنتاج معين أو تشترك في تحقيق غرض مشترك أو متشابه أو في إنتاج منتج نهائي معين، أو الانتماء إلي منطقة جغرافية تسويقية معينة).

ومن ناحية أخري فإنه طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) فإنه لا يجوز إجراء المقارنة علي مستوي المخزون ككل.

وبناءً عليه فإنه يمكن تحديد قيمة المخزون علي أساس المقارنة بين التكلفة وصافي القيمة البيعية القابلة للتحقق علي مستوي البند أو علي مستوي المجموعات، وذلك علي النحو التالي:

	قيمة المخزون علي أساس التكلفة جنيه		قيمة المخزون علي أساس صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق جنيه		مستوي البند جنيه		مستوي المجموعة جنيه
المجموعة رقم (١)							
بند أ	٢٠٠٠		٣٠٠٠		٢٠٠٠		
بند ب	٤٠٠٠		٢٥٠٠		٢٥٠٠		
بند ج	٥٠٠٠		٣٠٠٠		٣٠٠٠		
الإجمالى	١١٠٠٠		٨٥٠٠		٧٥٠٠		٨٥٠٠
المجموعة رقم (٢)							
بند س	١٠٠٠		١٥٠٠		١٠٠٠		
بند ص	٨٠٠٠		١٦٠٠٠		٨٠٠٠		
بند ع	١٠٠٠٠		٦٠٠٠		٦٠٠٠		
	١٩٠٠٠		٢٣٥٠٠		١٥٠٠٠		١٩٠٠٠
الإجمالى العام	٣٠٠٠٠		٣٢٠٠٠		٢٢٥٠٠		٢٧٥٠٠

ملاحظات علي الحل:

أولاً: يبلغ رصيد المخزون في حالة تطبيق القاعدة :

	جنيــه
علي مستوي البند	٢٢٥٠٠
علي مستوي المجموعات	٢٧٥٠٠

ثانياً: لا يمكن إجراء المقارنة علي مستوي المخزون ككل، نظراً لأن الأخذ بذلك يؤدي إلي تضخيم رقم المخزون (نتيجة إجراء المقاصة بين البنود داخل المجموعتين).

ثالثاً: أن الأخذ بقيمة المخزون علي أساس تطبيق القاعدة علي مستوي البند (٢٢٥٠٠ جنيهاً) يعتبر تطبيقاً لقيد التحفظ.

المعيـــار المحاسبي المصري رقم (٤)
قائمة التدفقات النقدية

الهدف من هذا المعيار

إلزام المنشأة بتقديم معلومات عن التغيرات التاريخية فى النقدية وما في حكمها وذلك عن طريق قائمة التدفقات النقدية والتي تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل

نطاق المعيار

يجب على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار ويجب عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عنها عرض القوائم المالية للمنشأة

أهمية التدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية:

يهتم مستخدمو القوائم المالية بمعرفة الكيفية التى تعتمد عليها المنشأة فى توليد واستخدام النقدية وما فى حكمها .

هذا وتوفر هذه القائمة– إلى جانب باقى القوائم المالية– المعلومات التى تمكن مستخدمى تلك القوائم من :

* تقييم التغيرات التى تحدث فى صافى أصول المنشأة
* تقييم التغيرات التى تحدث فى الهيكل المالى للمنشأة
* تقييم التغيرات التى تؤثر فى درجة السيولة والقدرة على سداد الديون
* تقييم قدرة المنشأة على التحكم فى مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية لتحقيق التوافق والملاءمة مع الظروف والأحداث المتغيرة
* تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها
* إعداد نماذج لتقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المختلفة
* إجراء المقارنة عن أداء تشغيل المنشآت المختلفة، وذلك باعتبار أن هذه القائمة تستبعد أثار استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والاحداث
* تقدير قيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية
* فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية
* اختبار العلاقة بين الربحية وصافى التدفقات النقدية واثر تغير الأسعار

تعريفات

النقدية: تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب

ما فى حكم النقدية: /لاستثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة والتى يمكن تحويلها إلى نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لخطر التغير في قيمتها ضئيلاً؛ ووفقا لهذا المعيار فإن أساس الحكم على استثمارات معينة بأنها قصيرة الأجل هو كون تاريخ استحقاقها فى حدود ثلاثة اشهر فأقل من تاريخ الاقتناء، ويعتبر السحب على المكشوف أحد مكونات النقدية وما فى حكمها، ومن ثم فإنه لا يدرج ضمن أنشطة التشغيل كما لا يدرج ضمن ضمن أنشطة التمويل .

* لا تعتبر هذه الحركة بين بنود النقدية أو ما فى حكمها من قبيل التدفقات النقدية، ومن ثم فلا تدرج ضمن تدفقات أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .

* ولا يمكن اعتبار الاسهم العادية من قبيل المفردات التى فى حكم النقدية باعتبار انه ليس لها تاريخ استحقاق معين، أما اذا كان للاسهم تاريخ استحقاق معين (وفى حدود ثلاثة اشهر من تاريخ الاقتناء) فإنها فى هذه الحالة تعد من قبيل المفردات التى فى حكم النقدية .

التدفقات النقدية: هى تدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة إستثمار أو تمويل.

أنشطة الإستثمار: هي إقتناء أصول طويلة الأجل وإستثمارات أخرى والتخلص منها.

أنشطة التمويل: هي أنشطة تؤدي إلى تغير في حجم ومكونات كل من حقوق الملكية والقروض التي تحصل عليها المنشأة

عرض قائمة التدفقات النقدية

يجب أن تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة على كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وبحيث يوفر هذا التبويب لمستخدمى القوائم المالية أساسا لتقدير أثر كل من هذه الأنشطة على المركز المالى للمنشأة وأرصدتها النقدية وما فى حكمها .

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

يجب على المنشأة أن تعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بإستخدام أي من الطريقة المباشرة والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن التبويبات الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية بالإجمالي، أو الطريقة غير المباشرة والتي يتم بمقتضاها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية والمؤجلات والإستحقاقات الناشئة عن مقبوضات أو مدفوعات تشغيل ماضية أو مستقبلية بالإضافة إلى تسوية بنود الإيرادات والمصروفات التابعة للتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثماية والتمويلية.

وتعتبر هذه التدفقات بمثابة مؤشر رئيسى عن مقدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية تكفى للوفاء بالأغراض التالية :

* سداد القروض
* الاحتفاظ بالقدرة التشغيلية للمنشأة
* سداد توزيعات ارباح المساهمين
* الحصول على استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل

تنتج التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من المعاملات والاحداث الاخرى التى تدخل فى تحديد صافى الربح أو الخسارة. ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل :

* المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات
* المقبوضات النقدية من الاتاوات والاتعاب والعمولات والايرادات الاخرى
* المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات
* المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم
* المدفوعات والمقبوضات النقدية إلى ومن شركات التأمين مقابل الاقساط والمطالبات والاشتراكات والتعويضات
* مدفوعات واستردادات الضرائب عن الدخل (إلا ما يتعلق بأنشطة التمويل والاستثمارات اذا كان بالامكان تحديده)

* المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالعقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتاجرة

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

لا يتم تبويب المبالغ التي يتم إنفاقها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية إلا إذا تم الإعتراف بهذا الإنفاق ضمن الأصول طويلة الأجل في قائمة المركز المالي.

عناصرالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

* المدفوعات النقدية لاقتناء الاصول الثابتة والاصول غير الملموسة والاصول الاخرى طويلة الاجل
* المقبوضات النقدية من بيع الاصول الثابتة وغير الملموسة، والاصول الاخرى طويلة الاجل.
* المدفوعات النقدية لاقتناء اسهم أو سندات فى منشآت اخرى والحصص فى المشروعات المشتركة، بشرط ألا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها
* المقبوضات النقدية من بيع الاسهم أو السندات فى منشآت اخرى والحصص فى مشروعات الشركة، بشرط الا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها
* الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لاطراف اخرى
* المقبوضات النقدية من تحصيل القروض الممنوحة لاطراف اخرى

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

عناصرالتدفقات النقدية من أنشطة التمويل

* مقبوضات نقدية ناشئة عن إصدار الأسهم وصكوك الملكية الأخرى
* مدفوعات نقدية للملاك مقابل اسهم مشتراه أو رد قيمة اسهم
* مقبوضات نقدية مقابل اصدار أوراق مديونية أو قروض أو أوراق دفع وسندات ورهونات وسلفيات أخرى قصيرة الأجل
* مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضة
* المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلة وعقود اختيارية وعقود مقايضة بشرط ألا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها.
* المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة، بشرط ألا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها
* مدفوعات نقدية مقابل تخفيض التزام يتعلق بالتأجير التمويلى

ويراعى عند المحاسبة على العقود على أنها تغطية لمخاطر مركز محدد، أن يتم تبوب التدفقات النقدية لهذه العقود بنفس اسلوب تبويب التدفقات النقدية للمركز الذى يتم تغطيته

القواعد عامة للعرض والافصاح عن التدفقات النقدية:

الافصاح عن التدفقات النقدية على أساس الصافي

يمكن عرض التدفقات النقدية التالية من أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل على أساس الصافي

* المقبوضات والمدفوعات نيابة عن العملاء إذا كانت تلك التدفقات النقدية تعكس أنشطة العميل بدلاً من أنشطة المنشأة؛ مثل قبول وسداد الودائع البنكية تحت الطلب والتي يكون لها تايخ إستحقاق محدد، الأموال المحتفظ بها لحساب العملاء بواسطة منشأة إستثمار، الإيجارات التي يتم تحصيلها نيابة عن الملاك وسدادها لهم.

* المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي يكون معدل دورانها سريع وتكون مبالغها كبيرة وتواريخ إستحقاقها قصيرة، أصل المبالغ المتعلقة بعملاء بطاقة الإئتمان، شراء وبيع الإستثمارات، السلف قصيرة الأجل والتي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من ثلاثة أشهر

الافصاح عن التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

يتم التسجيل بعملة التعامل وباستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ التدفق النقدى؛ ومع ذلك فإن المعيار يجيز استخدام متوسط سعر صرف مرجح للفترة لتسجيل المعاملات بالعملة الاجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة اجنبية، ويحظر المعيار استخدام سعر الصرف فى تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة اجنبية.

* لا تعد الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية من قبيل التدفقات النقدية – عند عرض التدفقات النقدية – ولكن لأغراض تسوية النقدية وما فى حكمها فى بداية ونهاية الفترة فإنه لابد من عرض أثر تغيرات اسعار الصرف على النقدية وما فى حكمها والمحتفظ بها أو المستحقة بعملة اجنبية فى قائمة التدفق النقدى.
* وينبغى أن يتم إجراء هذا العرض بصورة مستقلة عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، على أن يشمل ايضا الفروق بين اسعار الصرف التى حدثت بها التدفقات النقدية واسعار الصرف فى نهاية الفترة إن وجدت، بمعنى أنه لو كان هناك خسارة تقييم عملة فإنها تضاف إلى صافى التدفقات النقدية من نشاط التشغيل وتخصم فى نفس الوقت من أرصدة النقدية وما فى حكمها فى بداية الفترة، وتتم المعالجة فى حالة وجود ربح تقييم عملة بصورة عكسية فى قائمة التدفق النقدى .

الافصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة

يجب مراعاة ما يلى فى الافصاح عن هذا النوع من التدفقات النقدية :

* يتم الافصاح عن كل منهما بصورة مستقلة ، كما ينبغى مراعاة الثبات فى تبويبها فيما بين أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل
* يراعى الإفصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال الفترة كتدفقات نقدية سواء تمت معالجتها كمصروفات فى قائمة الدخل أو تمت رسملتها، ويمكن تبويبها كتدفقات نقدية من أنشطة التشغيل أو التمويل
* بالإمكان معالجة توزيعات الاسهم المدفوعة على انها تدفقات نقدية تمويلية باعتبار انها تمثل تكلفة الحصول على الموارد المالية، وبالامكان ايضا معالجتها على انها تدفقات أنشطة تشغيل على اساس انها تمكن مستخدمى القوائم المالية من التعرف على قدرة المنشأة على سداد توزيعات الاسهم من التدفقات النقدية لانشطة التشغيل

الافصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل

يتم الافصاح عنها بصورة مستقلة وباعتبارها تدفقات نقدية ناتجة عن أنشطة التشغيل الا اذا كان بالامكان ربطها بأنشطة التمويل أو الاستثمار.

الافصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الحصص فى الشركات التابعة وأنشطة الأعمال الأخرى

ينبغى عرض هذه التدفقات بشكل منفصل مع تبويبها كأنشطة استثمار كما يجب الافصاح بشكل اجمالى عن البنود التالية :

* المقابل الاجمالى للشراء أو البيع
* الجزء المدفوع من مقابل الشراء عن طريق النقدية وما فى حكمها

* مبلغ النقدية وما فى حكمها فى الشركة التابعة أو أنشطة الاعمال المشتراه أو التى تم بيعها
* مبلغ الاصول والالتزامات بخلاف النقدية أو ما فى حكمها فى الشركة التابعة أو أنشطة الاعمال المشتراه أو التى تم بيعها، على أن يعرض ملخص هذا المبلغ مبوباً على أساس كل مجموعة رئيسية من تلك الأصول والإلتزامات

أي يتم عرض اجمالى مبلغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة كمقابل للشراء أو للبيع فى قائمة التدفق النقدى وذلك بعد خصم النقدية وما فى حكمها المتاحة لدى الوحدات المقتناه أو المباعة .

الافصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الإستثمار في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة

يجب أن يقتصر العرض في قائمة التدفقات النقدية على عرض المعاملات مع الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة، مثل توزيعات أرباح الأسهم والسلف وأي مقبوضات أو مدفوعات أخرى

المعاملات غير النقدية

معاملات الاستثمار والتمويل التى لا تتطلب استخدام النقدية أو ما فى حكمها (ومن أمثلته شراء أصول مقابل تحمل التزامات –كالايجار التمويلى – أو شراء منشأة قائمة مقابل اصدار حقوق ملكية (اسهم) أو تحويل الديون إلى حقوق ملكية) ينبغى استبعادها من قائمة التدفقات، بحيث يتم الافصاح عنها فى مكان اخر فى القوائم المالية.

مكونات النقدية وما في حكمها

ينبغى الافصاح عن مكونات النقدية وما فى حكمها، كما ينبغى عرض التسوية بين المبالغ التي تظهر بقائمة التدفقات النقدية وما يقابلها من بنود مدرجة بقائمة المركز المالي، ومن ناحية أخرى لابد من الافصاح – ضمن الافصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة- عن السياسة المتبعة بشأن تحديد مكونات النقدية وما فى حكمها، إلى جانب الافصاح عن الاثر الذى قد نشأ عن تغيير السياسة المحاسبية المتعلقة بتحديد طبيعة مكونات النقدية وما فى حكمها فى حالة حدوث تغيير.

الإفصاحات الأخرى

* الارصدة ذات الاهمية النسبية للنقدية وما فى حكمها التى تحتفظ بها المنشأة والتى لا تكون متاحة للاستخدام – من قبل شركات المجموعة – مع تعليق الادارة على هذا الوضع .
* تسهيلات القروض المتاحة وغير المستخدمة .
* اجمالى مبلغ التدفقات النقدية التى تمثل زيادة فى طاقة التشغيل مع عرضه بصورة منفصلة عن مبلغ التدفقات النقدية المطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل .
* التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل لكل قطاع من القطاعات التشغيلية.

أهم الفروق عن معيار المحاسبة الدولي (٧)

استبعاد الاستثناءات المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية حيث أن المعايير المصرية لم تتبنى استثناء المنشآت الاستثمارية من تجميع المنشآت الخاضعة لسيطرتها

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالطريقة المباشرة

أولاً: المتحصلات النقدية من العملاء خلال العام		
المبيعات الآجلة		**
يضاف رصيد العملاء أول المدة		**
يخصم رصيد العملاء آخر المدة		(**)
المتحصلات من العملاء		**
ثانياً: المدفوعات للعاملين والموردين خلال العام		
تكلفة المبيعات		**
يخصم:		
رصيد المخزون أول المدة	**	
رصيد الموردين آخر المدة	**	
يضاف:		(**)
رصيد المخزون آخر المدة	**	
رصيد الموردين أول المدة	**	
المصروفات العمومية والإدارية المسددة	**	**
		**
ثالثاً: الضرائب المسددة خلال العام		
ضريبة الدخل		**
يضاف:		
رصيد مصلحة الضرائب أول العام	**	
رصيد دائنون/ ضرائب خصم وإضافة	**	**
يخصم:		
رصيد مصلحة الضرائب آخر العام	(**)	
رصيد الدائنون / ضرائب خصم وإضافة	(**)	(**)
المسدد خلال العام لمصلحة الضرائب		**

س ص ع ش.م.م
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٤ **جنية مصري**	٢٠١٣ جنية مصري
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	٦، ١٣	**٩٦٢ ٧٦٨**	١ ٠١٠ ٨٥٣
الأصول المتداولة			
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	٧	١٧١ ٧٥٨	١٠٨ ٧٢٣
مخزون	٨	٣٣ ٨٣٦	٢٥ ٩٤٣
ذمم مدينة ومدفوعات مقدماً	٩	٤٨ ٠٨٥	٣١ ٣٥٧
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	١٣	٤ ٩١٣	١٢ ٢٤٧
نقد لدى البنوك وبالصندوق	١٠	**٦٠٦ ٨٦٢**	٤١٠ ٣٤٣
مجموع الأصول المتداولة		**٨٦٥ ٤٥٤**	٥٨٨ ٦١٣
مجموع الأصول		١ ٨٢٨ ٢٢٢	١ ٥٩٩ ٤٦٦
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
احتياطي قانوني	١٤	**100 000**	100 000
أرباح محتجزة		**563 352**	333 730
مجموع حقوق الملكية		**863 352**	633 730
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
قرض لأجل	١٢، ١٣	٦١٣ ٨٦٢	٦٩٢ ٥٧١
إلتزامات ضريبية مؤجلة	١٥	**22 406**	14 265
		636 268	706 836
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	١١	**122 045**	94 190
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	١٣	٥٧ ٨٥٠	٦١ ٨١٣
استحقاق جاري لقرض لأجل	١٢، ١٣	٧٨ ٧٠٧	٧٣ ٣٤٨
ضريبة الدخل المستحقة	١٥	**60 000**	30 000
مجموع الالتزامات المتداولة		**328 602**	258 900
مجموع الالتزامات		**964 870**	٩٣٧ ٤٧١
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		١ ٨٢٨ ٢٢٢	١ ٥٩٩ ٤٦٦

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٥ إلى ١٤ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٥ ووقعها بالنيابة عن المجلس كل من:

رئيس مجلس الإدارة _____ عضو مجلس الإدارة _____

تقرير مراجعي الحسابات وارد على صفحة ١.

س ص ع ش.م.م

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٤ **جنية مصري**	٢٠١٣ جنية مصري
الإيرادات			
الغرف		**٢٩٩ ٨٠٥**	٢٤٠ ٣٤٢
الأغذية والمشروبات		**٦٠٧ ١٤٤**	٥٠٩ ٧٨٧
إيرادات أخرى	٤	**٢٢٨ ٥٧٣**	١٥٥ ٨٤٨
		١ ١٣٥ ٥٢٢	٩٠٥ ٩٧٧
المصروفات العمومية والإدارية	١٣، ٥	**(٦٩٢ ٨٣٦)**	(٥٩٥ ٩٧٧)
مجمل ربح التشغيل		**٤٤٢ ٦٨٦**	٣١٠ ٠٠٠
أتعاب إدارة	١٣	**(٤٤ ٢٦٨)**	(٣٠ ٨٦٢)
بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة	**١٣**	**(١٨ ٠٠٠)**	(١٧ ٨٦٤)
الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة	**٧**	**٦٣ ٠٣٥**	٥ ١٩٦
مصروفات تمويل	١٢، ١٣	**(٥٧ ٤٤٤)**	(٦٢ ٧٦١)
إيرادات تمويل – فوائد بنكية		**٢٦ ٠١٩**	١٧ ٦١٥
صافى ربح السنة قبل الضريبة		**٤١٢ ٠٢٨**	٢٢١ ٣٢٤
ضريبة الدخل	١٥	**(6 000)**	(30000)
ضريبة مؤجلة	١٥	**(22406)**	(14265)
صافى ربح السنة بعد الضريبة		**329 622**	177 059

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٥ إلى ١٤ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على صفحة ١.

س ص ع ش.م.م
قائمة التدفق النقدي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٤	٢٠١٣	
	جنية مصري	جنية مصري	
أنشطة التشغيل			
صافي ربح التشغيل للسنة قبل الضريبة	**٤١٢ ٠٢٨**	٢٢١ ٣٢٤	
تعديلات لـ:			
الزيادة في قيمة الاستثمارات	**(٦٣ ٠٣٥)**	(٥ ١٩٦)	إيراد غير نقدي
الاستهلاك	**٧٦ ٤٠٣**	٧٤ ٢٦٦	مصروف غير نقدى
الفوائد على قرض طويل الأجل	**٥٧ ٤٤٤**	٦٢ ٧٦١	نشاط تمويلي
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	**٤٨٢ ٨٤٠**	٣٥٣ ١٥٥	
(الزيادة) في المخزون	**(٧ ٨٩٣)**	(٣ ٩٤١)	
(الزيادة) في الذمم المدينة والمدفوعات مقدماً	**(16 729)**	(١ ٥٣٥)	
(الزيادة) النقص في مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	**7 334**	-	إيضاح ذوي العلاقة
الزيادة (النقص) في الذمم الدائنة والمستحقات	**٢٩٩٠١**	2 414	
الزيادة (النقص) في مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	**(3 963)**	-	إيضاح ذوي العلاقة
ربح التشغيل بعد التغييرات في رأس المال العامل	**488 490**	350 093	
ضريبة دخل مدفوعة	**(35 859)**	20 000	إيضاح الضرائب
التدفق النقدى الناتج من أنشطة التشغيل	**٤٥٥ ٦٣١**	٣٣٠ ٠٩٣	
أنشطة الاستثمار			
مشتريات ممتلكات وآلات ومعدات	**(٢٨ ٣١٩)**	(٥٥ ٥٨٠)	إيضاح الأصول الثابتة
التدفق النقدى المستخدم في أنشطة الإستثمار	**(٢٨ ٣١٩)**	(٥٥ ٥٨٠)	
أنشطة التمويل			
سداد قرض لأجل من شركاء	**(١٣٠ ٧٩٣)**	(١٣٠ ٧٩٣)	إيضاح ١٢
توزيعات أرباح مدفوعة	**(١٠٠ ٠٠٠)**	-	التغيرات فى حقوق الملكية
التدفق النقدى المستخدم في أنشطة التمويل	**(٢٣٠ ٧٩٣)**	(١٣٠ ٧٩٣)	
صافي الزيادة في النقد وما في حكم النقد	**١٩٦ ٥١٩**	١٤٣ ٧٢٠	
نقد وما في حكم النقد في بداية السنة	**٤١٠ ٣٤٣**	٢٦٦ ٦٢٣	
نقد وما في حكم النقد في نهاية السنة *(أنظر إيضاح ١٠)*	**٦٠٦ ٨٦٢**	٤١٠ ٣٤٣	

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٥ إلى ١٤ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على صفحة ١.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	المجموع
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
١ يناير ٢٠١٣	٢٠٠ ٠٠٠	100 000	156 671	٤٥٦ ٦٧١
صافي ربح السنة	-	-	177 059	٢٠٥ ٣٢٤
٣١ ديسمبر٢٠١٣	٢٠٠ ٠٠٠	100 000	333 730	633 730
صافي ربح السنة	**-**	**-**	**329 622**	**329 622**
توزيعات أرباح السنة مدفوعة	**-**	**-**	**(١٠٠ ٠٠٠)**	**(١٠٠ ٠٠٠)**
٣١ ديسمبر٢٠١٤	**٢٠٠ ٠٠٠**	**100 000**	**563 352**	**863 352**

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٥ إلى ١٤ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراجعي الحسابات وارد على صفحة ١.

٦ ممتلكات وآلات ومعدات

تفاصيل الممتلكات والآلات والمعدات مبينة بالجدول ١ على صفحة ١٥. قطعة الأرض المقام عليها الفندق مسجلة باسم أ ب ج ش.م.م وهو أحد الشركاء.

تمثل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ تكلفة تجديد مبنى الفندق المتكبدة حتى ٣١ ديسمبر٢٠١٤.

١٠ نقد لدى البنوك وبالصندوق		
نقد بالصندوق	**٢ ٠٠٠**	٢ ٠٠٠
بنوك حسابات جارية (سحب على المكشوف)	**(٢٣ ٨٠٢)**	(٢٠ ٥٧١)
حساب وديعة تحت الطلب	**٢٨ ٦٦٤**	٧٨ ٩١٤
وديعة قصيرة الأجل	**٦٠٠ ٠٠٠**	٣٥٠ ٠٠٠
نقد وما في حكم النقد	**٦٠٦ ٨٦٢**	٤١٠ ٣٤٣

تجنى حسابات الوديعة تحت الطلب فائدة بواقع ٠.٧٥%. (مقابل ٠.٥٠% عام ٢٠١٣). تجني الوديعة لأجل فائدة بواقع ٤.٣% (مقابل ٤.٥% عام ٢٠١٣) سنوياً وتستحق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

١٢ قرض طويل الأجل من المساهمين الرئيسيين

وهو يمثل رصيد المبلغ المدفوع من الشركاء لتطوير مباني الفندق. تحتسب الفائدة حالياً على القرض بمعدل ٧.٥% سنوياً ويتم سداد القرض على أقساط سنوية متساوية لمدة ١١ سنة اعتبارا من ٣١ ديسمبر٢٠٠٤.

١٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة :		
الشركة العامة ل..... ش م م	**٤ ٩١٣**	١٢ ٢٤٧
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة :		
شركة التجارة ..... ش م م	**٥٦ ٢٨٧**	٦٠ ٩١٣
شركة التموين و..... ش م م	**١ ٥٦٣**	٩٠٠
	٥٧ ٨٥٠	٦١ ٨١٣

دخلت الشركة في معاملات مع المساهمين الرئيسيين فيها ومديريها التنفيذيين وشركات يوجد لشركة التجارة وال..... ش.م.م. تأثير هام عليها. في إطار النشاط الاعتيادي تقوم تلك الأطراف ذات العلاقة بتوريد بضائع وتقديم خدمات إلى الشركة كما تقوم الشركة بتوريد بضائع وتقديم خدمات إلى تلك الأطراف ذات العلاقة. شروط بيع وشراء البضائع والخدمات متفق عليها بين الشركة والأطراف ذات العلاقة. كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	جنية مصري	جنية مصري
مشتريات وتقديم خدمات	**١٧٠ ٦٨١**	١٢١ ٦٨٣
فوائد على قرض طويل الأجل من المساهمين	**٥٧ ٤٤٤**	٦٢ ٧٦١
أتعاب إدارة (إيضاح ٢)	**٤٤ ٢٦٨**	٣٠ ٨٦٢
مدفوعات إيجارات أرض (إيضاح ٥)	**١٢ ٠٠٠**	١٢ ٠٠٠
أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة	**١٨ ٠٠٠**	١٧ ٨٦٤

المبالغ المستحقة إلى/ من أطراف ذات علاقة بخلاف القرض طويل الأجل من المساهمين تستحق الدفع/ القبض عند الطلب وهي بدون فوائد.

١٥ ضريبة الدخل

المثبت في قائمة الدخل

تخضع الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال بمعدل ٢٠% من الدخل الخاضع للضريبة.

الضريبة عن السنة الحالية الحالية

الضريبة وفقاً للإقرار الضريبي	60 000	30 000
ضريبة مؤجلة	22 406	14 265
مجموع مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل	82 406	44 265

الموقف الضريبي

ضريبة شركات الأموال

لم يتم الانتهاء من إجراء الربط الضريبي للشركة للسنوات من **٢٠ إلى ٢٠١٤ من جانب مصلحة الضرائب. منذ وقت قريب قامت مصلحة الضرائب بإجراء الربط الضريبي للشركة للسنوات من **٢٠ إلى ٢٠٠٤. ترى الإدارة أن أية ضرائب إضافية، إن وجدت، لن تكون ذات أثر جوهري على المركز المالي للشركة كما هو في ٣١ ديسمبر٢٠١٤ هذا وقد كانت الضرائب المسددة مع الإقرار الضريبي بعد التسويات 35,859جنية (٢٠٠٠٠٠ - ٢٠١٣)

ضريبة المبيعات تم الفحص والربط حتى نهاية عام ٢٠١٣ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد الضرائب المستحقة إن وجدت

الضريبة على المرتبات الشركة منتظمة في تقديم الإقرارات والسداد في المواعيد القانونية

س ص ع ش.م.م

إيضاحات *(تابع)* *(تشكل جزءا من القوائم المالية)*

الممتلكات والآلات والمعدات

٣١ ديسمبر٢٠١٤

	أرض	مباني	أدوات ومعدات	محطة معالجة مياه الصرف الصحي	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ (مباني)	المجموع
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
التكلفة								
١ يناير ٢٠١٣	٣٥ ٧١٠	١ ٧٠٩ ٧٥٧	٥٣ ٦١٠	٤٩ ٧٦٥	٥٤٩ ٧٠٢	١٩ ٦٤٠	٣٥ ٧٤٤	٢ ٤٥٣ ٩٢٨
إضافات	–	–	٥ ٥٥٥	–	١٥ ٥٧٩	٧ ١٨٥	–	٢٨ ٣١٩
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣٥ ٧١٠	١ ٧٠٩ ٧٥٧	٥٩ ١٦٥	٤٩ ٧٦٥	٥٦٥ ٢٨١	٢٦ ٨٢٥	٣٥ ٧٤٤	٢ ٤٨٢ ٢٤٧
مجمع الإهلاك								
١ يناير ٢٠١٣	–	٨٤٠ ٦٦١	٤٦ ٧٩٥	٤٩ ٧٦٤	٤٩٣ ٤٥٠	١٢ ٤٠٦	–	١ ٤٤٣ ٠٧٦
استهلاك السنة	–	٤٣ ٩٧٧	٦ ٨٩٨	–	٢٢ ٣٥٣	٣ ١٧٥	–	٧٦ ٤٠٣
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	–	٨٨٤ ٦٣٨	٥٣ ٦٩٣	٤٩ ٧٦٤	٥١٥ ٨٠٣	١٥ ٥٨١	–	١ ٥١٩ ٤٧٩
صافى القيمة الدفترية								
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**٣٥ ٧١٠**	**٨٢٥ ١١٩**	**٥ ٤٧٢**	**١**	**٤٩ ٤٧٨**	**١١ ٢٤٤**	**٣٥ ٧٤٤**	**٩٦٢ ٧٦٨**
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣٥ ٧١٠	٨٦٩ ٠٩٦	٦ ٨١٥	١	٥٦ ٢٥٣	٧ ٢٣٤	٣٥ ٧٤٤	١ ٠١٠ ٨٥٣

شركة س ص ع - ش م م

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٠٧ **جنية مصري**
الأصول غير المتداولة		
ممتلكات ومعدات	*٥*	١٩٧ ٨٤١
مجموع الأصول غير المتداولة		١٩٧ ٨٤١
الأصول المتداولة		
مدفوعات مقدماة	*٦*	٨ ٣٣٨
نقد بالصندوق وأرصدة لدي البنوك	*٧*	١٢٨
مجموع الأصول المتداولة		٨ ٤٦٦
مجموع الأصول		٢٠٦ ٣٠٧
حقوق الملكية والالتزامات		
رأس المال	*٨*	٢٥٠ ٠٠٠
خسائر متراكمة		(١٢٨ ١٦٨)
مجموع حقوق الملكية		١٢١ ٨٣٢
الالتزامات غير المتداولة		
منافع نهاية الخدمة للموظفين	*٩*	٩٨٢
		٩٨٢
الالتزامات المتداولة		
دائنون وذمم دائنة أخري	*١٠*	٨٣ ٤٩٣
مجموع الالتزامات المتداولة		٨٣ ٤٩٣
مجموع الالتزامات		٨٤ ٤٧٥
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٢٠٦ ٣٠٧

الإيضاحات المرفقة على الصفحات من ٦ إلى ١٢ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية.
تم اعتماد هذه القوائم المالية من الشركاء وصرح بإصدارها بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٨ ووقعها نيابة عنهم كل من:

عضو مجلس الإدارة

تقرير مراجعي الحسابات وارد علي الصفحة رقم ١.

شركة س ص ع - ش م م

قائمة الدخل

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	ايضاح	٢٠٠٧ **جنية مصري**
تكلفة الموظفين	٣	(٣٦ ٨٨٥)
مصروفات تشغيل عمومية	٤	(٨٩ ٩١٣)
صافي تكاليف التمويل		(١ ٣٧٠)
صافي خسارة الفترة		(١٢٨ ١٦٨)

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٦ إلى ١٢ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية.
تقرير مراجعي الحسابات وارد علي الصفحة رقم ١.

شركة س ص ع - ش م م

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للفترة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

	رأس المال جنية	الخسائر المرحلة جنية	المجموع جنية
إصدار أسهم	٢٥٠ ٠٠٠	-	٢٥٠ ٠٠٠
صافي خسارة الفترة	-	(١٢٨ ١٦٨)	(١٢٨ ١٦٨)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	**٢٥٠ ٠٠٠**	**(١٢٨ ١٦٨)**	**١٢١ ٨٣٢**

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٦ إلى ١٢ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية.
تقرير مراجعي الحسابات وارد علي الصفحة رقم ١.

شركة س ص ع - ش م م

قائمة التدفق النقدي

للفترة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

	٢٠٠٧ جنية مصري
أنشطة التشغيل	
الخسارة قبل الضريبة	(١٢٨ ١٦٨)
تعديلات لـ :	
استهلاك	٩ ٩٣٠
مصروفات منافع نهاية الخدمة	٩٨٢
سداد ربح التشغيل قبل منافع نهاية الخدمة والتغيرات في أعمال رأسمالية	(١١٧ ٢٥٦)
تغيرات رأس المال العامل :	
مدفوعات مقدمة	(٨ ٣٣٨)
ذمم دائنة وذمم دائنة أخري	٨٣ ٤٩٣
صافي التدفق النقدي المستخدم في أنشطة التشغيل	**(٤٢ ١٠١)**
أنشطة الاستثمار	
شراء ممتلكات ومعدات	**(٢٠٧ ٧٧١)**
صافي التدفق النقدي المستخدم في أنشطة الاستثمار	**(٢٠٧ ٧٧١)**
أنشطة التمويل	
رأسمال مستلم	**٢٥٠ ٠٠٠**
صافي التدفق النقدي الناتج من أنشطة التمويل	**٢٥٠ ٠٠٠**
صافي التغير في النقد وما في حكم النقد والنقد وما في حكم النقد في بداية الفترة	١٢٨
النقد وما في حكم النقد في نهاية الفترة	١٢٨

الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٦ إلى ١٢ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات وارد علي الصفحة رقم ١.

٤ مصروفات تشغيل عمومية

	٢٠٠٧ جنية مصري
استهلاك	٩ ٩٣٠
مصروفات تأمين	٤٢٠
رسوم تسجيل وتجديد	٢ ٥٤٩
إيجارات	٧ ٢٠٠
مطبوعات وقرطاسية	٢٣٧
بريد وهاتف وفاكس	٦٧٢
أتعاب مهنية	١٦ ٢٧٨
مصروفات سفر	٣ ١٣٥
اصلاحات وصيانة	١٧ ٠٩٦
مصروفات فنادق	٧ ٤٣٦
مصروفات المشروع	٧ ٩٤٩
مصروفات اعلان	٤ ٠٠٠
أتعاب تدقيق	٢ ٢٥٠
مصروفات أخري	١٠ ٧٦١
	٨٩ ٩١٣

٥ ممتلكات ومعدات

	سيارات جنية مصري	*استديو ومعدات إرسال* جنية مصري	*أثاث ومعدات مكاتب* جنية مصري	*المجموع* جنية مصري
التكلفة				
إضافات	٨ ٨٠٠	١٦٢ ٠٠٩	٣٩ ١٨٣	٢٠٩ ٩٩٢
استبعادات	-	-	(٢ ٧٣٣)	(٢ ٧٣٣)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٨ ٨٠٠	١٦٢ ٠٠٩	٣٦ ٤٥٠	٢٠٧ ٢٥٩
الاستهلاك				
استهلاك الفترة	٦١١	٦ ٣٥٨	٢ ٩٦١	٩ ٩٣٠
استبعادات	-	-	(٥١٢)	(٥١٢)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٦١١	٦ ٣٥٨	٢ ٤٤٩	٩ ٤١٨
صافي القيمة الدفترية				
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٨ ١٨٩	١٥٥ ٦٥١	٣٤ ٠٠١	١٩٧ ٨٤١

المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)

السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء

الهدف من هذا المعيار

يهدف هذا المعيار إلى ما يلى :

تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية .

تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح المتعلق بما يلى :

* التغييرات فى السياسات المحاسبية .
* التغييرات فى التقديرات المحاسبية.
* تصحيح الأخطاء.

دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة فى القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنتها مع القوائم المالية للفترات الزمنية المختلفة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

يشتمل هذا المعيار على المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن التغييرات فى السياسات المحاسبية فقط، أما متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية فهي مذكورة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١).

نطاق تطبيق هذا المعيار

يسري هذا المعيار على ما يلى :

* اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية .
* المحاسبة عن التغييرات فى السياسات المحاسبية .
* المحاسبة عن التغييرات فى التقديرات المحاسبية .
* المحاسبة عن تصحيح أخطاء الفترات السابقة .

لا يتناول هذا المعيار الآثار الضريبية المتعلقة بتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتسويات الخاصة بتطبيق التغييرات فى السياسات المحاسبية حيث تم تناول هذه الآثار الضريبية فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) الخاص بضريبة الدخل .

تعريفات

السياسات المحاسبية: هى المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية.

التغيير فى التقدير المحاسبى: هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو التزام أو قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل؛ وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات، وتنشأ التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات أو تطورات جديدة وبالتالي لا تعد هذه التغيرات تصحيحاً لأخطاء.

الأهمية النسبية:هو ذلك الحذف أو التحريف فى البند – منفرداً أو مجتمعاً – الذى يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التى يتم اتخاذها بناء على استخدام القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على الحكم على حجم وطبيعة الحذف أو التحريف في ضوء الظروف المحيطة. وقد يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما العامل المحدد في هذا الحكم.

أخطاء الفترات السابقة: هى كل إغفال أو تحريف فى القوائم المالية الخاصة بالمنشأة عن فترة أو الفترات السابقة والتى تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام المعلومات الموثوق بها أو سوء استخدام هذه المعلومات التي كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية لهذه الفترات وكان من المتوقع – بصورة معقولة – الحصول عليها وأخذها فى الحسبان عند إعداد وتصوير القوائم المالية.

وتتضمن هذه الأخطاء أثر الأخطاء الحسابية والأخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال وسوء تفسير الحقائق وأثر الغش والتدليس.

التطبيق بأثر الرجعى: هو ذلك الأثر الناشئ عن تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى، كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة.

إعادة العرض بأثر رجعى: هو تصحيح الإعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية ، كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث على الإطلاق .

تعذر التطبيق من الناحية العملية: يعتبر تطبيق أحد متطلبات المعيار غير عملى فى عندما يتعذر على المنشأة تطبيقة بعد القيام بكل المجهودات المعقولة فى هذا الشأن. وقد يتعذر من الناحية العملية تطبيق التغير فى سياسة محاسبية بأثر رجعي لتصحيح خطأ عن فترة معينة وذلك عندما لا يمكن تحديد آثار التطبيق بأثر رجعى أو إعادة العرض بأثر رجعى، أو يتطلب التطبيق أو إعادة العرض بأثر رجعى وجود افتراضات تختلف عما كانت عليه نية الإدارة فى هذه الفترة، أو يتطلب التطبيق أو إعادة العرض بأثر رجعى إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المستحيل تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية.

التطبيق المستقبلي: يتمثل التطبيق المستقبلي للتغيير في سياسة محاسبية وللإعتراف بأثر التغيير في تقديرات محاسبية على الترتيب في تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .
والاعتراف بتأثير التغير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغيير .
.

السياسات المحاسبية

إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

عندما يطبق معيار محاسبة مصري محدد على معاملة أو حدث أو حالة أخرى فى هذه الحالة لابد من تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المطبقة على على المعاملة أو الحدث أو الحالة الأخرى من خلال ذلك المعيار المحاسبي المطبق
هذا وترترافق معيير المحاسبة المصرية إرشادات لمساعدة المنشأة فى تطبيق هذه المعايير، ويُذكر بكل إرشاد ما إذا كان يمثل جزء لا يتجزء من المعيار أم لا ، ويعتبر الإرشاد الذى يمثل جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة إلزاميا
وفى حالة عدم وجود معيار يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر فيجب على الإدارة أن تستخدم فى وضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بأنها ذات صلة بإحتياجات مستخدمى القوائم المالية فى مجال اتخاذ القرارات الأقتصادية، ويمكن الاعتماد عليها من منطلق أنها تجعل القوائم المالية تعبر بأمانة عن المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة وتعكس الجوهر الاقتصادى للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة المعاملات وليس مجرد الشكل القانونى ومحايدة (خالية من التحيز) وتتسم بالحيطة والحذر وومكتملة فى كافة جوانبها الهامة.

يجب على الإدارة عندما تقوم بتطبيق حكمها فى حالة عدم وجود معيار يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر أن تنظر بعين الإعتبار إلى مدى إنطباق المصادر التالية بالترتيب:

* التعريفات وأسس الاعتراف ومفاهيم قياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات على النحو الوارد فى إطار إعداد وعرض القوائم المالية .
* المتطلبات التي تتضمنها معايير محاسبة مصرية تتعامل مع موضوعات مماثلة ذات صلة.

كما يجوز للإدارة– فى هذا الصدد – الرجوع إلى أحدث الإصدارات عن الجهات الأخرى المنوطة بوضع معايير محاسبية تنتهج إطار ومفاهيم مماثلة لتطوير ووضع معايير محاسبية وفلسفات محاسبية وغيرها من ممارسات مقبولة أخرى بالصناعة وذلك بشرط ألا تتعارض مع ما جاء بمعايير المحاسبة المصرية.

ثبات السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة الثبات في إختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية على المعاملات والأحداث والحالات الأخرى المتماثلة ما لم يشترط أو يسمح معيار محاسبي بتبويب معين لبنود قد يكون ملائماً معه تطبيق سياسات مختلفة عليها. لذلك عندما يتطلب معيار محاسبي محدد أو يسمح بمثل هذا التبويب عندئذ يتم إختيار سياسة محاسبية مناسبة والإستمرار في تطبيقها على كل تبويب من هذه التبويبات.

التغيير في السياسات المحاسبية

يسمح المعيار بتغيير السياسة المحاسبية فى إحدى الحالتين التاليتين :

* أن يطلب معيار أو تفسير إجراء تغيير فى السياسة .
* أن يترتب على التغيير أن تقدم القوائم المالية معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة وملاءمة فيما يتعلق بتأثير المعلومات والأحداث والظروف الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالى او التدفقات النقدية.

ولا يعد تغييراً في السياسات المحاسبية تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث أو حالات أخرى لم تحدث من قبل، أو تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو حالات أخرى تختلف فى جوهرها عن مثيلاتها من المعاملات التي كانت تحدث في الماضي، أو كانت لا تتسم بالأهمية النسبية.

متطلبات المعيار بشأن تطبيق التغييرات فى السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة عند التغيير في سياسة محاسبية الذى ينشأ عن تطبيق معيار محاسبة مصري لأول مرة أن تقوم بالمحاسبة عنه طبقاً للأحكام الانتقالية المحدده في هذا المعيار إن وجد؛ وإذا لم يشتمل المعيار على أحكام انتقالية محددة ، أو عندما تقوم المنشأة بتغيير إختياري في سياسة محاسبية فيجب تطبيق التغيير فى السياسة المحاسبية بأثر رجعى وذلك بتسوية رصيد أول المدة لكل بند من بنود حقوق الملكية يتأثر بهذا التغيير لأبعد فترة سابقة يتم عرضها بالإضافة إلى تعديل مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة كما لو كان قد تم تطبيق السياسة المحاسبية بصفة مستمرة .

القيود على التطبيق بأثر رجعي

* عندما يتعذر من الناحية العملية تحديد الآثار الناتجة عن تغيير سياسة محاسبية معينة على على معلومات المقارنة، يجب على المنشأة فى هذه الحالة أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات فى بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعى وقد تكون هى الفترة الحالية، مع إجراء تسوية لمطابقة رصيد أول المدة لبند حقوق الملكية الذى تأثر عند هذه الفترة.
* تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير في بداية الفترة الحالية، فى هذه الحالة يتم تعديل المعلومات المقارنة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق فى أقرب تاريخ ممكن.

متطلبات الإفصاح

يجب على المنشأة عند تطبيق معيار محاسبي مصري لأول مرة ويكون لهذا التطبيق تأثير على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة أو الفترت المستقبلية – إلا إذا تعذر من الناحية العملية تحديد قيمة هذا التأثر – الإفصاح عما يلي:

* إسم المعيار
* الإشارة إلى أن التغيير فى السياسة المحاسبية تم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن وجدت
* طبيعة التغيير فى السياسة المحاسبية .
* وصف للأحكام الانتقالية إن وجدت
* بيان الأحكام الانتقالية ذات التأثير المحتمل على الفترات المستقبلية إن وجدت
* كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية؛ قيمة التسويات بالنسبة للفترة الحالية أو أى فترة سابقة معروضة لكل من بنود القوائم المالية التي تأثرت بالتغيير، ونصيب السهم الأساسى أو المخفض فى الأرباح فى حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم فى الأرباح على المنشأة.
* قيمة التسويات المتعلقة بفترات تسبق الفترات التى يتم عرضها.
* الظروف التى أدت إلى تعذر تطبيق المعيار بأثر رجعى مع بيان الكيفية التي تم بها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبيةوالتوقيت الذي بدأ فيه ذلك التطبيق.
* ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

يجب على المنشأة عند التغيير الإختياري في سياسة محاسبية يكون لها تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة أو عندما يتعذر من الناحية العملية تحديد قيمة التسوية في حالة وجود مثل ذلك التأثير على تلك الفترة، أو عندما يكون لهذا التغيير تأثير على الفترات المستقبلية، يتم الإفصاح عما يلي:

* طبيعة التغيير فى السيا سة المحاسبية.
* الاسباب التى يتم الاستناد إليها فى اعتبار أن السياسة المحاسبية الجديدة تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر ملائمة وموضوعية.
* كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية؛ قيمة التسوية بالنسبة للفترة الحالية أو كل فترة سابقة معروضة لكل من بنود القوائم المالية التي تأثرت بالتغيير، ونصيب السهم الأساسى أو المخفض فى الأرباح فى حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم فى الأرباح على المنشأة.
* قيمة التسويات المتعلقة بفترات تسبق الفترات التى يتم عرضها.
* الظروف التى أدت إلى تعذر تطبيق المعيار بأثر رجعى مع بيان الكيفية التي تم بها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبيةوالتوقيت الذي بدأ فيه ذلك التطبيق.
* ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

يجب على المنشأة فى حالة وجود معيار محاسبة مصري جديد ولكن لم يبدأ سريانه بعد ولم تقم المنشأة بتطبيق ذلك المعيار الإفصاح عما يلي:

* حقيقة وجود معيار محاسبة مصري جديد صدر ولم يحل تاريخ سريانه بعد وأن المنشأة لم تقم بتطبيقه على قوائمها المالية.
* اسم المعيار الجديد. وطبيعة التغيير أو التغيرات الوشيكة فى السياسة المحاسبية.
* التاريخ الذى يجب أن يبدأ فيه تطبيق المعيار، والتاريخ المحدد الذى تخطط المنشأة فيه لتطبيق المعيار لأول مرة.
* المعلومات المعروفة أو المقدرة بشكل معقول حول التأثير المحتمل لتطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للمنشأة فى الفترة التي سيتم بها التطبيق الاولى. أو أن ذلك التأثير غير معروف أو غير قابل للإفتراض بشكل معقول.

التغييرات فى التقديرات المحاسبية

نتيجة لظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة الأعمال فلا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة ولكن يمكن فقط تقديرها، وتعتمد عملية التقدير على أحكام وفقاً لأحدث معلومات متاحة يعتمد عليها وتتعلق على سبيل المثال بما يلى :

* الديون المشكوك في تحصيلها.
* تقادم المخزون .
* القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية .
* الاعمار الإنتاجية المقدرة أو نمط المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة للإهلاك .
* الالتزامات بموجب ضمانات (مثل ضمانات ما بعد البيع).

ويعد استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة جزءاً أساسياً فى إعداد القوائم المالية ولا يؤثر فى مدى مصداقيتها .

الإعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية

* يتم الاعتراف بأثر التغيير فى التقديرات المحاسبية بأثر لاحق ، وذلك بإدراجه فى الأرباح والخسائر إما فى فترة التغيير (إذا كان متعلقاً بالفترة فقط) أو فى فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان يؤثر على كليهما.
* إذا ترتب على تغيير التقديرات المحاسبية تعديل فى الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية، فإنه يجب الاعتراف بهذا التغيير بإجراء التعديل فى القيمة الدفترية لهذه البنود فى فترة التغيير.

متطلبات الإفصاح عن التغيير فى التقديرات المحاسبية

على المنشأة الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير فى التقدير المحاسبى بشرط أن يكون له تأثير فى الفترة الحالية أو من المتوقع أن يكون له تأثير الفترات المستقبلية، إلا إذا تعذر من الناحية العملية تقدير ذلك التأثير على الفترات المستقبلية.

إذا لم يتم الإفصاح عن قيمة التأثير المتوقع على الفترات المستقبلية نظراً لتعذر الوصول إلى ذلك التقدير من الناحية العملية، فعلى المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن تلك الحقيقة

الأخطـاء

تنشأ الأخطاء فى الاعتراف ببنود القوائم أو قياسها أو عرضها أو الإفصاح عنها. ولا تعد القوائم المالية ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية إذا تضمنت أخطاء متعمدة بهدف عرض معين للمركز المالي للمنشأة أو نتائج أعمالها أو تدفقاتها النقدية سواء أكانت أو لم تكن ذات أهمية نسبية، ويتم تصحيح أخطاء فى الفترة الحالية في ذات الفترة وقبل إعتماد إصدار القوائم المالية وبالنسبة لأخطاء الفترات السابقة يتم تصحيحها ضمن معلومات المقارنة بأثر رجعى فى أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشاف الأخطاء، وذلك عن طريق إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة والتى حدث بها الخطأ وتعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة.

القيود على إعادة العرض بأثر رجعى

إذا تعذر من الناحية العملية تحديد آثار الخطأ عن فترة محدده أو تعذر تحديد الأثر المجمع لذلك الخطأ .

فى حالة تعذر تحديد أثر الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها تقوم المنشأة فى هذه الحالة بإعادة عرض أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة العرض بأثر رجعى (وقد تكون هذه الفترة هى الفترة الحالية). أما إذا تعذر من الناحية العملية تحديد الأثر التراكمي للخطأ على جميع الفترات السابقة تقوم المنشأة بإعادة عرض معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق فى أقرب تاريخ ممكن.

الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة

فى حالة تصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعى فإنه يجب الإفصاح عما يلى:

* طبيعة الخطأ الفترة السابقة.
* قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لكل بند من بنود القوائم المالية تأثر بذلك الخطأ، وقيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسى أو المخفض فى الأرباح (فى حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٢) .
* قيمة التصحيح فى بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها.
* الظروف التي أدت من الناحية العملية إلى تعذر إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح ذلك الخطأ عن فترة سابقة معينة مع بيان كيفية تصحيح هذا الخطأ والفترة التي بدأ تصحيح الخطأ إعتباراً منها.
* ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

فى حالة تعذر إعادة العرض بأثر رجعى من الناحية العملية عن فترة سابقة معينة ، يتم الإفصاح عما يلى:

* الظروف التى أدت إلى وجود هذه الحالة.
* بيان كيفية وتوقيت تصحيح هذا الخطأ.
* ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

أهم الفروق عن معيار المحاسبة الدولي (٨)

* في الفقرات المتعلقة **بتعذر إعادة التطبيق وإعادة العرض بأثر رجعى من الناحية العملية**، قد تم حذف الإشارة إلى وجوب عدم تغير أسس قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) الخاص"بالأدوات المالية – الاعتراف و القياس"، بأثر رجعي. وذلك استعداداً للتغيرات المرتقبة عند إعداد المعيار المصري المقابل لمعيار الأدوات المالية الجديد IFRS9.

* لم يبين المعيار الجديد ما يجب أن يتم في هذه الحالات التي قد تقع قبل إصدار المعيار المصري الجديد للأدوات المالية.

* حيث تم إلغاء استخدام نموذج القيمة العادلة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة من المعايير المصرية، فقد تم إلغاء الإشارة إلى إمكانية تغيير السياسة المحاسبية لهذه الأصول من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة

مثال تطبيقي رقم (١) معالجة الأخطاء الجوهرية

خلال عام ٢٠١٤ اكتشف المدير المالي لشركة الإسكندرية التجارية أن قسم الحسابات بالشركة لم يقم باحتساب قسط إهلاك لبعض مفردات بند سيارات الركوب ويبلغ هذا القسط ٢٠٠٠٠ جنيها عن سنة ٢٠١٣

وفيما يلي بعض أجزاء من القوائم المالية لعام ٢٠١٤ :

أ – جزء من قائمة الدخل عام ٢٠١٤ :	**عام ٢٠١٤**	**عام ٢٠١٣**
مجمل الربح	٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
مصروفات عمومية وإدارية	(٨٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
صافي الدخل من الأنشطة العادية قبل الضريبة	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل بواقع ٢٥%	(٣٠٠٠٠)	(٣٧٥٠٠)
	٩٠٠٠٠	١١٢٥٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة	١٥٠٥٠٠	٣٨٠٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة	٢٤٠٥٠٠	١٥٠٥٠٠
	=======	=======

والمطلوب :

أ – بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء الجوهرية وفقاً لكل من المعالجة القياسية والمعالجة البديلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) .

ب– بيان أثر تطبيق كل معالجة على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٤ .

الحـــل

أولا : تطبيق المعالجة القياسية

أ – قائمة الدخل عن عام ٢٠١٤	**عام ٢٠١٤**	**عام ٢٠١٣**
مجمل الربح	٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
مصروفات عمومية وإدارية	(٨٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)
صافي الدخل من الأنشطة العادية (شاملاً استهلاك سيارات الركوب)	١٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
ضريبة الدخل بواقع ٢٥ %	(٣٠٠٠٠)	(٣٢٥٠٠)
صافي الدخل بعد الضريبة	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠
	=======	=======

ب– قائمة الأرباح المحتجزة عن عام ٢٠١٤

	عام ٢٠١٤	**عام ٢٠١٣**	
رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة (قبل التعديل)	١٣٥٥٠٠	٣٨٠٠٠	
صافي أثر تصحيح الخطأ الجوهري بعد الضريبة	(١٥٠٠٠)		[٢٠٠٠٠ × ٧٥%]
رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بعد التعديل	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠	
صافي ربح العام	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠	
رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة	**٢١٠٥٠٠**	**١٣٥٥٠٠**	
	=======	========	

إيضاح رقم (١) :

لم تقم الشركة باحتساب قسط إهلاك لبند السيارات خلال عام ٢٠١٣ ، وبلغت قيمة هذا القسط ٢٠٠٠٠ جنيها ، وتم تصحيح الخطأ خلال عام ٢٠١٤ وفقاً للمعالجة القياسية الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) ، وتم تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٤ وعولج التصحيح في الأرباح المحتجزة .

إيضاحات الحل :

١– وفقاً للمعالجة القياسية فإن تصحيح الخطأ الجوهري المتعلق بسنوات سابقة يجب أن يعالج بتسويته في رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة .

٢– تم تعديل الأرقام المقارنة للفترة السابقة .

٣– تتمثل خطوات إعداد القوائم المالية المعدلة فيما يلي :

أ – تعديل رصيد أو المدة للأرباح المحتجزة بصافي أثر تصحيح الخطأ بعد الضريبة (٢٠٠٠٠ جنيه – ٨٠٠٠ جنيه) .

ب– تعديل أرقام المقارنة في قائمة الدخل كما لو كان الخطأ قد تم استدراكه خلال الفترة السابقة .

ثانيا : المعالجة البديلة :

أ – جزء من قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ :

			بيانات إضافية معدلة	
	عام ٢٠١٤	**عام ٢٠١٣**	**عام ٢٠١٤**	**عام ٢٠١٣**
مجمل الربح	٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
المصروفات العمومية والإدارية	(٨٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)
تصحيح الخطأ الجوهري	(٢٠٠٠٠)	–	–	–
(يرجع إلى الإيضاح رقم ١)				
صافي الدخل من الأنشطة العادية قبل الضرائب	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
ضريبة الدخل بواقع ٢٥ %	(٢٥٠٠٠)	(٣٧٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)	(٣٢٥٠٠)
صافي الدخل بعد الضريبة	٧٥٠٠٠	١١٢٥٠٠	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠

ب– جزء من قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ :

			بيانات إضافية معدلة	
	عام ٢٠١٤	**عام ٢٠١٣**	**عام ٢٠١٤**	**عام ٢٠١٣**
رصيد أول المدة من الأرباح المحتجزة	٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠
أثر تصحيح الخطأ الجوهري بعد الضريبة	–	–	(١٥٠٠٠)	
رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة (بعد التعديل)	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠
صافي ربح الفترة	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠
رصيد آخر المدة من الأرباح المحتجزة	**٢١٠٥٠٠**	**١٣٥٥٠٠**	**٢١٠٥٠٠**	**١٣٥٥٠٠**

إيضاح رقم (١) :

لم تقم الشركة باحتساب قسط إهلاك لبند السيارات عن عام ٢٠١٣ ، وقد قامت بتصحيح هذا الخطأ خلال عام ٢٠١٤ ، وقد تمت معالجة التصحيح وفقاً للمعالجة البديلة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥) حيث أدرج التصحيح ضمن قائمة الدخل عن عام ٢٠١٤ ، وتم إدراج البيانات الإضافية بعد تعديلها بأثر التصحيح كما لو كان الخطأ قد تم استدراكه خلال عام ٢٠١٣ .

إيضاحات للحل :

١– وفقاً للمعالجة البديلة الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) فإن تصحيح الخطأ المتعلق بأعوام سابقة يتم إدراجه في قائمة دخل الفترة التي يجري فيها التصحيح .

٢– تم إدراج الأرقام المقارنة للفترة السابقة دون تعديل .

٣– تم إدراج البيانات الإضافية كما لو كان قد تم اتباع المعالجة القياسية .

المعيار المحاسبي المصري رقم (٧)
الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية

الهدف من المعيار
نطاق المعيار
تعريفات
الإعتراف والقياس
التوزيعات
الإستمرارية
الإفصاح

الهدف من هذا المعيار

يهدف هذا المعيار إلى شرح ما يلى :

متى يجب تعديل القوائم المالية بناء على أحداث تقع بعد الفترة المالية.

الإفصاحات التى يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ إصدار القوائم المالية، وكذلك الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.

نطاق تطبيق المعيار

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.

تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين منها:

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية: هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية، سواء كانت تلك الأحداث فى صالح المنشأة أو غير صالحها. ويمكن أن تشتمل هذه الأحداث على نوعين من الأحداث :

* النوع الأول : أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية وتتطلب تعديلاً فى القوائم المالية.
* النوع الثانى : أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ولا تتطلب تعديلاً فى القوائم المالية، وقد تتطلب الإفصاح عنها فى القوائم المالية.

تاريخ إصدار القوائم المالية هو إصدارها من قبل الإدارة (إعتماد مجلس الإدارة للإصدار) وليس تاريخ إعتمادها من المساهمين.

بافتراض الحقائق التالية المطلوب تحديد تاريخ إصدار القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

التاريخ	البيـــان
٢٠١٦/٢/٢٨	انتهاء الإدارة من إعداد مسودة القوائم المالية
٢٠١٦/٣/١٨	فحص مجلس الإدارة للقوائم المالية وإصدارها
٢٠١٦/٣/١٩	إعلان المنشأة عن الأرباح وبعض المعلومات المالية
٢٠١٦/٤/١	اتاحة القوائم المالية للمساهمين
٢٠١٦/٤/١٥	اعتماد الجمعية العامة للمساهيم للقوائم المالية
٢٠١٦/٥/١٧	تسليم القوائم المالية للهيئة العامة لسوق المال

باستعراض الحقائق سالفة الذكر وتطبيقاً للقواعد الواردة فى هذا المعيار فإن تاريخ إصدار القوائم المالية هو ٢٠١٦/٣/١٨ وهو تاريخ فحص القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة وإصداره لها.

هذا وتتضمن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية جميع الأحداث التي تقع حتى تاريخ إصدار القوائم المالية حتى ولو كانت هذه الأحداث قد تمت بعد نشر معلومات عن الأرباح وأية معلومات مالية قبل إصدار القوائم المالية.

الإعتراف والقياس

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتطلب تعديلاً في القوائم المالية

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية ولا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية

فبالنسبة للنوع الأول المتعلق بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية والتى تستوجب تعديل القوائم المالية فإن المعيار يتطلب تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية للميزانية التى تستوجب تعديل القوائم المالية .

ومن أمثلة للأحداث التالية لتاريخ نهاية الفترة المالية التى تتطلب تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية أو إدراج العناصر فى حالة عدم سبق إدراجها:

الحدث	التعديل المطلوب إجراؤه
صدور حكم قضائى يكشف عن التزام قائم بالفعل فى تاريخ نهاية الفترة المالية	تعديل المخصص القائم أو تكوين مخصص جديد
ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية تكشف عن إنخفاض في قيمة أحد الأصول عن قيمته الدفترية أو تعديل فى قيمة خسارة الإضمحلال	إثبات خسارة إضمحلال الأصل أو تعديل هذه الخسارة.
التعرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية على التكلفة الفعلية لشراء أصل أو متحصلات بيع أصل ووقوع هذه المعاملات قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.	تعديل تكلفة الأصل المسجلة، وتعديل المكاسب أو الخسائر الناجمة عن بيع الأصل.
التعرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية على قيمة مبالغ المشاركة فى الأرباح أو مدفوعات المكافآت مع وجود التزام قانونى او استدلالى عن هذه المدفوعات قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.	إثبات قيمة الالتزامات أو تعديلها.
اكتشاف غش أو خطأ فى القوائم المالية.	تصحيح وتعديل القوائم المالية.

أما بالنسبة للنوع الثانى المتعلق بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية والتى لا تستوجب تعديل القوائم المالية فإن المعيار لا يتطلب أن تقوم المنشأة تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية وإنما يتطلب فقط فى حالة وجود أحداث تالية لتاريخ نهاية الفترة المالية جوهرية يؤثر عدم الإفصاح عنها فى قرارات مستخدمى القوائم المالية بناء على هذه القوائم، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث عن طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالى للحدث أو الإفصاح عن عدم إمكانية التقدير.

وأمثلة للأحداث التالية لتاريخ نهاية الفترة المالية وإن لم تستوجب تعديل القوائم المالية إلا أن عدم الإفصاح عنها يؤثر على قدرة مستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القرارات السليمة

* عمليات إندماج كبيرة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية أو إستبعاد إحدى الشركات التابعة الهامة.
* الإعلان عن خطة تتعلق بالتوقف عن جزء من النشاط أو استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن جزء من النشاط أو الدخول في عقد إرتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الإلتزامات.
* شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادر أصول هامة بواسطة الحكومة.
* دمار أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد الفترة المالية.

* الإعلان عن أو بدء تنفيذ عملية إعادة هيكلة هامة.
* المعاملات الهامة أو المحتملةعلى الأسهم العادية بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.
* الانخفاض فى القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ نهاية الفترة المالية
* التغيرات الكبيرة وغير العادية فى قيم الأصول وأسعار الصرف بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.
* التغيرات فى معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التى تم إقرارها أو الإعلان عنها بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ذات التأثير الهام على عبء الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة كأصول والتزامات.
* الدخول فى ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة.
* الشروع فى رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية.

التوزيعات

إذا أعلنت الشركة عن توزيعات لحائزي أدوات الملكية بعد الفترة المالية فإنه لا يجوز للمنشأة أن تدرج هذه التوزيعات كإلتزام فى تاريخ نهاية الفترة المالية، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ١.

الإستمرارية

لا يجوز للمنشأة إعداد قوائمها المالية طبقاً لفرض الاستمرارية فى حالة توفر نية لدي إداة المنشأة تصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط مع عدم توفر بديل آخر معقول سوى ذلك، فإن الأمر يقتضى إجراء تعديل جوهرى فى أساس المحاسبة وليس مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ١.

الإفصاح

يجب أن تفصح عن:

* تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التى قامت باعتمادها.
* حق ملاك المنشأة أو غيرهم فى تعديل القوائم المالية بعد إصدارها (إن وجد).
* تحديث الإفصاح عن المعلومات الجديدة التى تحصل عليها المنشأة بعد تاريخ نهاية الفترة المالية عن حالات كانت قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية حتى ولو لم تكن تلك الأحداث تؤثر على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية للمنشأة، مع مراعاة ضرورة تكوين المخصصات أو تعديلها، والإفصاح عن الالتزامات المحتملة فى ضوء هذه المعلومات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨.

فى حالة وجود أحداث تالية لتاريخ نهاية الفترة المالية جوهرية يؤثر عدم الإفصاح عنها فى قرارات مستخدمى القوائم المالية – بناء على هذه القوائم – إلا أنها لا تستوجب تعديل القوائم المالية ، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالى للحدث أو الإفصاح عن عدم إمكانية التقدير.

المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠)
الأصول الثابتة وإهلاكاتها

* الهدف من المعيار
* نطاق المعيار
* تعريفات
* الاعتراف بالأصول الثابتة
* قياس الأصول الثابتة
* إهلاك الأصول الثابتة
* إضمحلال قيمة الأصول الثابتة
* الاستبعاد من الدفاتر
* الإفصاح عن الأصول الثابتة

الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة بحيث يستطيع مستخدموا القوائم المالية أن يستنتجوا معلومات حول إستثمار المنشأة في تلك الأصول والتغير في مثل هذا الإستثمار.

تتمثل الموضوعات الرئيسية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأصول الثابتة في الإعتراف بالأصول وتحديد قيمتها الدفترية بالإضافة إلى أعباء الإهلاك وخسائر الإضمحلال التي يعترف بها بالنسبة لتلك الأصول.

نطاق هذا المعيار

يتمثل نطاق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول الثابتة فيما لم يرد بشأنه نص في معيار محاسبي مصري آخر.

ولا ينطبق هذا المعيار على الانشطة التالية:

* الأصول الثابتة المبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع — معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٢
* الأصول الحيوية التى تخص النشاط الزراعى — معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٥
* الإعتراف بالإستكشاف والتقييم للأصول الموارد التعدينية وقياسها — معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٦
* حقوق التعدين والتنقيب واستخراج المعادن والبترول والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة — معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٦

أما الأصول الثابتة المستخدمة في مجال تطوير أو المحافظة على الأنشطة الواردة أعلاه فإن هذا المعيار ينطبق عليها .

مع مراعاة ما قد تشتمل عليه معايير محاسبية مصرية أخرى بشأن الاعتراف بالأصول الثابتة باستخدام طريقة مختلفة عما جاء بهذا المعيار، فإن المعالجة المحاسبية لجميع الاعتبارات الأخرى المتعلقة بهذه الأصول بما فيها الإهلاك يسرى بشأنها هذا المعيار.

يجب على المنشأة إستخدام نموذج التكلفة الوارد بهذا المعيار عند إستخدامها لنموذج التكلفة في معالجة الإستثمار العقارى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣٤

تعريفات

الأصول الثابتة: هي تلك الاصول الملموسة التي تحتفظ بها المنشأة للاستخدام في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للتأجير للغير أو الاستخدام في الأغراض الإدارية على أن يتم استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة .

التكلفة:هي المبلغ المدفوع من النقدية أو ما في حكمها أو القيمة العادلة لمقابل آخر تم تقديمه لإقتناء الأصل وذلك في توقيت إقتناءه أو إنشائه أو هو المبلغ المنسوب لهذا الأصل عند الإعتراف الأولي به طبقاً للمتطلبات المحدده في معايير محاسبة مصرية أخرى عندما ينطبق ذلك مثل معيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ المدفوعات المبنية على أسهم.

القيمة الدفترية:هي القيمة المعترف بها للأصل مخصوما منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

الإهلاك: هو التحميل المنظم لقيمة الأصل القابلة للإهلاك على فترات العمر الانتاجى المقدر للأصل.

القيمة القابلة للإهلاك: هي تكلفة الأصل أو أية قيمة أخرى بديلة للتكلفة مخصوماً منها القيمه التخريدية له.

القيمة من وجهة نظر المنشأة: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتوقع منشأة أن تحصل عليها من الإستخدام المستمر لأصل ومن التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي المقدر أو التي تتوقع أن تتحملها عند تسوية إلتزام.

القيمة العادلة للأصل: هي السعر الذي يتم إستلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل إلتزام في معامله منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

خسارة الإضمحلال: هى مقدار النقص فى القيمة الاسترادادية للأصل عن قيمته الدفترية.

القيمة القابلة للاسترداد: هى القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أو قيمته الاستخدامیه أيهما أكبر .

القيمة التخريدية لأصل: هى القيمة المقدرة التي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها حالياً من التصرف في الأصل بعد خصم التكاليف المقدرة للإستبعاد لو كان الأصل بحالته المتوقع أن يكون عليها فى نهاية عمره الإنتاجى المقدر له.

العمر الانتاجى المقدر لأصل: هو الفترة التي تتوقع المنشأة أن يكون الأصل متاحاً خلالها للإستخدام، أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تتوقع المنشأة أن تحصل عليها من ذلك الأصل.

الاعتراف بالأصول الثابتة

يتم الاعتراف بتكلفة أي بند من بنود الأصول الثابتة كأصل إذا كان من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة نتيجة استخدام هذا الأصل وإمكانية قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.

ويمكن اعتبار قطع الغيار والأدوات التي يرتبط إستخدامها فقط بأحد الأصول الثابتة أصلاً ثابتاً بشرط أن تتوقع المنشأة استخدامها خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة .

التكاليف الأولية

يتم معالجة الأصول المضافة إلى الأصول الثابتة بغرض المحافظة على البيئة أو تحقيق الأمان كأصل ثابت بشرط ألا يتعدى صافي القيمة الدفترية للأصل نفسه والأصل المرتبط به القيمة الاستردادية لهما .

التكاليف اللاحقة

* يتم تقييم الأصول الثابتة وفقاً لهذا المعيار بتكلفتها وقت حدوثها، وتشتمل هذه التكلفة تكلفة الاقتناء والإنشاء المبدئية، والنفقات المتعلقة بإضافة أو إحلال جزء من الأصول أو خدمتها.
* لا يتم إدراج نفقات خدمة الأصل اليومية اللاحقة لاقتنائه أو نشأته ضمن قيمته الدفترية بل تدرج فى قائمة الدخل عند حدوثها .
* تعالج المكونات الرئيسية للأصل الثابت والقابلة للاستبدال والتجديد كأصول ثابتة منفصلة إذا كان عمرها الإنتاجى المقدر يختلف عن العمر الإنتاجى المقدر للأصل الأساسى، ومع مراعاة شروط الاعتراف بالأصل الثابت، فإن نفقات استبدال أو تجديد مكونات الأصل تعالج عند الاقتناء كأصل جديد مع استبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر.
* تعالج تكاليف الفحص الدورى الرئيسى للكشف عن أعطال الأصل والذى يعتبر شرطاً لاستمرار تشغيل هذا الأصل مثل فحص الطائرات بإضافة تكلفة الفحص على القيمة الدفترية للأصل، ومع مراعاة شروط الاعتراف بالأصل الثابت، ويتم استبعاد أى قيمة دفترية متبقية من تكاليف الفحص السابق .

قياس الأصول الثابتة

القياس الأولي للأصول الثابتة

يتم هذا القياس الأولي عند الإعتراف بالأصل الثابت على أساس التكلفة.

تشمل عناصر تكلفة الأصل الثابت على:

* سعر شراء الأصل شاملاً رسوم الاستيراد والضرائب على الشراء غير المستردة بعد إستبعاد أي خصومات أو مسموحات تجارية.
* التكاليف المباشرة المتعلقة بتجهيز الأصل للوصول إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض المخصص من أجله.
* التقدير الأولي للتكلفة اللازمة لفك وإزالة الأصل وإعادة تسوية الموقع الذى يوجد به الأصل فى حالة التزام المنشأة بذلك، سواء عند اقتناء الأصل أو بعد استخدامه.

من أمثلة التكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل الثابت

* تكاليف مزايا العاملين والمتعلقة مباشرة بإنشاء و اقتناء الأصل.
* تكلفة إعداد الموقع.
* تكاليف المناولة والتسليم.
* تكاليف التجميع والتركيب.
* الأتعاب المهنية.
* تكلفة اختبار تشغيل الأصل، بعد خصم صافى العائد من بيع وحدات الإنتاج اللازمة لبدء التشغيل مثل العينات.

ومن أمثلة التكاليف التى لا تعد من تكلفة الأصل الثابت

* تكلفة إفتتاح منفذ جديد.
* تكلفة تقديم منتج أو خدمة جديدة شمالة تكاليف الإعلانات والأنشطة الدعائية.

* تكاليف القيام بالعمل فى موقع جديد أو طبقة جديدة من العملاء شاملة تكاليف تدريب العاملين.
* المصروفات الإدارية وعناصر التكاليف غير المباشرة العامة.

قياس التكلفة

يتم قياس تكلفة الأصل بما يعادل سعره النقدي في تايخ الإعتراف، مع معالجة الفرق بين السعر نقدا والسعر الآجل على أنه تكاليف تمويلية توزع على فترات منح الائتمان ما لم تتم الرسملة وفقا للقواعد الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم ١٤ .

تتم قياس تكلفة الأصل الثابت المقتنى من خلال عملية مبادلة (بأصل غير نقدى أو مجموعة أصول نقدية وغير نقدية) بالقيمة العادلة بشرط تمتع عملية التبادل بجوهر تجارى، وإمكانية قياس القيمة العادلة لكل من الأصل المقتنى والأصل المستغنى عنه بدرجة يعتمد عليها؛ فإذا لم يتوفر شرط من هذين الشرطين (على الأقل) فإن تكلفة البند المقتنى تقاس بالقيمة الدفترية للأصل المستغنى عنه. ويمكن الحكم باشتمال عملية التبادل على جوهر تجارى من خلال دراسة مدى توقع حدوث تغيير فى التدفقات النقدية المستقبلية كنتيجة لهذه العملية؛ ويتم اعتبار عملية التبادل ذات جوهر تجارى إذا ما تحقق أى من الامور التالية :

* اختلاف مواصفات للتدفقات النقدية للأصل المقتنى من حيث الخطر والتوقيت والقيمة عن مواصفات مواصفات التدفقات النقدية للأصل المستغنى عنه.
* تتغير القيمة المحددة من وجهة نظر المنشأة المنشأة لذلك الجزء من عملياتها بالتغيرات التى تحدث نتيجة عملية التبادل.
* يكون الإختلاف الحادث أعلاه جوهرياً – ذو أهمية نسبية – للقيمة العادلة للأصول موضوع التبادل .

يتم الاعتماد على القيمة العادلة للأصل الذى لا وجود لعمليات مماثلة له فى السوق في حالة عدم وجود تغير هام فى تقدير القيمة العادلة المتوقعة للأصل، أو إمكانية تحديد التقديرات المختلفة بصورة معقولة واستخدامها فى تقدير القيمة العادلة .

يتم تحديد تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه داخليا (ذاتيا) بتطبيق نفس المبادئ المتبعة في حالة اقتناء الأصل، مع مراعاة ما يلي:

* إذا كانت المنشأة تقوم بتصنيع مثل هذا الأصل لغرض البيع ضمن نشاطها العادي فإن تكلفة الاصل هي نفسها تكلفة الأصل لغرض البيع، مع استبعاد أية أرباح داخلية للوصول إلى التكلفة.
* لا يتم تحميل تكلفة الأصل بأي فاقد غير طبيعي من المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى المستخدمة في إنتاجه داخليا.
* مراعاة ما نص عليه المعيار المحاسبي المصري الخاص بتكلفة الاقتراض بشأن ضرورة توفر شروط معينة للاعتراف بالفوائد كجزء من تكلفة الأصل.

يتم معالجة المنح الحكومية المتعلقة بأصل ثابت بتخفيض القيمة الدفترية للأصل الثابت بقيمة المنح الحكومية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٢.

يتم معالجة الأصول الثابتة المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٠.

القياس بعد الإعتراف

تحدد القيمة الدفترية للأصل الثابت بعد القياس الأولي وفقاً لنموذج التكلفة حيث يتم إثبات أي بند من بنود الأصول الثابتة على أساس التكلفة مطروحا منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

إهلاك الأصول الثابتة

يتم إهلاك كل جزء من الأجزاء المكونة لبند من بنود الأصول الثابتة القابلة للإهلاك بصورة مستقلةإذا كانت تكلفة هذا الجزء ذات أهمية نسبية من إجمالى تكلفة البند؛ ويعنى هذا ضرورة قيام المنشأة بتوزيع إجمالى تكلفة الأصل على الأجزاء المكونة له ويتم إهلاك كل جزء على حده (على سبيل المثال إهلاك هيكل الطائرة ومحركاتها كل على حده).

يمكن تجميع الأجزاء الهامة لنفس البند والتى تتماثل فى العمر الإنتاجى المقدر وطريقة الإهلاك عند تحديد مصروف الإهلاك.

كما يمكن استخدام وتطبيق طريقة إهلاك للأجزاء الهامة التى يتم إهلاكها بصورة منفصلة تخالف الطريقة المطبقة فى باقى الأجزاء غير الهامة للأصل إذا تم إتباع أساليب تقريبية لإهلاك باقى أجزاء الأصل بطريقة تعبر بعدالة عن نمط إستهلاك تلك الأجزاء والعمر المقدر للإستفادة منها.

الإعتراف بأعباء الإهلاك

يتم الإعتراف بعبء الإهلاك عن كل فترة في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) ما لم يدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل أخر.

* من أمثلة إدراج عبء الإهلاك ضمن القيمة الدفترية لأصل أخر إدراج إهلاك منشآت ومعدات المصنع ضمن تكلفة تحويل المخزون، أو إدراج إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في أنشطة التطوير ضمن تكلفة أصل غير ملموس

* يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك لأصل ثابت بطريقة منتظمة على مدار العمر الانتاجى المقدر له ، ويجب أن تعكس طريقة الإهلاك الأسلوب الذي يتم به استفادة المنشأة من المنافع الاقتصادية للأصل.

* يجب إعادة النظر فى العمر الإنتاجى المقدر والقيمة التخريدية للأصل الثابت بصفة دورية على الأقل عند نهاية كل سنة مالية، وفى حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيجب معالجتها كتغيير فى التقدير المحاسبى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٥

* يتم تحديد قيمة الأصل القابل للإهلاك وبعد خصم قيمته التخريدية، وفي الواقع العملي غالباً ما تكون القيمة التخريدية غير مؤثرة ولذا تصبح غير ذات أهمية نسبية عند حساب القيمة القابلة للإهلاك

* يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام أي عندما يكون فى المكان والحاله اللازمة التى يصبح معها مهيئاً للتشغيل بالطريقة التى حددتها الإدارة .

* يتوقف إهلاك الاصل فى التاريخ الذى يصنف فيه على أنه أصل محتفظ به للبيع أو تاريخ الإستبعاد من الدفاتر أيهما أسبق.

* لا يتوقف إهلاك الأصل عندما يكون معطلاً أو مستبعد من النشاط إلا إذا كان الأصل مهلكاً بالكامل أو فى حالة استخدام طريقة الإهلاك على أساس الوحدات المنتجة حيث يكون عبء الإهلاك مساوياً للصفر، ومع ذلك يجب احتساب إهلاك للأصل لمقابلة عوامل أخرى (بخلاف الاستخدام) مثل التقادم والقيود القانونية فى حالة توقع استمرار توقف الإنتاج أو إنخفاضه بشكل جوهرى بحيث لا يتاح إهلاك الأصل خلال عمره الإنتاجى.

* من ضمن العوامل التي تؤدي إلى انقاص المنافع الاقتصادية المتوقعة للأصل والتي ينبغي مراعاتها عند تقدير العمر الإنتاجى للأصل:
  - الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة في ضوء الطاقة والمخرجات المتوقعة من الأصل
  - والتآكل المادي المتوقع والذي يعتمد على عوامل التشغيل مثل عدد الورديات وبرامج الصيانة والعناية بالأصل.

- التقادم الفني أو التجاري الناشئ عن تقدم الانتاج أو التغير في الطلب على مخرجات الأصل من السلع والخدمات.
- القيود القانونية المفروضة على استخدام الأصل .

* ليس من الضروري أن يتساوي العمر الانتاجى المقدر للأصل مع عمره الاقتصادي، نظرا لأن العمر الانتاجى للأصل يتم تحديده في ضوء الاستخدام المتوقع له من قبل المنشأة ، لذا فإنه من الممكن أن يكون العمر الانتاجى أقل من العمر الاقتصادي للأصل وخاصة إذا كانت سياسة المنشأة تتطلب التخلص من الأصل بعد فترة زمنية محددة أو بعد تحقق نسب معينة من المنافع الاقتصادية لهذا الأصل. ويتم تقدير العمر الإنتاجي وفقا للحكم الشخصي بناء على خبرة المنشأة في التعامل مع أصول مماثلة .

* لابد من الفصل بين الأراضي والمباني حتى ولو تم اقتناؤهما معا، نظرا لأن الأراضي ليس لها عمر افتراضي محدد (فيما عدا بعض استثناءات مثل المحاجر و مقالب النفايات) ومن ثم فهي غير قابلة للإهلاك، أما المباني فعلى عكس ذلك، هذا وإذا اشتملت تكلفة الأرض على تكلفة إزالة وترميم موقع تهلك تكلفة الترميم على مدار فترة المنافع المتحصلة من حدوث هذه التكاليف .

طرق الإهلاك الأصول الثابتة

يجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذى من المتوقع أن تستهلك المنشأة على أساسه المنافع الإقتصادية المستقبلية للأصل؛ ويجب أن يعاد النظر في طريقة الإهلاك المطبقة على الأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية على الأقل وعندما يحدث تغير فى النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية التي يتضمنها الأصل فيجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس ذلك التغير ويجب أن تتم المحاسبة عن هذا التغير وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٥.

يمكن إستخدام طرق متعددة لإهلاك الأصول الثابتة ومنها طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج.

ويتوقف اختيار طريقة الإهلاك على الأسلوب المتوقع للحصول على المنافع الاقتصادية من الأصل على أن يتم الثبات في تطبيق طريقة الإهلاك من فترة لأخرى ما لم يكن هناك تغيير متوقع فى أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل.

إضمحلال قيمة الأصول

تقوم المنشأة بتطبق معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ الخاص بإضمحلال قيمة الاصول، لتحديد ما إذا كان الأصل قد إضمحل ويشرح هذا المعيار كيفية مراجعة القيم الدفترية للأصول، وتحديد القيمة القابلة للإسترداد من الأصل ومتى يتم الإعتراف بالخسائر الناتجة عن الإنخفاض فى قيمة الأصل (الإضمحلال).

على المنشأة أن تدرج في الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) قيمة التعويض الذى تحصل عليه من طرف ثالث لبنود الأصول الثابتة التى إضمحلت أو التى فقدت أو تم استبعادها عندما يصبح التعويض مستحقاً للمنشأة. ويتم معالجة هذه الأحداث بشكل منفصل كما يلي:

* يتم الاعتراف بإضمحلال قيمة بنود الأصول الثابتة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١.
* يتم استبعاد الاصول التى تم التخلص منها أو تخريدها من الدفاتر وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
* يدرج التعويض من طرف ثالث لبنود الأصول الثابتة التى إضمحلت أو التى فقدت أو تم استبعادها فى قائمة الدخل عندما يصبح التعويض مستحقاً للمنشأة.
* تعالج تكلفة بنود الأصول الثابتة المعاد إصلاحها أو المشتراه أو المنشأة كإحلال لاصل آخر طبقاً لمتطلبات هذا المعيار.

الاستبعاد من الدفاتر

* يتم استبعاد القيمة الدفترية للأصل الثابت من الدفاتر عندما يتم التخلص منه أوعند عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه سواء من الاستخدام أو التخلص منه.

* يدرج ضمن قائمة الدخل مكاسب أو خسائر إستبعاد الأصل الثابت عندما يتم إستبعاد الأصل، إلا عندما يتطلب معيار محاسبة مصري غير ذلك.

* عمليات البيع مع إعادة التأجير تتم وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠

* فى حالة استبعاد الأصول الثابتة من خلال عملية بيع، فإنه يتم تطبيق شروط معيار المحاسبة المصري رقم ١١ لتحديد تاريخ استبعاد الأصل.

* يجب استبعاد القيمة الدفترية للجزء الذى تم إحلاله بغض النظر عن إهلاكه بصورة منفصلة أم لا، فإذا صعب تحديد القيمة الدفترية فيمكن استخدام تكلفة الإحلال كمؤشر لقيمة هذا الجزء فى وقت الحصول عليه أو إنشائه.

* تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد إن وجد والقيمة الدفترية للبند.

* يتم الإعتراف بالمقابل المستحق للمنشأة نتيجة التخلص من بند من بنود الأصول الثابتة وذلك بالقيمة العادلة لهذا المقابل، فى حالة تأجيل المدفوعات فإن المتحصل يتم الاعتراف به مبدئياً على أساس السعر المعادل نقداً، ويعالج الفرق بين القيمة الأسمية للمديونية المستحقة والسعر المعادل نقداً على أنه إيراد فوائد يعكس العائد الفعال على المقابل المستحق للمنشأة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ١١.

الإفصاح عن الأصول الثابتة

أولاً: يتم الإفصاح في القوائم المالية لكل مجموعة من مجموعات تبويب الأصول الثابتة عما يلي:

* أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية.
* طرق الإهلاك المستخدمة.
* الأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
* إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك مضافاً إليه مجمع الخسارة الناتجة عن إضمحلال قيمة الأصل في بداية ونهاية الفترة.
* كشف تسوية يوضح الفرق بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة بحيث يشمل مايلي :
  - الإضـافات.
  - الاستبعدات.
  - الأصول التي تم تبويبها طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ كأصول محتفظ بها لغرض البيع.
  - الأصول المقتناة من خلال معاملات تجميع الأعمال.
  - خسارة الإضمحلال المعترف بها أو المرتدة في الدخل الشامل الأخر وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١.
  - خسارة الإضمحلال المعترف بها فى قائمة الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١.
  - خسارة الإضمحلال التي تم ردها إلى قائمة الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١.
  - الإهلاك.
  - صافي فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية من عملة القيد إلى عملة عرض مغايرة بما في ذلك ترجمة نشاط أجنبي إلى عملة عرض المنشأة التي يدخل النشاط الأجنبيفي قوائمها المالية.
  - أية تغيرات أخرى .

ثانيا : الإفصاح عن الأمور التالية في القوائم المالية:

* مدى وجود قيود على ملكية المنشأة للأصول الثابتة وقيمة القيود إن وجدت.
* قيمة الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأية التزامات.
* قيمة المبالغ المنفقة والتي أدرجت ضمن القيمة الدفترية للأصول الثابتة خلال فترة إنشاءها.
* قيمة الارتباطات التعاقدية المتعلقة باقتناء أصول ثابتة مستقبلا.
* قيمة التعويض من طرف ثالث والذى تم الإعتراف به في قائمة الدخل عن بنود الأصول الثابتة التى إضمحلت أو فقدت أو تخلت عنها المنشأة ما لم يكن مفصح عنها كبند مستقل في قائمة الدخل.

ثالثاً: السياسات المحاسبية التي تعتمد على التقدير الحكمي للإدارة فيما يتعلق بطرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول:

* مصروف الإهلاك سواء تم الإعتراف به في قائمة الدخل أو كجزء من تكلفة أصول أخرى خلال الفترة.
* مجمع الإهلاك في نهاية الفترة.

رابعاً: الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقدير المحاسبي والذي يكون له أثر هام في الفترة الحالية والمتوقع أن يكون له تأثير هام في الفترات اللاحقة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٥:

* القيمة التخريدية للأصل.
* التكلفة المقدرة لفك و إزالة أصل ثابت وتسوية الموقع.
* الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة.
* طرق الإهلاك .

خامساً: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة التى اضمحلت قيمتها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ بالإضافة إلى ما سبق بيانه بشأن إضمحلال الأصول الثابتة ضمن كشف التسوية فى البند أولاً.

سادساً: الإفصاح عن المعلومات التالية والتي تهم مستخدمي القوائم المالية:

* القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة.
* إجمالى القيمة الدفترية للأصول الثابتة التي أهلكت دفترياً بالكامل ومازالت تستخدم.
* صافي القيمة الدفترية للأصول المستبعدة من الاستخدام في النشاط وغير المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢.
* القيمة العادلة للأصول الثابتة والتي تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية ، وذلك في حالة استخدام أسلوب التكلفة .

أهم الفروق عن معيار المحاسبة الدولي (١٦)

* ***أحد أهم التعديلات التي تمت على المعيار هو إلغاء نموذج القيمة العادلة والذي كان موجود في المعيار السابق وكان يشترط لتطبيق هذا النموذج أن تسمح القوانين باستخدام القيمة العادلة للقياس. ولا يزال المعيار الدولي يسمح اختيارياً باستخدام نموذج القيمة العادلة كنموذج بديل للقياس بالتكلفة.***
* ***لم يشر المعيار الجديد إلى التعديل الذي تم إجراؤه على معيار المحاسبة الدولي المقابل رقم (١٦) بخصوص وجوب معالجة قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الصيانة ضمن الأصول الثابتة عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة، وفيما عدا ذلك، يتم الاعتراف بهذه البنود كمخزون. ومن غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خلل في تطبيق المعيار على هذه البنود.***

* ***لم يشر المعيار الجديد إلى الأصول المستأجرة تأجيراً تمويلياً والأصول المؤجرة للغير تأجيراً تشغيلياً عند مناقشة إهلاك الأصول بعد اقتنائها على أساس مكوناتها (مثل إهلاك هيكل الطائرة ومحركاتها كل على حدة)، وذلك لاختلاف معيار التأجير المصري عن المعيار الدولي بشكل كبير***

المعيار المحاسبى المصرى رقم ١٠

الأصول الثابتة

أمثلة تطبيقية

مثال رقم (١) : إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل

بإفترض أن هناك آلة تبلغ تكلفتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وتم تقدير عمرها الإنتاجي بصورة مبدئية علي أنه عشر سنوات، وأنه يتم إهلاكها وفقاً لطريقة القسط الثابت، ولا يتوقع أن يكون لها قيمة كخردة في نهاية عمرها الإنتاجي.

وبعد مضي سنتين قامت الإدارة بإعادة تقدير العمر الإنتاجي للآله فتبين أن العمر الإنتاجي٦ سنوات وليس١٠ سنوات.

والمطلوب: بيان أثر إعادة تقدير العمر الإنتاجي للآلة علي احتساب قسط الإهلاك السنوي.

الحل

أولاً: تحديد القيمة الدفترية للآلة في تاريخ المادة التقدير:

بما إنه تم احتساب إهلاك للآله عن أول سنتين وفقاً لطريقة القسط الثابت

فإن صافي القيمة الدفترية =١٠٠.٠٠٠× ((١٠-٢)÷١٠) = ٨٠.٠٠٠ جنيه

ثانياً: يتم إهلاك صافي القيمة الدفترية وفقاً لطريقة القسط الثابت علي مدار ٤ سنوات (وهي السنوات المتبقية من العمر الإنتاجي وفقاً لإعادة التقدير وقدره ٦ سنوات).

وبذلك يكون القسط السنوي للإهلاك = ٨٠.٠٠٠ ÷ ٤ = ٢٠.٠٠٠ جنيهاً.

مثال رقم (٢) المعالجة المحاسبية لعملية التخلص من الأصل الثابت

في أول يناير ٢٠١٠ قامت الشركة المصرية الصناعية بشراء آلة بلغت تكلفتها ١٢.٠٠٠ جنيه، وتم تقدير العمر الإنتاجي لتلك الآلة بعدد ٦ سنوات، ولم تقدر قيمة لتلك الآلة كخردة في نهاية حياتها الإنتاجية.

فإذا علمت أنه يتم استهلاك هذه الآلة وفقاً لطريقة القسط الثابت، وأن الشركة قد قامت ببيع هذه الآلة بمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه في بداية سنة ٢٠١٤

والمطلوب: إعداد قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة

الحل

منه	له		التاريخ
١٢٠٠٠		من ح/ الآلات	٢٠٠٠/١/١
	١٢٠٠٠	إلي ح/ البنك	
		إثبات شراء الآلة	
٢٠٠٠		من ح/ مصروف الإهلاك	٢٠٠٠/١٢/٣١
	٢٠٠٠	إلي ح/ مجمع الإهلاك	
		إثبات مصروف الإهلاك عن عام ٢٠٠٠	

التاريخ		له	منه
٢٠٠١/١٢/٣١	من ح/ مصروفات الإهلاك		٢٠٠٠
	إلي ح/ مخصص الإهلاك	٢٠٠٠	
	إثبات مصروف الإهلاك عن عام ٢٠٠١		
٢٠٠٢/١٢/٣١	من ح/ مصروف الإهلاك		٢٠٠٠
	إلي ح/ مخصص الإهلاك	٢٠٠٠	
	إثبات مصروف الإهلاك عن عام ٢٠٠٢		
٢٠٠٣/١٢/٣١	من ح/ مصروف الإهلاك		٢٠٠٠
	إلي ح/ مخصص الإهلاك	٢٠٠٠	
	إثبات مصروف الإهلاك عن عام ٢٠٠٣		
٢٠٠٤/١/١	من مذكورين		
	ح / البنك		٥٠٠٠
	ح/ مخصص الإهلاك		٨٠٠٠
	إلي مذكورين		
	ح/ الآلات	١٢٠٠٠	
	ح/ مكاسب بيع الآلة	١٠٠٠	
	إثبات عملية بيع الآلة والمكاسب المحققة عنها		

مثال رقم (٣) اقتناء أصل ثابت من خلال عملية مبادلة:

قامت شركة النصر للصناعات الهندسية بإجراء عملية مبادلة مع شركة زيروكس ترتب عليها استغناء الشركة عن سيارة تبلغ قيمتها الدفترية ٥.٠٠٠ جنيه وذلك مقابل الحصول علي ماكينة تصوير تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٦.٤٠٠ جنيه ولم تقترن عملية المبادلة بسداد أو قبض نقدية، غير أن القيمة السوقية العادلة للسيارة غير معلومة حالياً ولا يمكن تحديدها.

والمطلوب: توضيح المعالجة المحاسبية لعملية المبادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٠

الحل

أولاً: نظراً لأن عملية المبادلة تتعلق بأصول غير متماثلة فإنه ينبغي الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المترتبة عليها مع إدراجها بقائمة الدخل.

ثانياً: يبلغ المكسب المترتب علي عملية المعادلة ١٤٠٠ جنيهاً (٦٤٠٠ – ٥٠٠٠).

ويتم إثبات عملية المبادلة بالقيد التالي:

٦٤٠٠ من ح/ الأثاث والمهات المكتبية

إلي مذكورين

٥٠٠٠ ح/ السيارات ووسائل النقل

١٤٠٠ ح/ مكاسب عملية مبادلة السيارة

المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١)

الإيراد

الهدف من المعيار
نطاق المعيار
تعريفات
قياس الإيراد
الإفصاح

الهدف من المعيار

هو شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناشىء عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث، وتحديد توقيت الإعتراف بالإيراد.

نطاق المعيار

يتعلق هذا المعيار بالمحاسبة عن الايراد الناتج عن المعاملات التالية :

* بيع السلع.
* تقديم الخدمات.
* إستخدام الغير لأصول المنشأة التي تغل عائد من فوائد أو إتوات أو توزيعات أرباح أسهم.

الإيرادات التى لا يشملها هذا المعيار نظراً لخضوعها لمعالجات محاسبية طبقا لمعايير اخرى:

* الإيرادات الناشئة عن اتفاقيات التأجير	معيار المحاسبى المصرى رقم ٢٠
* توزيعات الارباح المتعلقة بالاستثمارات التى تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية	معيار المحاسبى المصرى رقم ١٨
* الإيرادات الناشئة عن عقود التأمين (فى شركات التأمين)	معيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧
* الإيرادات الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية	معيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦
* هالتغيرات فى قيم الاصول المتداولة الأخرى	معيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦
* الإعتراف الأولي وكذا التغير في القيمة العادلة لأصول حيوية متعلقة بالنشاط الزراعي	معيار المحاسبى المصرى رقم ٣٥
* إستخراج الخامات المعدنية	معيار المحاسبى المصرى رقم ٣٦

تعريفات

الإيراد: هو إجمالي التدفق الداخل من منافع إقتصادية خلال الفترة الناشئ في سياق الأنشطة المعتادة للمنشأة وذلك عندما تؤدي تلك التدفقات الداخلة إلى زيادة فى حقوق الملكية بخلاف الزيادة المتصلة بالمساهمات من الملاك

القيمة العادلة: هي السعر الذى يتم إستلامه من بيع أصل أو دفعة لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

قياس الايراد

يقاس الايراد بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه أو لايزال مستحقاً للمنشأة.

* ويتم تحديد قيمة الإيراد عن أي معاملة بناء على إ تفاق بين المنشأة ومشتري أو مستخدم للأصل موضوع الإتفاق، ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذى لا يزال مستحقاً مع مراعاة إستنزال أية خصومات تجارية أو خصومات كمية تسمح بها المنشأة.

* علماً بأنه عندما يتم تبادل سلع أو خدمات ذات قيمة وطبيعة متماثلة فلا تعد هذه المبادلة منتجه للإيراد، مثل تبادل التجار لمخزونهم من السلع الأساسية بالمواقع المختلفة لتلبية طلب كل موقع في التوقيت المناسب.

* يتم عادة تطبيق شوط الإعتراف على كل معاملة على حده ومع ذلك يعتبر تطبيق شوط الإعتراف على كل مكون من مكونات الإيراد أمراً ضرورياً للمنشأة كي تعكس جوهر المعاملة، على سبيل المثال عندما يتضمن سعر البيع مبلغ محدد لخدمة ما بعد البيع يتم تأجيل الإعتراف بهذا المبلغ كإيراد على مدار تقديم الخدمة، وعلى العكس من ذلك يمكن تطبيق شروط الإعتراف على أكثر من معاملة عندما يكون الإرتباط بينهم على نحو لا يمكن تفهم الأثر التجاري لها بدون الرجوع إلى سلسلة المعاملات ككل.

* قد يؤدى تأجيل التدفق الداخل إلى تغيير القيمة العادلة فقد تقل هذه القيمة عن قيمة النقدية المستلمة فعلا أو المستحقة، وذلك عندما ينطوي الإتفاق بين المنشأة والمشتري على معاملة تمويل هنا تتم معالجة العائد الناشيء عن منح ائتمان للعميل كما يلي:
  - يتم تحديد القيمة العادلة للمقابل بخصم كافة المتحصلات المستقبلية بمعدل العائد المستهدف إما بطريقة معدل العائد الذى يمكن من خصم القيمة الأسمية لأداة الوفاء للوصول إلى سعر البيع النقدى، أو معدل العائد السائد من نفس النوع من أداة الوفاء الممنوحة من عملاء بنفس التقييم الائتماني.
  - يتم استخراج الفرق بين القيمة الاسمية وبين القيمة العادلة للمقابل (المحددة وفقا للخطوة السابقة).
  - يعالج الفرق كإيرادات عوائد (طبقاً لهذا المعيار ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ الخاص بالأدوات المالية).

الإيراد من بيع السلع

يتم الإعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع عند إستيفاء كافة الشروط التالية:

* إذا قامت المنشأة بتحويل المخاطر والمنافع المؤثرة المرتبطة بملكية السلع إلى المشترى.
* تخلى المنشأة عن حق التدخل الادارى المستمر أو السيطرة الفعالة على السلع المباعة.
* إمكانية قياس قيمة الإيراد بدرجة يعتمد عليها.
* توفر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية الناشئة عن المعاملة إلى المنشأة.
* إمكانية قياس التكاليف المتعلقة بالمعاملة سواء التى تتحملها أو ستتحملها المنشأة بدرجة يعتمد عليها.

تتمثل القاعدة الأساسية فى تحقق الإيراد بتوفر شرطين وهما أن يكون هناك توقع كاف بوجود منافع اقتصادية مستقبلية ستتدفق إلى المنشأة، وإمكانية قياس قيمة هذه المنافع بطريقة يعتمد عليها. هذا وعندما تنشأ حالة من عدم التأكد من تحقق جزء من الإيراد بعد الإعتراف به يتم الإعتراف ضمن المصروفات، هذا ولا يتم الإعتراف بالإيراد إذا لم تتمكن المنشأة من قياس المصروفات المرتبطة به مثل تكلفة الضمان والشحن بدرجة يعتمد عليها وفي هذه الحالة يتم الإعتراف بالمتحصلات من بيع السلع كإلتزام

من أمثلة لحالات الاحتفاظ بالمخاطر الأساسية للملكية

* احتفاظ المنشأة بمسئولية الأداء غير المرضى للأصل المباع وغير المغطى بمخصصات الضمانات العادية.
* توقف تحصيل الإيراد على الإيراد الذى يحققه المشترى.
* عندما يرتبط شحن البضائع بشرط التركيب ويكون التركيب بمعرفة المنشأة شرط إكتمال التعاقد مع المشتري.
* حق المشترى فى إلغاء معاملة الشراء بسبب محدد فى عقد البيع مع عدم تأكد المنشأة من احتمالات رد البضاعة إليها .

يمكن الاعتراف بالايراد فى ظل احتفاظ المنشأة بأحد المخاطر غير الاساسية للملكية كما فى الحالات التالية :

* احتفاظ البائع بحق الملكية القانونى للبضاعة المباعة ضمانا لتحصيل قيمتها.
* حق المشترى فى استرداد قيمة البضاعة – نتيجة مبيعات التجزئة – إذا لم تجد قبولا لديه، مع توفر إمكانية تقدير قيمة هذه المردودات المستقبلية بدقة من قبل البائع وإدراج قيمتها كإلتزام .

الإيراد من تقديم الخدمات

يتم الاعتراف بالايراد اذا امكن تقدير نتائج المعاملة بدقة كافية وبدرجة يعتمد عليها إلى المدى الذى تم تنفيذه منها حتى تاريخ نهاية الفترة المالية (نسبة اتمام المعاملة) ويمكن تقدير نتائج المعاملة بدرجة يعتمد عليها عندما تستوفي الشروط التالية مجتمعة:

* إمكانية قياس قيمة الايراد بدرجة يعتمد عليها.
* توقع كاف ومرجح الحدوث بتدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
* إمكانية قياس درجة اتمام المعاملة بدقة فى تاريخ المركز المالي .
* إمكانية قياس التكاليف التى تم إنفاقها على المعاملة وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها بدقة .

تستطيع المنشأة بأن تصل إلى تقديرات يعتمد عليها بعد أن تكون قد إتفقت مع أطراف أخرى في المعاملة على الأمور التالية

* الحقوق الملزمة لكل طرف فيما يتعلق بالخدمات المقرر تأديتها وتلقيها بمعرفة الأطراف المعنية
* المقابل الذى سيتم تبادله
* طريقة وشروط السداد
* وجود نظام داخلي فعال للموازنات والتقديرات المالية للمنشأة.

يطلق اسم " طريقة نسبة الاتمام " على طريقة الاعتراف بالايراد الى المدى الذى تم تنفيذه من معاملة تأدية الخدمة؛ وبموجب هذه الطريقة يتم الاعتراف بالايراد خلال الفترات المحاسبية التى يتم تأدية الخدمة خلالها.

وهناك عدة طرق لتحديد مستوى اتمام المعاملات ومن بينها :

* حصر الاعمال المنفذة.
* احتساب نسبة الخدمات التى تم اداؤها حتى تاريخ التقرير إلى اجمالى الخدمات الواجب اداؤها.
* احتساب نسبة التكاليف التى تم انفاقها حتى تاريخ التقرير إلى اجمالى التكاليف المقدرة للمعاملة.

من الملائم لتحديد مستوى الاتمام اذا كانت تأدية الخدمة تتطلب تنفيذ عدد غير محدد من الاعمال خلال فترة محددة من الوقت اختيار طريقة القسط الثابت خلال الفترة المعينة الا اذا كانت احدى الطرق الاخرى اكثر ملائمة فى تحديد مستوى الاتمام، ومن ناحية اخرى فانه يجب تأجيل الاعتراف بالايراد فى حالة عدم اداء عمل معين يعد اهم الاعمال الواجب اداؤها .

يتم الاعتراف بالايراد اذا كانت المعاملة تشمل تأدية خدمة لا يمكن تقدير نتائج تنفيذها فى حدود التكاليف التى تم انفاقها والمتوقع استردادها، غالبا ما يتم هذا الوضع فى خلال المراحل الاولى من المعاملة ، بحيث لا يتم ادراج ارباح عن المعاملة، مع مراعاة انه فى حالة احتمال عدم استرداد تكاليف المعاملة أو تغطيتها فإنه لا يتم الاعتراف بأية إيرادات عنها، وفى هذه الحالة تدرج التكاليف ضمن المصروفات. وفى حالة زوال ظروف عدم التأكد التى تمنع تقدير نتائج المعاملة فإنه يتم الاعتراف بالإيراد وفقاً لنسبة التمام.

الإيرادات من الفوائد والإتاوات وتوزيعات أرباح الأسهم

يجب أن يعترف بالإيراد الناتج من إستخدام الغير لأصول المنشأة التي تغل فوائد وإتاوات وتوزيعات أرباح عند توفر الشرطين التاليين:

* يكون من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
* امكانية قياس الايرادات بصورة يمكن الاعتماد عليها.

تتوقف اسس الاعتراف بالايراد حسب طبيعة كل نوع وطبقا لما يلى :

* بالنسبة للفوائد: على اساس زمنى وباستخدام معدل العائد المستهدف على الأصل .
* بالنسبة للاتاوات: على اساس الاستحقاق وطبقا للاتفاق المبرم ، إلا إذا كانت طبيعة المعاملة تقتضى اتباع أسلوب أكثر ملاءمة.
* بالنسبة لتوزيعات الارباح : عند صدور حق لحاملى الأسهم فى تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

عند قيام المنشأة باقتناء استثمار يدر عائدا، وان هناك عوائد مستحقة عن فترات سابقة لم تحصل حتى تاريخ الاقتناء فعند تحصيل هذه العوائد لا يدرج ضمن الايرادات الا العائد المتعلق بالفترة التالية لتاريخ الاقتناء.

تتم معالجة توزيع ارباح محققة عن استثمارات – يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية عن الفترة قبل تاريخ الاقتناء بالخصم من تكلفة اقتناء هذه الاستثمارات، اما اذا كانت هناك صعوبة فى تحديد نصيب الفترة قبل تاريخ الاقتناء وبعد تاريخ الاقتناء من هذه التوزيعات فانه يتم الاعتراف بهذه التوزيعات كايرادات (ما لم يكن واضحا انها استرداد لجزء من تكلفة اقتناء الاستثمارات).

عند حدوث شك فى امكانية تحصيل مبلغ ادرج فعلا ضمن الايرادات يعالج هذا المبلغ ضمن المصروفات ولا يتم استبعاده من قيمة الايرادات.

الإفصاح

يشمل الافصاح العناصر التالية :

* السياسات المحاسبية للاعتراف بالايراد (مع مراعاة ضرورة بيان الطريقة المستخدمة لتحديد مستوى اتمام العمليات التى تشتمل تأدية خدمات).
* قيمة كل فئة مؤثرة من فئات الإيراد المعترف به خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناتج عن بيع سلع، تأدية خدمات، فوائد، إتاوات، توزيعات ارباح أسهم.
* قيمة الايرادات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والمدرجة ضمن كل فئة مؤثرة من فئات الإيراد.
* الارباح والخسائر المحتملة (وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة) أمثلة ذلك تكاليف فترة الضمان، المطالبات، الغرامات.

أهم الفروق عن المعيار الدولي رقم (١٨) : **تم إضافة ملحق المعيار الجديد** ***الذي يتناول العقارات هو بديل لتفسير المحاسبي الدولي IFRIC 15 وقد تم اعتبار هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار*** **الإيراد المصري**

ملحق (أ)

بيع العقارات

يعتبر هذا الملحق جزء لا يتجزء من معيار المحاسبة المصري رقم ١١ الإيراد

تمهيد

قد تدخل المنشآت التي تعمل في قطاع النشاط العقاري فى إتفاقات مع مشترى أو أكثر قبل أن تكتمل الأعمال الإنشائية للعقارات سواء كانت تلك الأعمال تتم مباشرة بمعرفتها أو من خلال مقاولي الباطن؛ وعادة ما تكون الدفعات التي يقوم المشترى بسدادها للمنشأة قابلة لإسترداد فقط في حالة ما إذا أخفقت المنشأة في تسليم الوحدة التامة وفقاً للشروط التعاقدية.

نطاق الملحق

* ينطبق هذا الملحق في المحاسبة عن الإيراد والمصروفات المرتبطة به بمعرفة المنشآت التي تقوم بإنشاء عقارات بصورة مباشرة أو من خلال مقاولي الباطن؛ ومتى يتم الإعتراف بالإيراد من عملية إنشاء العقارات
* الإتفاقات التي تدخل في نطاق هذا الملحق هي إتفاقيات تتعلق بإنشاء عقارات وتسليم السلع أو الخدمات؛ وهل يقع الإتفاق في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود الإنشاء" أم معيار المحاسبة المصري رقم ١١"الإيراد"

- يطبق معيار المحاسبة المصري رقم ٨ عندما تتعاقد منشأة على تسليم سلع أو خدمات بالإضافة إلى الأعمال الإنشائية لعقار في إتفاق واحد ***ويكون للمشتري القدرة على تحديد العناصر الهيكلية الرئيسية*** قبل الشروع في الإنشاءات أو تحديد التغيرات الهيكلية الرئيسية في أثناء تنفيذ الأعمال الإنشائية، هذا ويتضمن عقد الإنشاء أية عقود أو أجزاء لتقديم خدمات تتصل مباشرة بإنشاء العقار مثل تقديم خدمات إدارة الأملاك والمهندس المعماري بالإضافة إلى الأعمال الإنشائية.
- يطبق معيار المحاسبة المصري رقم ١١ عندما يعطي عقد الإنشاء ***قدرة محدودة للمشتري على التأثير على تصميم العقار*** مثل إعطاء الحق للمشتري في إختيار أحد التصميمات ولكن من بين عدة إختيارات محددة مسبقاً بواسطة المنشأة أو عندما تقتصر قدرتهم على إجراء تعديلات طفيفة على التصميم الأساسي.

المحاسبة عن الإيراد من إنشاء العقارات

الإتفاق هو عقد إنشاء

يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بناء على مستوى الإتمام الذى وصل إليه نشاط العقد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٨ عندما يدخل الإتفاق ضمن نطاق هذا المعيار ويمكن تقدير ناتجه النهائي بدرجة يعتمد عليها؛ أما إذا لم يفي المعيار بتعريف عقد الإنشاء فإنه يدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم ١١ وهنا يتم تحديد ما إذا كان الإتفاق تقديم خدمات أم بيع سلع.

الإتفاق على تقديم خدمات

إذا كان الإتفاق لا يتطلب من المنشأة إقتناء وتوريد مواد الإنشاء فإنه قد يكون مجرد إتفاق لتقديم خدمات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١١ حيث يتم الإعتراف بالإيراد وفقاً لنسبة إتمام المعاملة طبقاً للشروط التالية مجتمعة:

* إمكانية قياس قيمة الايراد بدرجة يعتمد عليها.
* توقع كاف ومرجح الحدوث بتدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
* إمكانية قياس درجة اتمام المعاملة بدقة فى تاريخ المركز المالي .
* إمكانية قياس التكاليف التى تم إنفاقها على المعاملة وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها بدقة .

الإتفاق على بيع سلعة

تطبق شروط الإعتراف بالإيراد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ١١ إذا كان الإتفاق يلزم المنشأة بتقديم خدمات جنباً إلى جنب مع مواد الإنشاء لكي تنفذ إلتزاماتها التعاقدية بتسليم العقار إلى المشتري.

تطبق شروط الإعتراف بالإيراد والمصروفات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٨ بإستخدام طريقة نسبة الإتمام للإعتراف بالإيراد بناء على مستوى الإتمام، إذا تمكنت المنشأة من أن تنقل إلى المشتري السيطرة والمخاطر والمنافع المؤثرة لملكية الأعمال تحت التنفيذ بحالتها الراهنة كلما تقدمت الأعمال الإنشائية بصورة مستمرة مع تطور الأعمال الإنشائية.

الإفصاح

* كيفية تحديد أي من الإتفاقيات تفي بمتطلبات الإعتراف بالإيراد طبقاً لكتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ١١
* مبلغ الإيراد الناشئ خلال الفترة من هذه الإتفاقيات
* الطرق المستخدمة لتحديد نسبة الإتمام للعقود تحت التنفيذ
* المبلغ الإجمالي للتكاليف والأرباح المعترف بها مخصوما منها الخسائر المعترف بها حتى تاريخة
* مبلغ الدفعات المستلمة